



مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2024-2023



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية



2024-2023



الأمم المتحدة
بيروت

© الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL3.SEP/2024/1
PDF ISBN: 9789211544879
2400732A

تمهيد

«مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية» منشور رئيسي يصدر سنوياً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بقرار الجمعية العامة 35/56، الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (د-27) الفقرتان 1 و2. الهدف من المسح هو المساهمة في جهود الدول الأعضاء لإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد، وذلك تمكيناً للتخطيط الاقتصادي وصنع السياسات بما يدعم تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. يتضمن هذا الإصدار، لسنة 2024-2023، تحليلاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية بين كانون الثاني/يناير 2023 وحزيران/يونيو 2024. وقد استُخلصت من التحليل استنتاجات بشأن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السائدة على مشهد التنمية في المنطقة.

شكر وتقدير

أُعَدُّ التقرير بإشراف السيد مختار محمد الحسن، مدير مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، وبتوجيه منه. قاد أحمد مومي، منسّق التقرير، فريقاً أساسياً يضم ثريا زين، ويان غاسكا، وناتالي خالد، وخالد أبو إسماعيل، وفلاديمير هلاسني، وجيمي الحاج، وبلال فرحات. وقُدِّمَ كلُّ من السيد مارون لاوون والسيدة مايا دح والسيدة ريم العيت والسيدة أربي أتايمان المساعدة في إجراء البحث والدعم الإداري. يعرب فريق العمل عن جزيل امتنانه للدعم الذي قدّمه فريق مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا التابعة للإسكوا.

واستشار الفريق عدداً من صانعي وصانعات السياسات والجهات المعنية طوال عملية إعداد المسح. وعقد اجتماعاً خارجياً لفريق من الخبراء والخبيرات بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024 لاستعراض مسودة المسح والموافقة عليها. وشارك في الاجتماع كل من السيد علي عودة، والسيدة نسيب غبريل، والسيد الجاز كونسيتش، والسيد ريدان السقاف، والسيد حاتم صلاح.

موجز تنفيذي

في اتجاه خفض جلاء بطء التعافي العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة نسبياً، وتسارع التحوّل الأخضر، ووفرة الفائض العالمي من الطاقة، مقابل ضغوط نحو الارتفاع جرّاء تزايد التوترات الجيوسياسية، ما يُبقي الأسعار على حالها. ومن المتوقع أن يراوح سعر النفط حول 84 دولاراً للبرميل في عام 2024، و88 دولاراً للبرميل في عام 2025.

ولا يمكن تبين المشهد في المنطقة العربية على وجه اليقين جرّاء كثرة العوامل المغيّرة للتوقعات، مثل الحروب والنزاعات وانعدام الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والكوارث الطبيعية. وحقق الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية نمواً بنسبة 3.4 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينمو بنسبة 3.9 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 3.7 في المائة في عام 2026. وسعت بلدان المنطقة العربية إلى احتواء معدلات التضخم من خلال تثبيت أسعار النفط، واعتمد بعض البلدان سياسة نقدية صارمة، في حين استمرت بلدان أخرى في دعم الوقود والغذاء. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط معدلات التضخم الإقليمية من 12 في المائة في عام 2024 إلى 8.1 في المائة في عام 2025، ثم إلى 6.5 في المائة في عام 2026.

ومن المتوقع لاقتصادات البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية أن تواصل نموها نتيجة لاستقرار أسعار النفط، والتوسع في قطاعي الغاز والترفيه، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير الهيدروكربونية، ولا سيّما مشاريع البنية التحتية الكبيرة. وبعد أن حققت هذه البلدان نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3.0 في المائة في عام 2024، يتوقع لها أن تواصل النمو بنسبة 4.3 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 3.8 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم بين 2.3 في المائة في عام 2024 و2.0 في المائة في عام 2026 جرّاء الاستمرار في دعم الطاقة والغذاء.

يبدو مشهد الاقتصاد الكلي العالمي إيجابياً بعض الشيء في عام 2025. فالإقتصاد العالمي يواصل تعافيه بعد جائحة كوفيد-19، ولا سيّما في آسيا، ما يساهم في زيادة معدلات النمو العالمية، التي وصلت إلى 2.7 في المائة في عام 2024، ويتوقع لها أن تصل إلى 2.8 في المائة في عام 2025. وبالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، سيبقى النمو بطيئاً، بنسبة 1.6 في المائة. والتوقعات أفضل للاقتصادات النامية، التي يتوقع لناتجها المحلي الإجمالي أن ينمو بنسبة 4.1 في المائة في عام 2024، ثم بنسبة 4.5 في المائة في عام 2025. وأخطر تهديد لهذه التوقعات الإيجابية هو التوترات الجيوسياسية، ولا سيّما الحرب على غزة ولبنان، والنزاع في أوكرانيا.

ستبقى أسعار الفائدة مرتفعة في جميع أنحاء العالم، ما يحدّ من التضخم العالمي. وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 2.8 في المائة في عام 2024، ثم إلى 2.2 في المائة في عام 2025، في نتيجة متأخرة لتشدّد السياسة النقدية خلال السنوات الماضية. وفي البلدان النامية، سيستمر ضغط ارتفاع تكاليف الفائدة على الموارد المالية للحكومات. وعلى الرغم من ذلك، لم يشهد عاما 2023 و2024 تزايداً في عدد البلدان التي تعاني من ضائقة الدين أو المهدّدة بشدة بوقوع هذه الضائقة. وكان ذلك نتيجة للنمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل وجهودها لتنويع حافظات ديونها.

وستستقر أسعار الهيدروكربونات والسلع الأساسية الأخرى (بما في ذلك الأغذية) نتيجة لقوة جانب العرض وبطء التزايد في الطلب، ما يخفف بعض العبء عن البلدان المستوردة للسلع الأساسية. ومن ناحية أخرى، ستشجّع التطورات المتوقعة في سوق الهيدروكربونات على الأمم المتوسطة البلدان العربية المصدّرة للنفط على تنويع اقتصاداتها وميزانياتها. ومن المتوقع، خلال الفترة 2024-2025، أن يبقى سعر النفط مستقراً نتيجة لضغوط

4.6 في المائة. من المتوقع أن تبقى نسب التضخم مرتفعة، بين 32.2 في المائة في عام 2024 و17.6 في المائة في عام 2026.

وثلث سكان المنطقة (ما نسبته 34.0 في المائة) تحت عتبة الفقر التي حدّتها الإسكوا. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة تدريجياً إلى 33.4 في المائة بحلول عام 2026. وقد شهدت البلدان العربية المتوسطة الدخل تزايداً في انتشار الفقر منذ جائحة كوفيد-19. فقبل الجائحة، كان المتوسط الإقليمي لمعدلات الفقر حوالي 22.3 في المائة، إلا أن النسبة ارتفعت إلى 25.1 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن تنخفض تدريجياً، لتصل إلى نحو 24.0 في المائة بحلول عام 2026. وارتفعت معدلات الفقر في البلدان المتأثرة بالنزاعات، من 41.0 في المائة في عام 2019 إلى 47.3 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن تنخفض قليلاً إلى 46.5 في المائة بحلول عام 2026. وفي البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن ينخفض الفقر ببطء، من 11.5 في المائة في عام 2019 إلى 10.3 في المائة في عام 2024، ثم إلى 9.6 في المائة في عام 2026.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، لا تزال مشاركة النساء في سوق العمل متدنية للغاية، بل وتتجه إلى انخفاض طفيف في مختلف القطاعات. ويحول دون التقدّم في هذا الصدد كل من الأعراف الثقافية والافتقار إلى الاستقرار الاقتصادي. إلا أن استطلاعات الرأي العام تفيد بتحوّل تدريجي نحو وجهات نظر أقرب إلى التقدّمية بشأن أدوار الجنسين. وظهرت المنصات والتكنولوجيات الرقمية يمثل فرصة لزيادة إدماج الجنسين، على الرغم مما يطرحه من تحديات جديدة لسوق العمل. إلا أن وجهات النظر التقليدية لا تزال سائدة، ما يعني أن التقدّم يستدعي جهوداً حثيثة للتوعية، وتدخلات ناجعة في السياسات العامة.

وفي المنطقة العربية، لا تزال هناك فجوة بين الرجال والنساء من حيث معدلات المشاركة في القوى العاملة. فيبلغ معدل مشاركة الرجال 70.3 في المائة، وهذا المعدل قريب للغاية من المتوسط العالمي. إلا أن معدل مشاركة النساء لا تزيد على 20.0 في المائة، وهي الأدنى في جميع مناطق العالم. والتباين في هذا الصدد كبير من مجموعة

بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، فثمة عوامل مختلفة مؤثرة في اتجاهات اقتصاداتها. فبعض البلدان، مثل مصر ولبنان وتونس، يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية عسيرة، وبعضها، كمصر والأردن ولبنان، طالته تداعيات الحرب على غزة ولبنان. ومن ناحية أخرى، تستفيد بعض البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة من زيادة الطلب على الفوسفات (مصر والمغرب) والغاز (الجزائر ومصر). وقد حققت مجموعة البلدان هذه نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة في عام 2024، وإذا توقفت الحرب على لبنان كلياً في عام 2024، يتوقع لنموها أن يصل إلى 3.6 في المائة في عام 2025، ثم إلى 3.7 في المائة في عام 2026. إلا أن معدلات التضخم ستبقى مرتفعة، وستواصل تأثيرها على اقتصادات هذه البلدان. ومن المتوقع لمعدل التضخم بعد أن بلغ 20.8 في المائة في عام 2024 أن ينخفض إلى 12.9 في المائة في عام 2025، ثم إلى 9.8 في المائة في عام 2026.

وأما البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة، فلا تزال تواجهها مصاعب اجتماعية واقتصادية جمة. وبعد أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه بنسبة 4.4 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن ينمو بنسبة 4.0 في المائة في عام 2025، وبنسبة 4.2 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بالنمو في القطاع الاستخراجي. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات معتدلة بين عامي 2024 و2026، بين 3.8 و3.2 في المائة.

أما البلدان المتأثرة بالنزاعات، فلا يبدو مسارها على القدر نفسه من الإيجابية. فهذه البلدان لا تزال تعاني من الحروب والانقسامات السياسية والشواغل الأمنية. فالحرب في غزة استمرت دون هوادة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وخلفت تداعيات اقتصادية واجتماعية جسيمة على دولة فلسطين، وتكشف الحرب الأهلية في السودان عن أزمة إنسانية متفاقمة. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات بنسبة 0.1 في المائة في عام 2024، علماً أن نسبة الانكماش كانت ستكون أكبر ما لم يوازنها نمو اقتصادي قوي في ليبيا. وإذا توقفت الحرب في غزة، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه بنسبة 2.9 في المائة، وإذا توقفت الحرب الأهلية في السودان، ستبلغ نسبة النمو

بلدان إلى أخرى، وذلك نتيجة للفوارق في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فأعلى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية هي في البلدان المرتفعة الدخل، حيث يبلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة 85.1 في المائة، ومعدل مشاركة النساء 41.4 في المائة. أما في البلدان المنخفضة الدخل، فيبلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة 49.9 في المائة، في حين يبلغ معدل مشاركة النساء 23.0 في المائة. وفي البلدان المتوسطة الدخل، يبلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة 69.2 في المائة، مقابل معدل أدنى بكثير لمشاركة النساء، حيث يبلغ 18.6 في المائة. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، بلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة 66.8 في المائة، ومعدل مشاركة النساء 21.9 في المائة.

وتتعدد العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسبب البطالة في المنطقة العربية. وأحد أهم التحديات هو ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، حيث تُسجّل في المنطقة بعضاً من أعلى المعدلات على مستوى العالم. في عام 2024،

بلغ معدل بطالة النساء في المنطقة 18.2 في المائة، وهو أعلى معدل في أي منطقة في العالم، وأعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.2 في المائة. وبلغ معدل البطالة بين الذكور في المنطقة 8.2 في المائة، وهو أقل من المعدل بين النساء، ولكنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 4.8 في المائة. ومعدل بطالة الشباب هو أيضاً مرتفع في المنطقة العربية. إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة بين الشباب في المنطقة العربية تبلغ 26.4 في المائة، أما إذا فصلت البيانات على أساس نوع الجنس، فتبلغ النسبة 22.2 في المائة من الشبان 42.0 في المائة من الشابات.

ولم تذلّ العقبات بعد أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. فمتوسط درجات المنطقة على الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين كان 0.625 في عام 2024، في تحسّن طفيف عن العام الذي سبقه، إلا أنه أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.680. ولا تزال التفاوتات بين الجنسين في المنطقة العربية هي الأكبر في جميع أنحاء العالم.

المحتويات

1.....	تمهيد
2.....	شكر وتقدير
3.....	موجز تنفيذي
9.....	ملاحظات توضيحية
10.....	1. السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية
12.....	ألف. السياق العالمي
24.....	باء. السلع من الموارد الطبيعية
31.....	جيم. التجارة والروابط المالية وأحوال التمويل
35.....	دال. ملاحظات ختامية
36.....	2. الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
38.....	ألف. لمحة عامة عن المجموعات الفرعية للبلدان العربية
39.....	باء. البلدان المرتفعة الدخل
44.....	جيم. البلدان المتوسطة الدخل
50.....	دال. البلدان المنخفضة الدخل
53.....	هاء. البلدان المتأثرة بالنزاعات
57.....	واو. ملاحظات ختامية
58.....	3. التطورات الاجتماعية وديناميات قضايا الجنسين
60.....	ألف. الفقر وعدم المساواة
61.....	باء. القوى العاملة
69.....	جيم. المساواة بين الجنسين
75.....	دال. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب على غزة
76.....	هاء. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب على لبنان
77.....	واو. ملاحظات ختامية
78.....	الحواشي

قائمة الجداول

النمو والتضخم في العالم خلال الفترة 2025-2022.....	الجدول 1-1
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، 2026-2024.....	الجدول 1-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المرتفعة الدخل، 2026-2024.....	الجدول 2-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البحرين، 2026-2024.....	الجدول 3-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الكويت، 2026-2024.....	الجدول 4-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في عُمان، 2026-2024.....	الجدول 5-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في قطر، 2026-2024.....	الجدول 6-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المملكة العربية السعودية، 2026-2024....	الجدول 7-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة، 2026-2024.....	الجدول 8-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المتوسطة الدخل، 2026-2024.....	الجدول 9-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، 2026-2024.....	الجدول 10-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مصر، 2026-2024.....	الجدول 11-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، 2026-2024.....	الجدول 12-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في لبنان، 2026-2024.....	الجدول 13-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المغرب، 2026-2024.....	الجدول 14-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في تونس، 2026-2024.....	الجدول 15-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المنخفضة الدخل، 2026-2024.....	الجدول 16-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في جزر القمر، 2026-2024.....	الجدول 17-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في جيبوتي، 2026-2024.....	الجدول 18-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا، 2026-2024.....	الجدول 19-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الصومال، 2026-2024.....	الجدول 20-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، 2026-2024....	الجدول 21-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق، 2026-2024.....	الجدول 22-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في ليبيا، 2026-2024.....	الجدول 23-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دولة فلسطين، 2026-2024.....	الجدول 24-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في السودان، 2026-2024.....	الجدول 25-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية، 2026-2024..	الجدول 26-2
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن، 2026-2024.....	الجدول 27-2
معدلات الفقر وأدلة جيني لعدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية.....	الجدول 1-3
النساء في البرلمانات الوطنية.....	الجدول 2-3

قائمة الأشكال

الشكل 1-1	أسعار الفائدة: بالدولار واليورو..... 15
الشكل 2-1	أسعار الفائدة في مختلف الاقتصادات حسب فئة الدخل والبلدان المجمعة حسب حالة ضائقة الدين 16
الشكل 3-1	التجارة السلعية..... 19
الشكل 4-1	أسعار النفط، 2015-2024..... 24
الشكل 5-1	أسعار الغاز الطبيعي والتغيرات في الإنتاج العالمي للغاز..... 27
الشكل 6-1	صادرات الفوسفات وأسعارها..... 28
الشكل 7-1	الواردات الغذائية وأسعارها..... 30
الشكل 8-1	الروابط المالية في المنطقة العربية..... 33
الشكل 9-1	الروابط التجارية في المنطقة العربية 34
الشكل 1-3	معدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، حسب المنطقة، 2024 61
الشكل 2-3	معدلات مشاركة الشبان والشابات في القوى العاملة في المنطقة العربية 62
الشكل 3-3	معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة في مجموعات البلدان العربية، 2024..... 62
الشكل 4-3	النسبة المئوية للوقت الذي يمضي في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، حسب المنطقة 64
الشكل 5-3	النسبة المئوية للوقت الذي يمضي في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، حسب نوع الجنس والبلد، 2023 64
الشكل 6-3	متوسط معدلات البطالة الإقليمية بين الرجال والنساء، 2024 66
الشكل 7-3	الدرجات على الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، حسب المنطقة في عام 2023..... 69
الشكل 8-3	اتجاهات درجات دليل الفجوة بين الجنسين بمرور الوقت، 2007-2024 70
الشكل 9-3	الفجوات بين الجنسين مع مرور الزمن 70
الشكل 10-3	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة العربية، 2000-2024 72

قائمة الأطر

الإطار 1-1	تطور الذكاء الاصطناعي وتأثيره المحتمل على الاقتصاد العالمي 17
الإطار 2-1	العودة إلى السياسات الصناعية وعواقبها على الاقتصاد العالمي 21
الإطار 1-3	مسؤوليات رعاية الأطفال ومشاركة النساء في القوى العاملة في لبنان..... 65
الإطار 2-3	مرصد المهارات في الإسكوا 66

ملاحظات توضيحية

تُستخدم في هذا التقرير مجموعات البلدان التي ترد لاحقاً، وقد جرى تصنيف البلدان ضمن تلك المجموعات بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل مستويات دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- وتشمل البلدان المرتفعة الدخل: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
- والبلدان العربية المتوسطة الدخل: الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب.
- وأقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا.
- والبلدان العربية المتأثرة بالنزاعات: الجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، والسودان، وليبيا، واليمن.

1. السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

الرسائل الرئيسية

يبدو مشهد الاقتصاد العالمي إيجابياً إلى حد ما في عام 2025، إذ يتجه الاقتصاد العالمي نحو النمو نتيجة استمرار التعافي من جائحة كوفيد-19، ولا سيما في آسيا. ويتمثل التهديد الأبرز لهذه التوقعات الإيجابية في التوترات الجيوسياسية، ولا سيما الحرب على غزة ولبنان، والنزاع في أوكرانيا.



ستبقى أسعار الفائدة مرتفعة على مستوى العالم، مما يسهم في كبح التضخم العالمي من جهة، ولكنه، من جهة أخرى، يضيّق الحيز المالي المتاح لحكومات البلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك، لم تُسجَل حتى الآن زيادة في عدد أو نسبة البلدان التي تعاني من ضائقة الدين، أو تلك المهددة بشدة بالتعرّض لها.



ستستقر أسعار الهيدروكربونات والسلع الأساسية الأخرى (بما في ذلك الأغذية) نتيجة قوة جانب العرض وبطء نمو، ما يخفف بعض العبء عن البلدان المستوردة للسلع الأساسية. ومن المتوقع أن تشجع التطورات في سوق الهيدروكربونات على الأمد المتوسط البلدان العربية المصدّرة للنفط على تنويع اقتصاداتها وميزانياتها.



تعزيز التنمية الاقتصادية، ما يأتي بمكاسب ملحوظة في جميع أنحاء تلك المنطقة. والحال على العكس من ذلك في القرن الأفريقي، حيث تقلص النمو في عام 2024 نتيجة انعدام الاستقرار السياسي ونشوب النزاع، علاوة على موجات الجفاف في جنوب تلك المنطقة. إلا أن التوقعات تشير إلى بعض الانتعاش في عام 2025. وبالنسبة إلى شرق آسيا، تشير التوقعات إلى نمو قوي، فبعد أن حققت نمواً بنسبة 4.6 في المائة في عام 2024 ويتوقع له أن ينمو بنسبة 4.5 في المائة في عام 2025، نتيجة للطلب المحلي، وانتعاش السياحة، وتعافي الصادرات من قطاع الصناعات التحويلية. وسُجل في الصين نمو اقتصادي بنسبة 4.8 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد البلد بنسبة 4.5 في المائة في عام 2025. ولكن تجدر الإشارة إلى أن النمو في هذين العامين أقل مما سُجل في عام 2023، حين بلغ النمو في الصين 5.2 في المائة. ويرجع هذا التباطؤ إلى التطورات في التجارة العالمية؛ كما أن قطاع العقارات في البلد عامل خطر كبير آخر على الأمد القريب. وفي الهند، من المتوقع أن يؤدي الاستثمار الحكومي القوي وتزايد الاستهلاك الخاص إلى نمو اقتصادي كبير، بمعدل 6.9 في المائة في عام 2024، و6.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يؤدي النمو في الهند إلى إضفاء زخم على المشهد الاقتصادي في جميع أنحاء جنوب آسيا. فقد بلغ مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة 5.8 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن يستمر على وتيرة مماثلة في عام 2025.

بنسبة 5.7 في المائة. ومن المتوقع أن تحقق اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً معتدلاً، بنسبة 2.4 في المائة، في عام 2025، وذلك بزيادة عن متوسط النمو المحقق في عام 2024، الذي بلغ 1.7 في المائة. وستستفيد اقتصادات منطقة البحر الكاريبي من انتعاش السياحة، ولكن سيبقى النمو في المكسيك والبرازيل والأرجنتين ضعيفاً نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الإنتاج الزراعي، وضعف الطلب المحلي، وبرنامج التقشف في الأرجنتين الذي تسبب في ركود في عام 2024 وسيؤدي إلى إبطاء الانتعاش في عام 2025.

وظل النمو في المنطقة العربية ضعيفاً في عام 2024، وذلك نتيجة للحرب على غزة ولبنان، وتصادت التوترات الجيوسياسية، والاضطرابات التجارية في البحر الأحمر، فلم يتجاوز النمو الإقليمي نسبة 2.5 في المائة. إلا أن التوقعات لعام 2025 تشير إلى تعافٍ في معدل النمو الإقليمي بحيث يرتفع إلى 3.9 في المائة، وذلك نتيجة لاستقرار أسعار النفط وعودة الطلب عليه إلى الارتفاع على الرغم من المخاطر المختلفة التي تخيم على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن التعافي المتوقع في النمو يعتمد، إلى حد كبير، على إنهاء الحرب على غزة ولبنان، ما يتيح حيزاً للتعافي وانتعاش النشاط السياحي في مجموعة بلدان المشرق. ولكن إذا ما عاد التصعيد في هذه النزاعات، يرحح أن تكون العواقب سلبية وملموسة في المنطقة بأسرها، إذ ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي، وينتكس مسارها نحو التعافي.

الجدول 1-1 النمو والتضخم في العالم خلال الفترة 2022-2025

	نمو الناتج			التضخم		
	2023	2024	2025	2023	2024	2025
العالم	2.7	2.7	2.8	8.9	5.8	3.9
الاقتصادات المتقدمة	1.5	1.6	1.6	4.8	2.8	2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	2.3	1.7	4.1	3.0	2.3
اليابان	1.9	1.2	1.1	3.3	2.7	2.2
الاتحاد الأوروبي	0.4	1.0	1.5	6.1	2.6	2.1
منطقة اليورو	0.4	0.8	1.4	5.4	2.5	1.9
المملكة المتحدة	0.1	0.8	1.5	7.4	3.0	2.4
البلدان المتقدمة النمو الأخرى	1.3	1.6	2.1	4.2	2.7	2.3
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	4.0	3.3	2.5	7.5	6.5	5.6
جنوب شرق أوروبا	2.5	3.2	3.3	9.3	3.6	2.8
رابطة الدول المستقلة	4.0	3.3	2.4	7.4	6.7	5.8

5.9	6.6	5.9	1.5	2.7	3.6	الاتحاد الروسي
6.4	10.6	15.4	4.3	4.1	4.1	الاقتصادات النامية
12.8	20.5	23.8	3.8	3.2	2.7	أفريقيا
19.9	28.5	41.0	3.7	2.9	1.5	شمال أفريقيا
7.1	12.2	14.3	6.1	5.6	5.1	شرق أفريقيا
3.4	4.5	6.3	3.4	2.9	2.2	أفريقيا الوسطى
9.3	24.0	21.3	3.8	3.4	3.7	غرب أفريقيا
11.6	12.0	10.5	2.5	1.8	1.5	جنوب أفريقيا
2.8	2.9	3.4	4.7	4.8	5.1	شرق وجنوب آسيا
1.8	1.2	1.0	4.5	4.6	4.8	شرق آسيا
1.5	0.7	0.2	4.5	4.8	5.2	الصين
7.4	10.5	13.8	5.7	5.8	6.2	جنوب آسيا
4.0	4.5	5.6	6.6	6.9	7.5	الهند
11.5	20.8	25.7	4.2	2.7	2.0	غرب آسيا
12.5	25.6	45.3	2.4	1.7	2.1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
16.4	34.9	62.3	2.4	1.2	1.3	أمريكا الجنوبية
3.5	4.0	4.6	2.4	2.1	2.9	البرازيل
3.9	4.9	7.4	2.3	2.6	3.3	المكسيك وأمريكا الوسطى
3.6	4.1	8.7	6.0	7.9	9.2	منطقة البحر الكاريبي
15.2	20.8	30.2	5.1	4.4	2.6	أقل البلدان نمواً
8.0	11.9	19.7	3.9	2.5	0.8	المنطقة العربية
بنود المذكرة:						
			3.6	3.2	0.7	التجارة الدولية
			3.2	3.1	3.1	نمو الناتج العالمي بتكافؤ القوة الشرائية

المصدر: United Nations, World Economic and Forecasting Model (WEFM) 2024.

تراجع التضخم إلى 2.6 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن يواصل تراجعته إلى 2.1 في المائة في عام 2025. وقد قارب التضخم في البلدان المتقدمة النمو المعدلات التي تستهدفها المصارف المركزية، ما يشير إلى قرب إرخاء هذه المصارف لسياساتها النقدية.

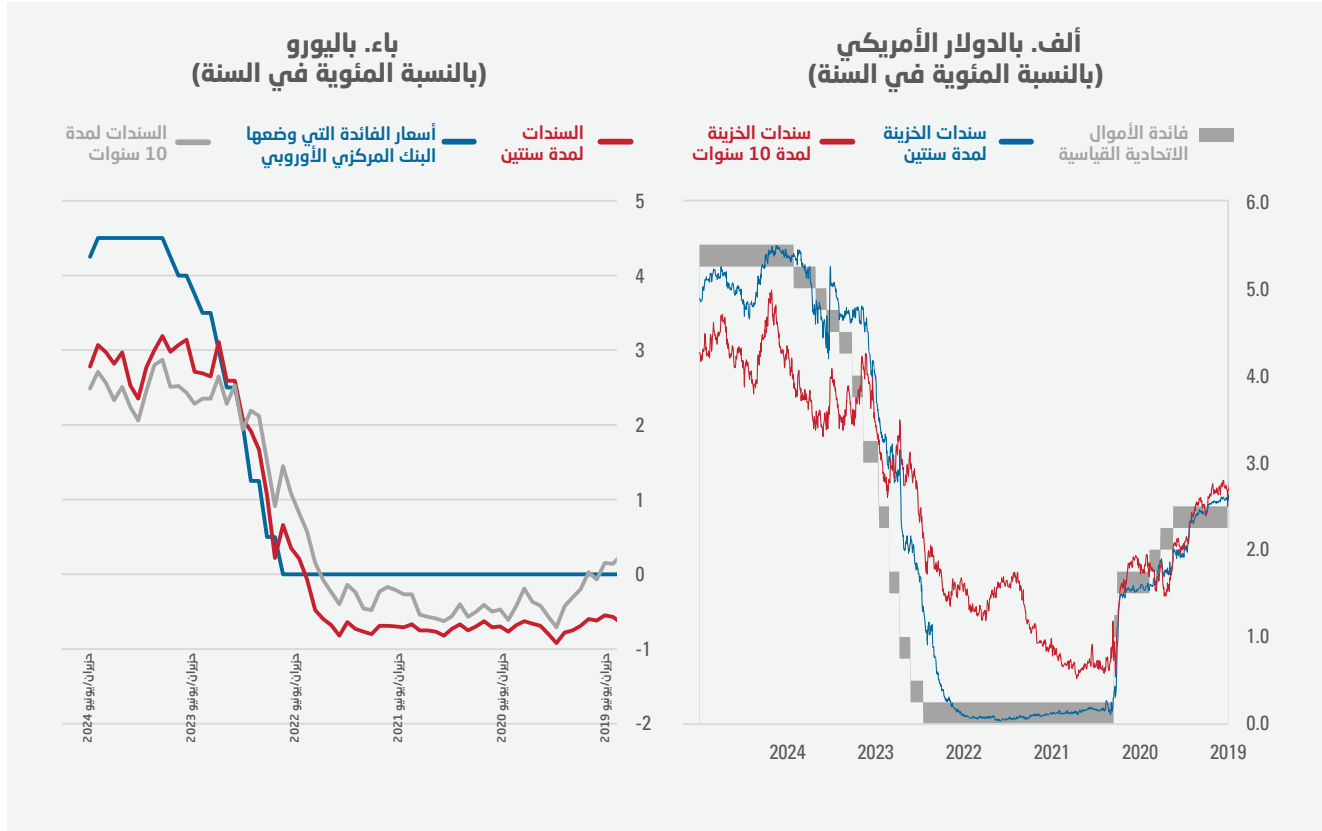
ويبقى التضخم تحدياً في بعض البلدان الأخرى، مثل اقتصادات رابطة الدول المستقلة، حيث سيظل على ارتفاعه جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا. وفي روسيا، بلغ معدل التضخم 6.6 في المائة في عام 2024، ويتوقع أن يتراجع بعض الشيء، إلى 5.9 في المائة في عام 2025. والمعدل أعلى في البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة، حيث بلغ 6.7 في عام 2024، ولكن يتوقع له أن ينخفض بدرجة أكبر

شهد عاما 2023 و2024 انخفاضاً في التضخم في جميع أنحاء العالم. وكان الانخفاض أشد حدة بكثير في بعض البلدان، مثل أوكرانيا ورواندا ومولدوفا وهنغاريا ولاتفيا. قد يعزى هذا الانخفاض إلى عوامل عالمية، مثل استقرار أسعار السلع الدولية، وإلى عوامل محلية، مثل الزيادات في أسعار الفائدة. وفي الاقتصادات المتقدمة، انخفض التضخم إلى 2.8 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينخفض إلى 2.2 في المائة في عام 2025، في نتيجة متأخرة لارتفاع أسعار الفائدة خلال السنوات الماضية. في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت نسبة التضخم 3.0 في المائة في عام 2024، ويتوقع لها أن تنخفض إلى 2.3 في المائة في عام 2025. وفي اليابان، انخفض التضخم إلى 2.7 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينخفض أكثر، إلى 2.2 في المائة، في عام 2025. وفي الاتحاد الأوروبي أيضاً،

الأرجنتين وبلدان أخرى إلى انحسار في التضخم في أمريكا الجنوبية، وقد انخفض معدل التضخم من 62.3 في المائة في عام 2023 إلى 34.9 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى 16.4 في المائة في عام 2025. وفي منطقة البحر الكاريبي، من المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة، بمتوسط لبلدان المنطقة يبلغ 4.1 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن يصل إلى 3.6 في المائة في عام 2025. أما في المنطقة العربية، فقد استقر سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، مما سيخفض معدلات التضخم في لبنان من أكثر من 100 في المائة في عام 2023 إلى أقل من 10 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع حدوث تطورات مماثلة في الجمهورية العربية السورية ومصر، ما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في المنطقة العربية بأكملها، من 19.7 في المائة في عام 2023 إلى 11.9 في المائة في عام 2024، ثم إلى 8.0 في المائة في عام 2025.

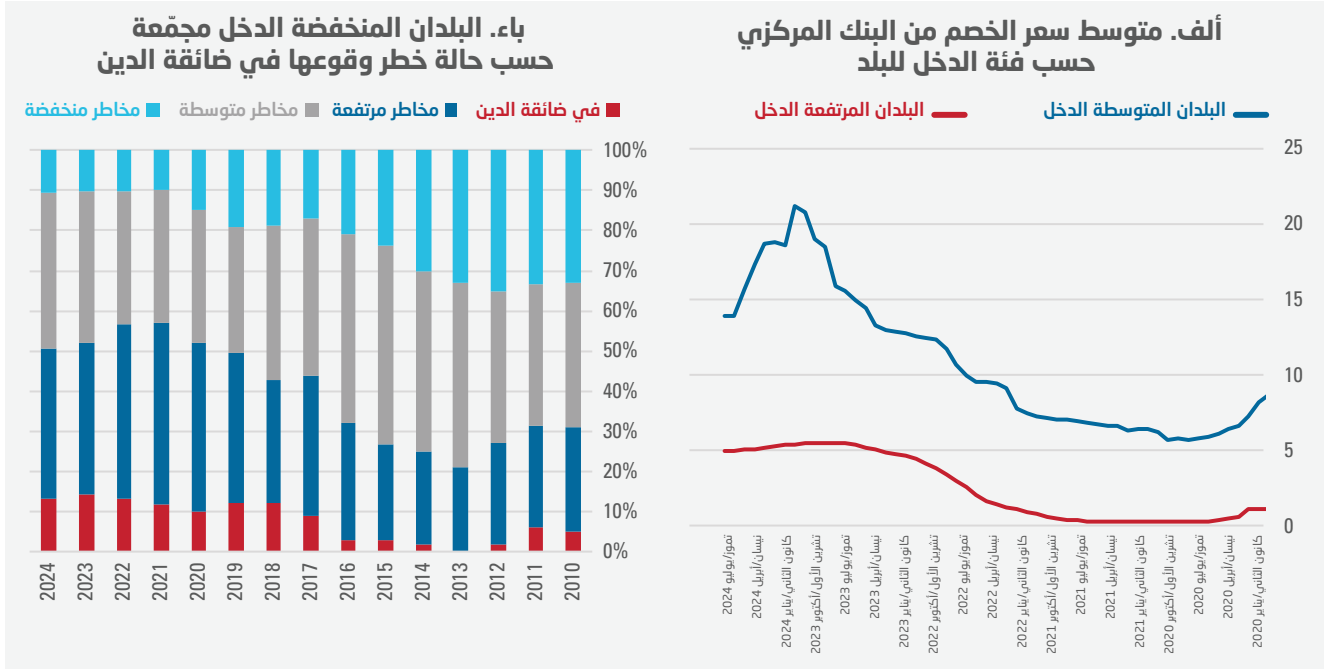
فيها، إلى 5.8 في المائة في عام 2025. وفي الاقتصادات النامية الأخرى، تباطأ التضخم إلى 10.6 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن يتراجع أكثر، إلى 6.4 في المائة، في عام 2025، وذلك نتيجة للتباطؤ الكبير في التضخم في أفريقيا، حيث تراجع إلى 20.5 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 12.8 في المائة في عام 2025، وكذلك في غرب آسيا، حيث وصل إلى 20.8 في المائة في عام 2024 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 11.5 في المائة في عام 2025. أما في الصين، فتشير التوقعات إلى بقاء معدل التضخم منخفضاً، فبعد زيادة لا تكاد تذكر، من 0.2 في المائة في عام 2023 إلى 0.7 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن يصل إلى 1.5 في المائة فقط في عام 2025. وفي الهند، وبعد تراجع في معدل التضخم من 6.5 في المائة في عام 2023 إلى 4.5 في المائة في عام 2024، يتوقع أن يتراجع بعد أكثر إلى 4.0 في المائة في عام 2025. ومن المفترض أن تؤدي سياسة التقشف في

الشكل 1-1 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من المصرف الاحتياطي الاتحادي (عمليات السوق المفتوحة)؛ وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن على مدى ثلاثة أشهر بحسب إدارة المعايير القياسية المرجعية؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس؛ وقاعدة بيانات البنك المركزي الألماني.

الشكل 2-1 أسعار الفائدة في مختلف الاقتصادات حسب فئة الدخل والبلدان المجمعة حسب حالة ضائقة الدين



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ وقاعدة بيانات LIC DSA.

فارتفعت أسعار الفائدة من 8.5 في المائة في أيار/مايو إلى 42.5 في المائة في نهاية العام، ثم إلى 50 في المائة اعتباراً من تموز/يوليو 2024. ولوحظت زيادات في أسعار الفائدة في الاتحاد الروسي، الذي رفع أسعار الفائدة من 7.5 في المائة في نهاية عام 2023 إلى 16.0 في المائة في نهاية عام 2024.

لم يؤد ارتفاع أسعار الفائدة حتى الآن إلى زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تعاني من ضائقة الدين بين عامي 2024 و2023 (الشكل 2-1 ب.أ). وكان ذلك نتيجة للنمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل وجهودها لتنويع حافطات ديونها. ووصلت بنين وكوت ديفوار وكينيا إلى الأسواق المالية الدولية في النصف الأول من عام 2024، وتوصلت غانا وزامبيا إلى اتفاقيات لإعادة هيكلة ديونها الرسمية، ما يشير إلى استعداد الدائنين الرسميين لإعادة هيكلة الديون قبل أن تصل إلى مرحلة الضائقة. ومع ذلك، لم تخرج هذه البلدان من دائرة الخطر، ولا تزال نسبة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة الدين البالغة 13 في المائة، ونسبة البلدان المنخفضة الدخل ذات المستويات المرتفعة من الديون، البالغة 37 في المائة، غير مسبوكتين تاريخياً.

وكانت أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة قد وصلت إلى ذروتها في النصف الثاني لكل من عامي 2023 و2024. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظل النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية بين 5.25 و5.50 في المائة منذ تموز/يوليو 2023 (الشكل 1-1 ألف). ومن المتوقع خفض أسعار الفائدة في عام 2025 مع اتجاه الاقتصاد نحو التباطؤ. وبدأ البنك المركزي الأوروبي في خفض أسعار الفائدة في حزيران/يونيو 2024 (الشكل 1-1 ب.أ). ومن المتوقع، عموماً، أن تواصل أسعار الفائدة انخفاضها في عام 2025؛ ولكن تدريجياً وببطء، ما يعني أن أسعار الفائدة ستظل مرتفعة لبعض الوقت. وفي البلدان المتوسطة الدخل، حدثت التغييرات في السياسة النقدية بغتة، في انعكاس للخوف من التباطؤ (الشكل 2-1 ألف). ففي أيار/مايو 2024، تم تخفيض سعر الفائدة في الأرجنتين إلى 40 في المائة، في انحسار حاد عن ذروة بلغت 133 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي البرازيل، خفضت أسعار الفائدة إلى 10.5 في المائة في أيار/مايو 2024، عما كانت عليه في العام السابق، حين بلغت 13.75 في المائة. وفي تركيا، تحركت أسعار الفائدة في الاتجاه المعاكس في عام 2023، إذ نبذت الحكومة سياستها النقدية غير التقليدية،

الإطار 1-1 تطور الذكاء الاصطناعي وتأثيره المحتمل على الاقتصاد العالمي

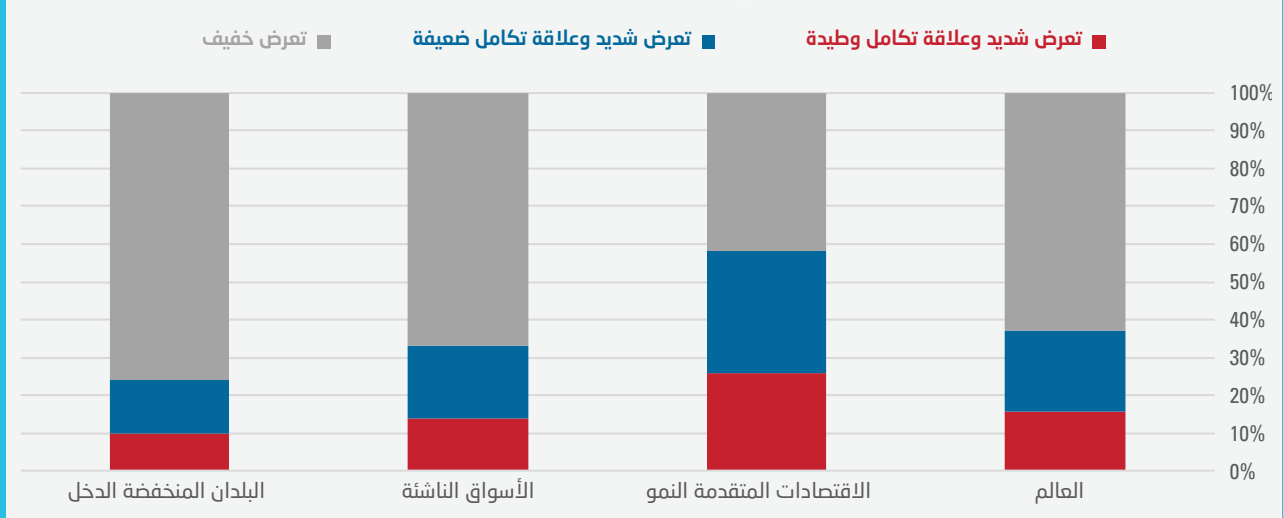
أحدثت التطورات التكنولوجية الكبرى، على مر التاريخ، تحولات عميقة في أنماط سير الأمور في المجتمعات، وبوسع الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) إحداث تحوّل من هذا القبيل. تأتي هذه التكنولوجيا بإمكانات لإجراء تغيير جذري في القطاعات الصناعية، وفي المجتمعات في إطارها الأوسع. ولم تتبيّن بعد كيفية تأثيرها على عدم المساواة، وعلى الوظائف، وعلى التجارة العالمية.

فقد يُفضي الذكاء الاصطناعي إلى مفارقة زيادة أوجه عدم المساواة داخل البلدان، من خلال تأثير بالغ على وظائف في قطاعات منتجة نسبياً أصلاً. من المرجح أن تعزّز الأتمتة والذكاء الاصطناعي الإنتاجية في الوظائف التي تتطلب مهارات متقدمة وتأتي بمدخيل مرتفعة، مثل الوظائف في قطاع المال والتكنولوجيا والرعاية الصحية. أما الوظائف الروتينية التي لا تتطلب مهارات متقدمة، فيلوح الذكاء الصناعي كتهديد بالحلول محل أصحابها. وقد ترتفع أجور العمال في القطاعات التي يمكنها استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية، كما قد تتركز أجور العاملين في القطاعات حيث يحل الذكاء الاصطناعي محل الوظائف، بل ولربما يدفعهم تقدّم هذه التكنولوجيا إلى البطالة. وهذا التحوّل في التكنولوجيا منحاز إلى المهارات المتقدمة، وقد يوسّع فجوة الأجور بين العمال ذوي المهارات المرتفعة وبين العمال ذوي المهارات المنخفضة، فيفاقم عدم المساواة في الدخل. ومن ثم يتضح أن الذكاء الاصطناعي قد يسفر عن استقطاب في القوى العاملة، فيأتي على الوظائف المتوسطة المهارات، ويقسّم سوق العمل بين وظائف مجزية الأجور يعززها الذكاء الاصطناعي، ووظائف متدنية الأجور لم تبقَ إلا لصعوبة حلول الأتمتة محلها. وقد لوحظ هذا المنحى في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقود القليلة الماضية، ولربما يتسبب انتشار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بإطالة أمد هذا المنحى، وتفاقم ضرره. ولربما تتسبب هذه الفجوة بتداعيات اجتماعية عميقة، لا سيّما في البلدان التي ليست لديها شبكات أمان اجتماعية كافية ولا برامج ناجعة لإعادة التدريب بحيث تستوعب عواقب إزاحة الوظائف.

وقد يفاقم الذكاء الاصطناعي عدم المساواة بين البلدان أيضاً، حيث تستفيد بعض البلدان من هذه التكنولوجيات أكثر من غيرها. على سبيل المثال، لدى الدول المتقدمة النمو بني تحتية مؤاتية، ورؤوس أموال كافية، وقوى عاملة ماهرة تمكنها من تحقيق الاستفادة التامة من الذكاء الاصطناعي. وهذه البلدان تنصدر أصلاً جهود الابتكار في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ولدى قطاعيها التجاري والصناعي إمكانات أكبر لاستيعاب هذه التكنولوجيا، ما يجعلها في وضع أفضل لزيادة نموها الاقتصادي، ويمكنها من الحفاظ على ميزتها التنافسية العالمية. والوضع على العكس من ذلك في البلدان النامية، فهي في الغالب تفتقر إلى البنية التحتية التكنولوجية المؤاتية، وإلى المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة التامة من الذكاء الاصطناعي. وهذا التفاوت قد يوسّع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويرسيّ الأوجه القائمة من عدم المساواة. وقد تجد الدول النامية صعوبات متزايدة في منافسة الاقتصادات المتقدمة، التي يمكنها الذكاء الاصطناعي من زيادة إنتاجيتها، ولا سيّما في القطاعات التي طالما زوّدت الدول النامية بميزة تنافسية جراء انخفاض كلفة الأيدي العاملة فيها. وقد تتحوّل القطاعات التي تعتمد بشدة على كلفة متدنية للأيدي العاملة، مثل الصناعة التحويلية، نحو الأتمتة، ما يُمكن في تهميش البلدان النامية.

وبذلك يعيد الذكاء تشكيل التجارة العالمية وسلاسل القيمة، ويدفع نحو التحوّل إلى الإنتاج المحلي. وقد تقرّر الشركات تغيير نمط اعتمادها على نقل العمليات إلى الخارج، ما يعيد مراكز الصناعة التحويلية إلى الدول المتقدمة النمو، حيث تخفض التكنولوجيا والأتمتة والروبوتات الكلفة، وتزيد الكفاءة. وقد تضطرب سلاسل القيمة من جراء هذا التحوّل، لا سيّما في البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات التي تنتجها أيّد عاملة منخفضة الكلفة، فينتشر الركود الاقتصادي في الاقتصادات التي تعجز عن التحوّل إلى قطاعات يحركها الذكاء الاصطناعي. وإذا ما كان للدول النامية أن تخفف من هذا التفاوت، عليها أن تجد محرّكاً آخر للنمو، فهذا الاتجاه يعني أن التصنيع لن يبقى رافعة للدول الفقيرة من وهدة الفقر. وتحتاج دراسة³ صدرت مؤخراً بأن التحوّل العالمي عن الصناعة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، نتيجة للتطورات التكنولوجية، يوجب على البلدان النامية التركيز على الاستفادة من التحوّل الأخضر والخدمات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة لانتشال سكانها من الفقر.

العمالة عن طريق التعرّض للذكاء الاصطناعي والتكامل



المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي.

سيكون للذكاء الاصطناعي آثار معقدة على عدم المساواة والتجارة العالمية، ولا بدّ لصانعي السياسات من اتخاذ خطوات استباقية تعمّم الاستفادة من مكاسب هذه التكنولوجيا، ومن اعتماد تدابير تحدّ من التوجّه المذكور نحو تعميق أوجه عدم المساواة. وهذا بدوره يتطلب من صانعي السياسات إجراء رصد متواصل للتطورات في الذكاء الاصطناعي، وإجراء تقييم دقيق لأثر كل تطور على الاقتصادات وسوق العمل.

أ. Acemoglu, Daron and David Autor, Skills, tasks and technologies: implications for employment and earnings, 2011

ب. Rodrik, Dani and Joseph E. Stiglitz, A new growth strategy for developing nations, 2024

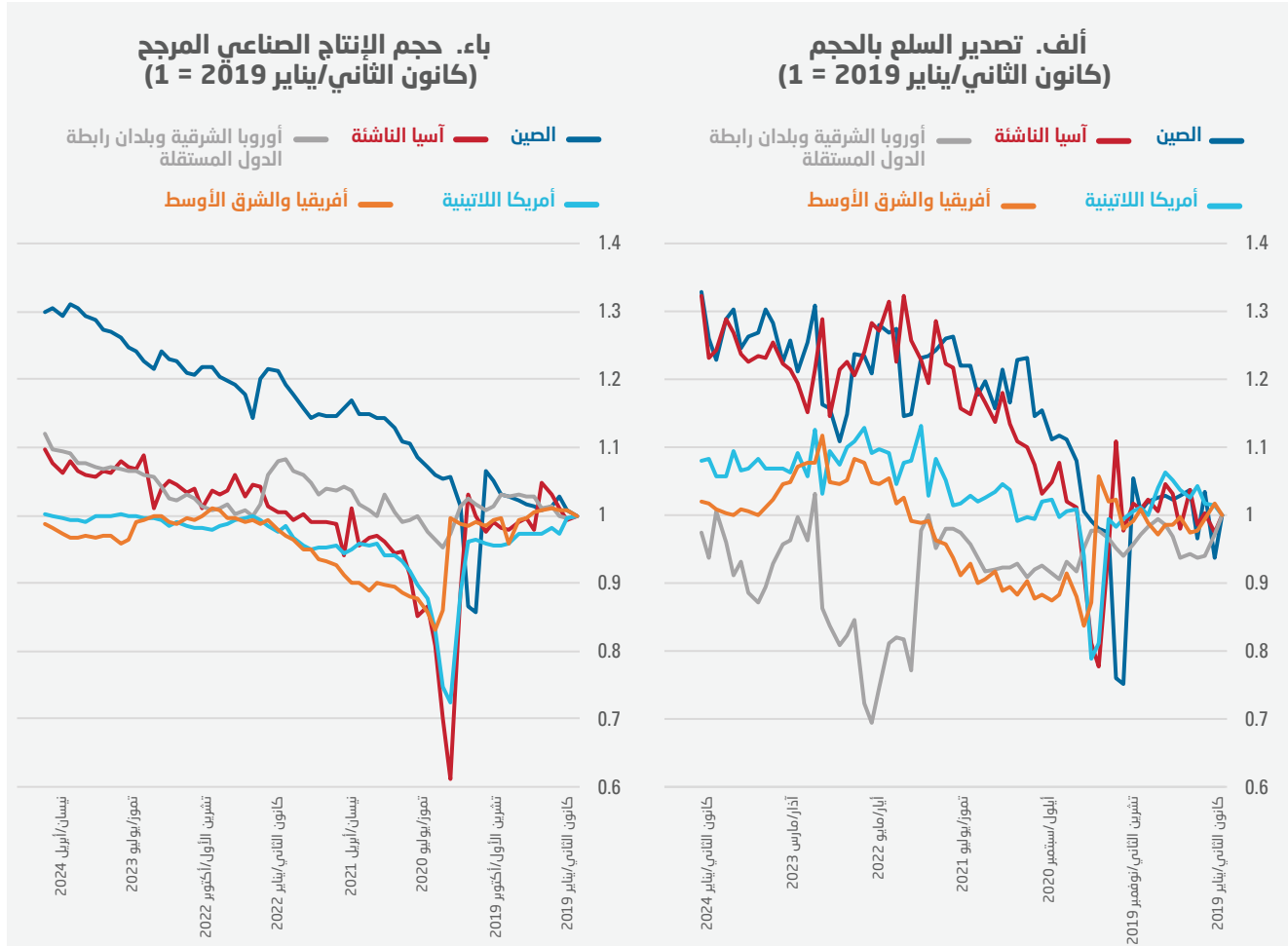
والعقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي آثار ضارة مماثلة على آفاق العمل في أوروبا الشرقية، خاصة وأن روسيا كانت الشريك التجاري الرئيسي للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ومن المتوقع أن يبقى معدل البطالة في أفريقيا على حاله تقريباً، إذ تشير التوقعات إلى أن معدل نمو الوظائف سيواكب معدل نمو السكان نتيجة لارتفاع أسعار الموارد الطبيعية وتزايد الطلب عليها، إلا أن آفاق العمالة تبقى محفوفة بمخاطر التوترات الجيوسياسية، والاضطرابات في سلاسل التجارة العالمية، وتراجع ثقة المستهلكين. والتوقعات لأسواق العمل في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي إيجابية أيضاً إلى حدّ ما، ولكن لا يزال صانعي السياسات في تلك المنطقة بحاجة لمعالجة تحديات مثل ركود إنتاجية العمالة، واستمرار ارتفاع نسبة الوظائف غير النظامية، وهيمنة الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر¹.

وفي عام 2024، بقي الطلب على الأيدي العاملة مرتفعاً ونسبة البطالة منخفضة في البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن يبقى هذا الوضع في بداية عام 2025، لا سيّما وأن عدد الوظائف في قطاع الخدمات تزايد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهذا القطاع لا يتأثر كثيراً بالتغيّرات في دورة الأعمال التجارية. وأحوال البلدان النامية على العكس من ذلك، فهي لم تتحسن كثيراً، ولا يزال القطاع غير النظامي فيها كبيراً، والتفاوتات بين الجنسين متسّعة، ومعدلات البطالة مرتفعة. وهذه الظواهر جميعها تنتشر وبدرجة حادة في البلدان العربية. وسُجّل في الصين، وبدرجة أكبر في الهند، تحسّن في آفاق التوظيف نتيجةً لتحقيق نمو قوي في الصناعات والخدمات. وتعرّض آفاق العمل في بعض المجالات إلى ضغوط، كما في حال البلدان العربية المتوسطة الدخل، التي تواجه أزمات مديدة ومتفاقمة جراء الحرب على غزة. وللحرب في أوكرانيا

هو الهدر الكبير في هذه الأيدي نتيجة لعدم المشاركة في سوق العمل. ومعدل النقص في استغلال الأيدي العاملة أقل بكثير في أوروبا وآسيا الوسطى، حيث يبلغ 11.1 في المائة، وفي الأمريكتين، حيث يبلغ 10.7 في المائة، وفي آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغ 7.5 في المائة². وبعد الانتعاش في عامي 2022 و2023، لم تشهد أسواق العمل في جميع أنحاء العالم تغييراً يذكر في عام 2024، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2025. وتواجه كل منطقة تحدياً رئيسياً خاصاً بها، وهذا التحدي هو انخفاض نمو الإنتاجية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وعدم الاستغلال الكافي للأيدي العاملة في المنطقة العربية، وتدني جودة الوظائف المتاحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وانتشار الطابع غير النظامي للوظائف في جنوب شرق آسيا³.

لم تُستغل حتى الآن الطاقات الكاملة للأيدي العاملة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، ما يمثل تحدياً كبيراً. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، تسجل المنطقة العربية الدرجة الأعلى من حيث عدم الاستغلال لطاقات أيديها العاملة، وذلك جزاء ارتفاع معدلات البطالة وتزايدها، وانخفاض نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة. وتبلغ نسبة القوى العاملة غير المستغلة في المنطقة العربية 20.5 في المائة، ويعزى نصف هذه النسبة إلى البطالة. وتحل أفريقيا في المرتبة الثانية، حيث سُجلت فجوة في الوظائف بنسبة 17.4 في المائة (والفجوة في الوظائف مقياس لعدد الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف ولا يتمكنون من الحصول عليها). والعامل الرئيسي في عدم الاستغلال الكامل لطاقات الأيدي العاملة في أفريقيا

الشكل 3-1 التجارة السلعية



وكان نمو التجارة العالمية أبطأ بكثير في عام 2023 مما كان عليه في عام 2022. وانخفض الحجم العالمي للبضائع (أو السلع المادية) التي تمّ الاتجار بها بنسبة 1.2 في المائة في عام 2023، بعد نمو بنسبة 3.0 في المائة في عام 2022. وعاد حجم التجارة إلى الانتعاش في عام 2024، حيث تنامي بنسبة 2.6 في المائة، ومن المتوقع أن يستمر ذلك الانتعاش في عام 2025، بنمو نسبته 3.3 في المائة⁴. وقد يُفسّر انخفاض النمو في عام 2023 بزيادة استهلاك الخدمات وتلبية الطلب المكبوح على البضائع، علاوة على ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. وفي عام 2025، من المتوقع أن تختفي هذه العوامل تدريجياً، فينخفض التضخم وأسعار الفائدة، ما يزيد الاستهلاك والاستثمار، فينعش التجارة السلعية العالمية. إلا أن المسار نحو التعافي محفوف بمخاطر عديدة، لعل أشدها هو تصعيد التوترات الجيوسياسية، فللحرب على غزة ولبنان والحرب في أوكرانيا، وجو انعدام الاستقرار السياسي عموماً، آثار ملموسة. وتشكل الاضطرابات في طرق التجارة العالمية خطراً آخر، ولا سيّما الهجمات الإرهابية على السفن الدولية بالقرب من قناة السويس. وقد يخفف من أثر هذه المخاطر، إلى حدّ ما، التعافي الذي فاق التوقعات في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، هناك بعض الدلائل على نزوع البلدان إلى توجيه تدفقاتها التجارية نحو كتل جيوسياسية تشترك معها في القيم والآراء السياسية (وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة مماثلة رُصدت في أنماط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة)⁵. وحتى الساعة، لا دليل على توجّه نحو ما يسمى بتقريب المسافة⁶. ويؤكد نمط الاستثمار الأجنبي المباشر هذه الاتجاهات، إذ يلاحظ تزايد التدفقات بين البلدان التي تربطها علاقات ودية متبادلة. وقد شهدت السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً في الآونة الأخيرة، إذ أطلقت برنامج دعم لصناعة أشباه الموصلات، واعتمدت تعريفات باهظة على السيارات الكهربائية وخلايا الوقود الصينية. وهذه التحولات ستقيّد أحجام التجارة السلعية العالمية.

وفي عام 2023، استعادت الصادرات السلعية من أفريقيا والشرق الأوسط مستويات ما قبل الجائحة، بل وتجاوزتها، لكنها لم تستعيد المستويات التي كانت عليها في عام 2019

إلا في النصف الأول من عام 2024 (الشكل 1-3 ألف). ولكن الإنتاج الصناعي في تلك المنطقة لا يزال دون مستويات كانون الثاني/يناير 2019، ما يشير إلى أن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته تلك المنطقة طال أمده أكثر من أي منطقة أخرى في العالم (الشكل 1-3 باء). وقد تحسّن الوضع في عام 2024⁷، فتزايد حجم التجارة في أفريقيا بنسبة 5.3 في المائة، بنسبة فاقت أي منطقة أخرى (وإن كان ذلك من أساس منخفض). وتزايد حجم الصادرات من الشرق الأوسط بنسبة 3.5 في المائة.

وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، انخفضت التجارة السلعية بدرجة كبيرة بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا والعقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على الاتحاد الروسي. وفي آب/أغسطس 2022، انخفضت أحجام الصادرات من بلدان رابطة الدول المستقلة بنسبة 30 في المائة عن مستواها قبل الجائحة، وكان ذلك أدنى مستوى لها (الشكل 1-3 ألف). بيد أن الإنتاج الصناعي في هذه البلدان ظل ثابتاً نسبياً في الفترة 2021-2023 على الرغم من تقلص حجم التجارة السلعية، حيث غطت زيادة الإنتاج العسكري معظم الانخفاض في الصادرات (الشكل 1-3 باء). وقد تعافت اقتصادات هذه البلدان من الانخفاض الحاد المذكور، ويتوقع لهذا الاتجاه فيها أن يستمر.

كان حجم صادرات البضائع من أمريكا الجنوبية في عام 2024 أكبر بنحو 10 في المائة من مستوى ما قبل الجائحة، مما يشير إلى انتعاش أبطأ بكثير من الصين وجنوب آسيا. وبقي الإنتاج الصناعي عند مستويات عام 2019 تقريباً، وتنامي حجم الصادرات السلعية بنسبة 2.6 في المائة في عام 2024. وبالنسبة إلى جنوب آسيا والصين، فعلى الرغم من تسجيل بعض النمو في الصادرات السلعية في عام 2023، لم يكن ذلك بمعدل كبير كما كانت الحال في السنوات السابقة. وفي أيار/مايو 2023، كانت أحجام الصادرات أكبر بنسبة 32 في المائة مما كانت عليه في كانون الثاني/يناير 2019، وهو فارق ملحوظ لمدة لا تزيد على الأربع سنوات، حتى ولو لم يبطل الوباء التجارة العالمية. وفي آسيا الناشئة، لم تواكب مؤشرات الإنتاج الصناعي صادرات السلع، ما يشير إلى وجود مشاكل في تنمية الأسواق المحلية⁸. وفي الصين، نما كل من

الإنتاج الصناعي والصادرات في إشارة إلى تحسينات في القاعدة الصناعية عموماً. وفي عام 2024، نمت الصادرات السلعية في جنوب شرق آسيا بدرجة متوسطة، بنسبة 3.5 في المائة. وتتسق هذه النتيجة مع بطء تعافي

الاقتصاد العالمي، والدرجة المتوسطة التي يتزايد بها الطلب، واضطرابات طرق التجارة، والسياسات الصناعية الجديدة في الاقتصادات المتقدمة⁹.

الإطار 2-1 العودة إلى السياسات الصناعية وعواقبها على الاقتصاد العالمي

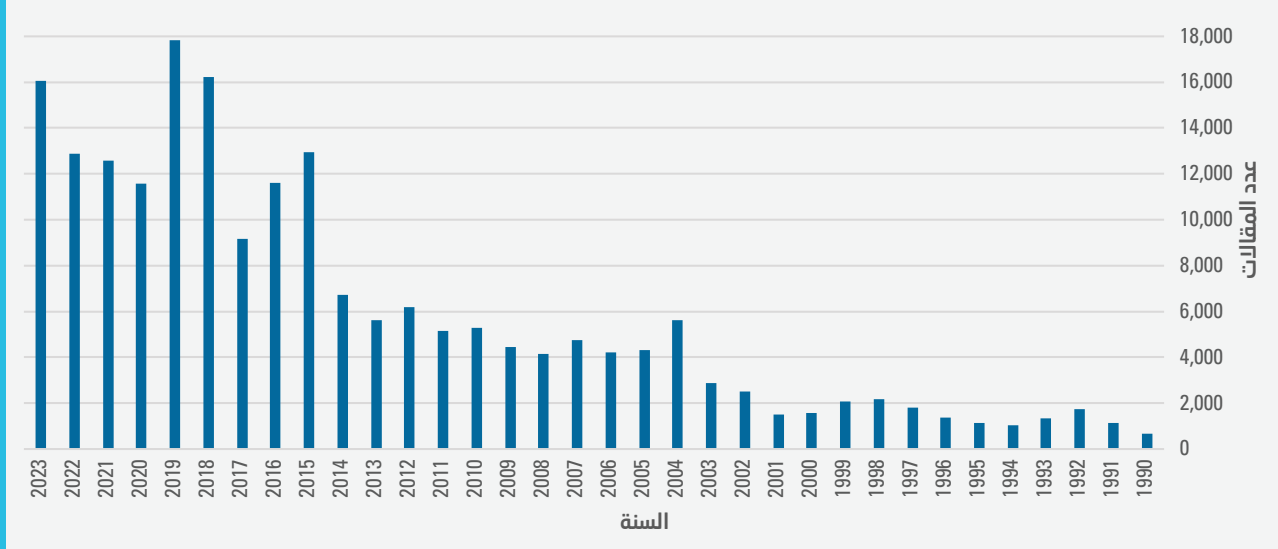
يتزايد توجه الحكومات، في جميع أنحاء العالم، إلى اعتماد تدابير استباقية كأداة للتخطيط الاقتصادي في القطاعات الرئيسية، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة، مثل أشباه الموصلات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة. وقد أحدثت هذه التدابير، المعروفة باسم السياسات الصناعية، تغييرات كبيرة في المشهد الاقتصادي العالمي.

ومن الأبعاد الأساسية لهذه الموجة: استخدام الدعم لتعزيز الإنتاج المحلي، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتدابير الحمائية مثل التعريفات الجمركية، وخاصة التي تستهدف الصناعات في بلدان مثل الصين. ولهذا التحول تداعيات عميقة على التنمية العالمية وديناميات التجارة وميزان القوى الاقتصادية. وفهم مسوغات هذه السياسات وعواقبها هو المفتاح لاكتساب رؤية واضحة للديناميات المتطورة في الاقتصاد العالمي.

كان الدافع إلى العودة إلى السياسات الصناعية هو مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية. وطالما تضمنت السياسات الصناعية تدخلاً حكومياً لتعزيز القطاعات التي تعتبر ضرورية للأمن القومي أو النمو الاقتصادي أو الريادة التكنولوجية. وتطورت هذه السياسات في القرن الحادي والعشرين لمواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة العالمية والاضطرابات التي يوقعها التقدم التكنولوجي وتغير المناخ. على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة دعماً ضخماً لصناعة أشباه الموصلات اعترافاً بالأهمية الحاسمة للقيادة التكنولوجية في تحديد النفوذ الاقتصادي العالمي. وأشباه الموصلات مكونات أساسية للإلكترونيات الحديثة، وهي ركيزة الاقتصاد الرقمي. كانت هذه السياسات مدفوعة بمخاوف في الولايات المتحدة من نقاط الضعف في سلسلة التوريد، واحتداد المنافسة مع الصين التي تضع استثمارات كبيرة ابتغاء التحول إلى بلد رائد تكنولوجياً.

وكان الدافع وراء فرض التعريفات الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية ومنتجات الطاقة المتجددة هو أيضاً تحقيق أغراض اقتصادية وجيوسياسية. وقد اتخذ صانعو السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية تدابير للحد من وصول الصين إلى سوق بلدهم من أجل حماية الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات من منافس استراتيجي. يهدف هذا النهج إلى تعزيز قطاعي الطاقة النظيفة والسيارات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، علاوة على تحفيز الابتكار وإيجاد فرص العمل وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. والغاية الشاملة لهذه التدخلات هو إبقاء الصناعات الرئيسية على الأراضي الوطنية، وبالتالي حماية الأمن القومي وتخفيف الاعتماد على سلاسل التوريد الأجنبية، في تحول من التركيز التقليدي على التجارة الحرة والمنافسة في السوق نحو التركيز على المنفعة الاستراتيجية.

الإشارات إلى السياسات الصناعية في الصحف الاقتصادية الكبرى



المصدر: The Return of Industrial Policy in Data, IMF Working Paper 2024.

ولا يقتصر هذا الاتجاه على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أطلق الاتحاد الأوروبي أيضاً استراتيجية صناعية لدعم التقنيات الرئيسية، مثل الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية. والدافع وراء هذه السياسة هو المخاوف بشأن تغيّر المناخ، وتزايد الحاجة إلى التنوع الاقتصادي، والرغبة في تقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية. ويتزايد استخدام السياسات الصناعية في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة كأداة للتحوّل الاقتصادي، ما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الدعم الحكومي والحوافز الضريبية والاستثمار في البحث والتطوير في قطاعات مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الرقمية والتصنيع المتقدم.

وتستثمر بلدان لها تاريخ عريق من السياسات الصناعية الناجحة في قطاعات مثل الإلكترونيات وصناعات السيارات، مثل كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، بقوة في هذه السياسات. وأصبحت الصين مؤخراً من بلدان الصدارة من حيث سياساتها الصناعية، التي تشمل مبادرات مثل «صنع في الصين 2025»، التي اعتمدت بهدف ترسيخ مكانة البلد الرائدة عالمياً في التصنيع المتقدم والتقنيات المتطورة. بيد أن استخدام الاقتصادات المتقدمة المتزايد للسياسات الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولد منافسات جديدة بين هاتين الدولتين على الهيمنة في قطاعات مثل أشباه الموصلات والطاقة النظيفة.

ولانتشار السياسات الصناعية تداعيات بالغة على الاقتصاد العالمي، لعل أبرزها هو خطر تزايد النزعة الحمائية والتوترات التجارية. وقد تواجه الاقتصادات المعتمدة على التصدير، ولا سيّما الصين، تحديات مع زيادة تقييد وصولها إلى الأسواق الرئيسية، ما قد يبطئ نمو الصادرات في قطاعات كان لها دور حاسم في التوسّع الاقتصادي الأخير في الصين، مثل تصنيع السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة. وقد تؤدي السياسات الصناعية الوقائية إلى زيادة المنافسة بين الأطر التنظيمية المختلفة، حيث تتنافس البلدان على جذب الاستثمار وتطوير التقنيات المتقدمة، قد يؤدي هذا إلى «سباق إلى القمة» على صعيد عالمي، حيث تتنافس الدول على تقديم دعم وحوافز أكثر جاذبية لصناعات مثل أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية. وهذا السباق قد يحفز الابتكار والتقدم التكنولوجي، إلا أنه قد يوجد أوجهاً لانعدام الكفاءة.

وتشوّهات في الأسواق نتيجة لتخصيص الحكومات لمواردها على أساس اعتبارات سياسية، لا اقتصادية.

ولازدياد استخدام السياسات الصناعية نتيجة هامة أخرى، هي تأثيرها على أسواق العمل. فتدابير الدعم والإجراءات الحمائية قد توجّد فرص عمل في قطاعات مثل التصنيع والطاقة النظيفة، إلا أنها قد تتسبب بالمقابل في فقدان وظائف في الصناعات التي تعتمد على التصدير أو غير القادرة على مزاحمة المنافسين الأجانب إذا كانوا قد تلقوا دعماً أكبر من بلدانهم. وإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية بناءً على السياسات الصناعية قد تُحدِث اضطرابات في سوق العمل نتيجة لنقل الشركات للإنتاج إلى بلدها الأم، أو توجّوها إلى استكشاف مناطق جديدة للاستثمار.

وللسياسات الصناعية، بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية المباشرة، تداعيات عالمية أوسع على التنمية والاستدامة. فقد يؤدي التركيز على الطاقة النظيفة والتقنيات المتقدمة إلى الإسراع بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، ما يساهم في الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ، إلا أن التوجّه نحو الحمائية والمنافسة التكنولوجية قد يفاقم التوترات الجيوسياسية، ويعرقل التعاون الدولي بشأن القضايا العالمية، مثل تغيّر المناخ وعدم المساواة.

وفي الختام، تشكل العودة إلى السياسات الصناعية تحوُّلاً جذرياً في المشهد الاقتصادي العالمي. وتلوح في هذا التحوّل فرص لإضفاء الزخم على التقدّم التكنولوجي، وتحسين المنفعة الاقتصادية، وزيادة الاستدامة البيئية، كما ينطوي على مخاطر جرّاء النزوع إلى الحمائية، وتزايد التوترات التجارية، واضطرابات سوق العمل. ومن الأهمية بمكان تحقيق توازن بين هذه المكاسب والتحديات لتحقيق التنمية العالمية الشاملة والمستدامة في السنوات المقبلة.

المصدر: International Monetary Fund, The Return of Industrial Policy in Data, IMF Working Paper, 2024.

بنسبة 36 في المائة في الربع الأول من عام 2024، وذلك بعد انتعاش قوي في عام 2023، عندما أصبح الشرق الأوسط أول منطقة عالمية استعاد فيها عدد السياح مستويات ما قبل الجائحة. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالنمو الكبير في أعداد السياح في قطر، التي زاد عدد السياح الذين استقبلتهم بنسبة 177 في المائة على ما كان عليه في الربع الأول من عام 2019، وكذلك في المملكة العربية السعودية، التي زاد عدد السياح الذين استقبلتهم بنسبة 98 في المائة نتيجة لإعادة فتح هذه الدول حدودها أمام الزوار الدوليين، والزيادة المقابلة في عدد الحجاج. وزاد عدد السياح الذين استقبلتهم أفريقيا في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وكانت تنزانيا والمغرب والجزائر أكبر المستفيدين. إلا أن السياحة في الأمريكتين لم تستعد مستويات ما قبل الجائحة، ولكن وصلت إلى نسبة 99 في المائة بحلول الربع الأول من عام 2024، ويرجع ذلك في الغالب إلى سفر السياح الأمريكيين إلى منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

وعلى عكس التجارة السلعية، سجلت التجارة في الخدمات زيادة بنسبة 9 في المائة في عام 2023، وذلك نتيجة لانتعاش في خدمات السفر بنسبة 38 في المائة. فقد تعافت السياحة العالمية بشكل شبه كامل من آثار جائحة كوفيد-19، فوصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 89 في المائة من مستوياتهم في عام 2019، وبلغت عائدات الصادرات من السياحة 96 في المائة من مستوى ما قبل الجائحة¹⁰. ولا تتوفر بيانات كاملة حتى الآن، إلا أن التوقعات لعام 2024 متفائلة: فمن المتوقع حدوث انتعاش كامل، إذ تشير التوقعات إلى نمو عدد السياح الدوليين الوافدين إلى ما يزيد على مستويات عام 2019 بنحو 2 في المائة. وفي الربع الأول من عام 2024، تجاوزت أعداد السياح في أوروبا مستويات ما قبل الجائحة لأول مرة منذ تلك الفترة، حيث استقبلت المنطقة 120 مليون سائح دولي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ودعم هذا التزايد طلب قوي من داخل المنطقة. وشهد الشرق الأوسط أقوى نمو نسبي في أعداد السياح، حيث تجاوز الوافدون الدوليون مستويات ما قبل الجائحة

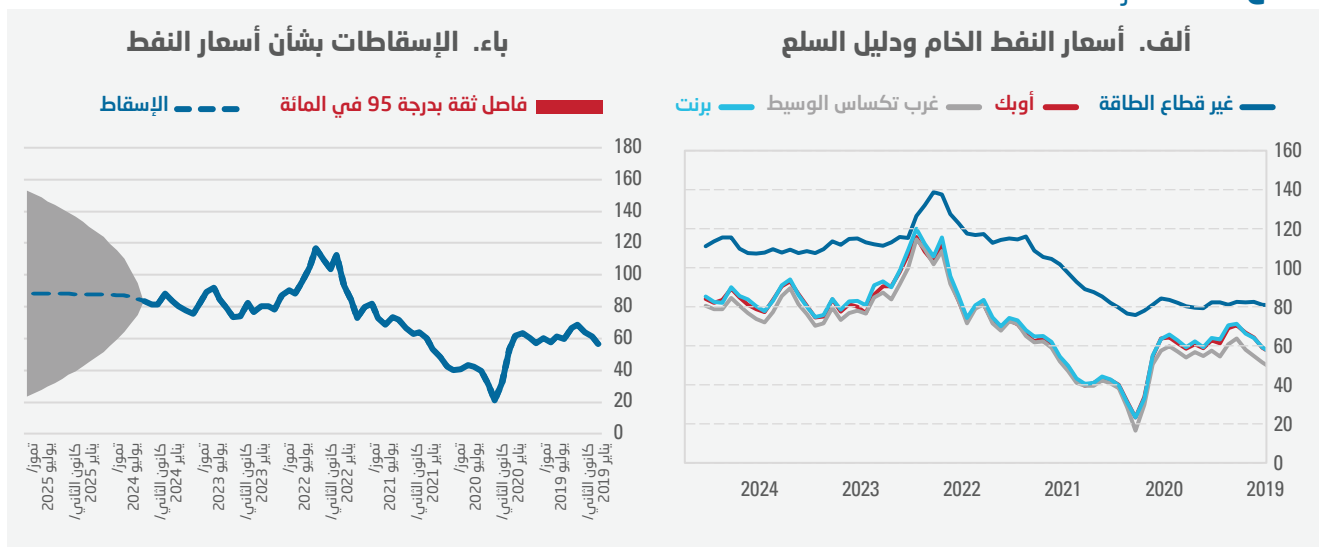
ولا تزال الآفاق المستقبلية لكل من التجارة والسياحة إيجابية إلى حد ما، إذا يزايد الطلب، وإن ببطء، في جميع مناطق العالم. ولكن تبقى الآفاق محفوفة بمخاطر وسط التوترات الجيوسياسية، وضغوط التضخم التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع وتأتي على قدرة السكان على تحمّل تكاليف كل من السلع والخدمات، وارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة.

وعلى عكس التجارة السلعية والإنتاج الصناعي، لا تزال السياحة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أقل من مستويات عام 2019، حيث وصلت في الربع الأول من عام 2024 إلى 93 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة في جنوب آسيا، وإلى 89 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة في جنوب شرق آسيا. وكانت التدابير المطوّلة التي أُتخذت لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 قد خفّضت أعداد السياح في شمال شرق آسيا، ولم يتجاوز عدد الوافدين 73 في المائة من المستويات في عام 2019. ومن المتوقع

1. النفط

بقيت أسعار النفط مستقرة نسبياً خلال عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، حيث تراوحت بين 75 دولاراً و90 دولاراً للبرميل (الشكل 1-4 ألف)، وذلك على الرغم من التوترات الجيوسياسية المتزايدة واندلاع الحرب على غزة وتبادل الأعمال العدائية بين إسرائيل وإيران. وعلى الرغم من مزاعم بأن فرض تحالف الدول الغربية حداً أقصى لسعر النفط الروسي، بقيمة 60 دولاراً للبرميل، لم يكن

الشكل 1-4 أسعار النفط، 2015-2024



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية وقاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة.

ملاحظة: تستند توقعات أسعار النفط إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VEC)، بما في ذلك إنتاج أوبك، وإنتاج الموردين الآخرين، وإجمالي استهلاك النفط، والدليل العالمي للإنتاج الصناعي، وأسعار النفط، وتضخم دليل أسعار الاستهلاك وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوقع، بحلول عام 2030، أن يرتفع إجمالي قدرة الإمداد بمقدار 6 ملايين برميل يومياً، ليصل إلى ما يقرب من 113.8 مليون برميل يومياً، ليصل إلى ما يزيد بنحو 8 ملايين برميل يومياً على الطلب العالمي المتوقع، البالغ 105.4 مليون برميل يومياً¹¹. وسيكون المساهم الأكبر في هذا الفائض هو تزايد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الإمداد، حيث يتوقع أن تصل هذه القدرة إلى 2.1 مليون برميل يومياً، وتزايد القدرة في بلدان أخرى من الأمريكتين، مثل البرازيل وكندا وغيانا والأرجنتين، والتي يتوقع أن تضيف 2.7 مليون برميل يومياً أخرى في شكل غاز طبيعي سائل ومكثفات. وسيكون المساهم الأكبر في تنامي الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية هو تطوير الاستخراج من حوض بيرميان، وأما غيانا فقد برزت كمنتج كبير جزاء تزايد زخم الإنتاج من كتلة ستابروك. وعلى نحو مماثل، طورت البرازيل مرافق عائمة لإنتاج النفط وتخزينه وتفريغه من الخزانات في طبقة ما قبل الملح، وتستغل الأرجنتين رقعة الصخر الزيتي في فاكا مويرتا، ما يحمل إمكانات كبيرة لزيادة الطاقة الإنتاجية. وفي أفريقيا، دخلت السنغال سوق النفط باكتشافات جديدة للموارد، وزادت النيجر الإنتاج نتيجة لتطوير خط أنابيب جديد للتصدير، ونفذت أنغولا أربعة مشاريع جديدة.

وفي مجموعة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، من المتوقع أن يكون الشرق الأوسط المساهم الأكبر في زيادة القدرة الإنتاجية مع تطوير حقل غاز الجفورة في المملكة العربية السعودية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت قد علقت العديد من المشاريع خلال عامي 2023 و2024، بما في ذلك التوسع في مرافق في صفانية ومنيفة. ومن المتوقع أن تزيد دولة الإمارات العربية المتحدة من طاقتها الإنتاجية بمقدار 800,000 برميل يومياً بحلول عام 2030، وأن تستخرج المزيد من النفط من الحقول البرية والبحرية. ومن المتوقع أن يزيد العراق طاقته الإنتاجية من حقل النفط الجنوبي في البصرة، بينما تخطط الكويت لتوسيع نطاق الحفر لتصل إلى طاقة إنتاجية تبلغ 3.2 مليون برميل يومياً في عام 2028.

وعلى الرغم من العقوبات الدولية، زادت إيران، المعفاة من حصص إمدادات أوبك، إنتاجها إلى أعلى مستوى له منذ خمس سنوات في عام 2023. كانت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة الصادرات إلى الصين، عميلها الرئيسي. لذلك كانت إيران ثاني أكبر مصدر لنمو الإمدادات في العالم

في عام 2023، حيث ارتفع إنتاج البلد للنفط الخام بمقدار 450,000 برميل يومياً مقارنة بعام 2022، ليصل إلى ما يقرب من 3 ملايين برميل يومياً، وهو أعلى مستوى منذ أواخر عام 2018. ولا تزال المحادثات بشأن رفع العقوبات معلقة. وساهمت العقوبات على الاتحاد الروسي أيضاً في الحد من تنامي الإنتاج، ولكنها لم تقلص المستويات الحالية من إنتاج النفط. ويعمل البلد على زيادة الإنتاج من غرب سيبيريا، وعلى توسيع مشروع نفط فوستوك. إلا أن العقوبات الدولية تعسر التوسع والاستثمار نتيجة لما تُحدثه من أزمات في توفر التكنولوجيا الحديثة والتمويل. تعمل كازاخستان على توسيع حقلها النفطي في تنغيز، ومن المتوقع أن تزيد أدرييجان من طاقتها الإنتاجية من حقل النفط الآذري الوسط شرقي خلال عامي 2025 و2026. وبشكل عام، من المتوقع أن يظل إنتاج البلدان الأفريقية الأعضاء في أوبك+ مستقراً نسبياً. في ليبيا، يعتمد الوضع كثيراً على الاستقرار السياسي، ففي عام 2023 ارتفع إنتاج البلاد بمقدار 160,000 برميل يومياً، ليصل بالمتوسط إلى 1.16 مليون برميل يومياً. وفي فنزويلا والمكسيك، من المتوقع أن يظل الإنتاج مستقراً نسبياً بعد تراجع طوال العقد الماضي.

لكن، وعلى الرغم من الطاقة الإنتاجية المتزايدة، من المتوقع أن يصل الطلب إلى مستوى ثابت نتيجة اقتراب مرحلة التعافي بعد الجائحة من نهايتها، وضعف النمو، والتحول الأخضر. ومن المتوقع أن يكون أي نمو في الطلب على النفط في الفترة 2024-2025 مدفوعاً بشرق آسيا. ففي الصين، سيقابل التزايد السريع في الطلب على وسائل النقل تسارعاً في التحول إلى التكنولوجيات الخضراء واستثمار في البنية التحتية للنقل العام، مثل السكك الحديدية عالية السرعة، ما يعني توازناً بين زيادة الطلب على النفط وتناقص ذلك الطلب، في حين يتوقع ازدياد في الطلب على المواد الخام الداخلة في الصناعات البتروكيمياوية. والوضع ليس مماثلاً في الهند، إذ سينعكس تزايد الطلب على وسائل النقل نمواً في الطلب على النفط. ومن المتوقع، بين عامي 2023 و2030، أن يرتفع الطلب في الصين بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً، وفي الهند بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً، وفي بقية آسيا بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب في أوروبا بمقدار مليون برميل يومياً، وفي أمريكا الشمالية بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً نتيجة لانخفاض درجة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، علاوة

على السياسات الطموحة للطاقة النظيفة. وعلى خلاف الاتجاه في الصين، لن يعوض عن الانخفاض في الطلب على وقود النقل في هاتين المنطقتين تزايد في الطلب على المواد الخام الداخلة في الصناعات البتروكيمياوية. وفي أفريقيا، من المتوقع أن يتحقق نمو بنسبة 2.6 في المائة سنوياً حتى عام 2030، وإن كان ذلك من أساس متدنٍ. ويعني هذا النمو تزايداً في الطلب بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً.

على الصعيد العالمي، أصبح المحرك الرئيسي لنمو الطلب هو البتروكيمياويات، بعد أن كان وسائل النقل. وعلى الرغم من التوقعات بانخفاض في الطلب على النفط المرتبط بالمركبات الخاصة نتيجة للتزايد في مبيعات السيارات الكهربائية، سيتزايد الطلب على وسائل النقل الجماعي ولمسافات طويلة (بما في ذلك الطيران والشحن البحري) نتيجة عدم توفر بدائل قابلة للتطبيق حالياً. ومن المتوقع أن يحقق التحوّل الأخضر مزيداً من مكاسب في الكفاءة، ما قد يخفف تنامي الطلب على النفط. والحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى المواد الخام الداخلة في الصناعات البتروكيمياوية، حيث يتوقع أن يزداد الطلب نتيجة للنمو المطرد في الطلب على البوليمرات والألياف الاصطناعية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى زيادة معتدلة في أسعار النفط (الشكل 1-4 بء)، من 84 دولاراً للبرميل في عام 2024 إلى 88 دولاراً في عام 2025. ومن المتوقع، في السنوات المقبلة، أن يؤدي تباطؤ نمو الطلب، نتيجة لسياسات المناخ الطموحة، إلى جانب التوسع في الطاقة الإنتاجية في الأمريكتين إلى التخفيف من التأثير المزعزع الذي توقعه التوترات والحروب العالمية على أسعار النفط، ما يمثل تحديات أمام مصدري النفط، إذ سيتراجع تأثير أوبك وما تقررته من تخفيضات للأسعار، ما يفرض على البلدان الأعضاء في المجموعة تقليل اعتمادهم على أسواق النفط لتمويل الإنفاق الحكومي والحفاظ على مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. الغاز الطبيعي والفوسفات

تنحو أسعار الغاز الطبيعي إلى الانخفاض، عموماً، منذ عام 2022، ولكنها تبقى أعلى من متوسطاتها للأمد الطويل، على الرغم من تزايد العرض (الشكل 1-5 ألف). وأحد أسباب هذا الانخفاض تزايد الطلب على الغاز، ولا سيّما في الصين

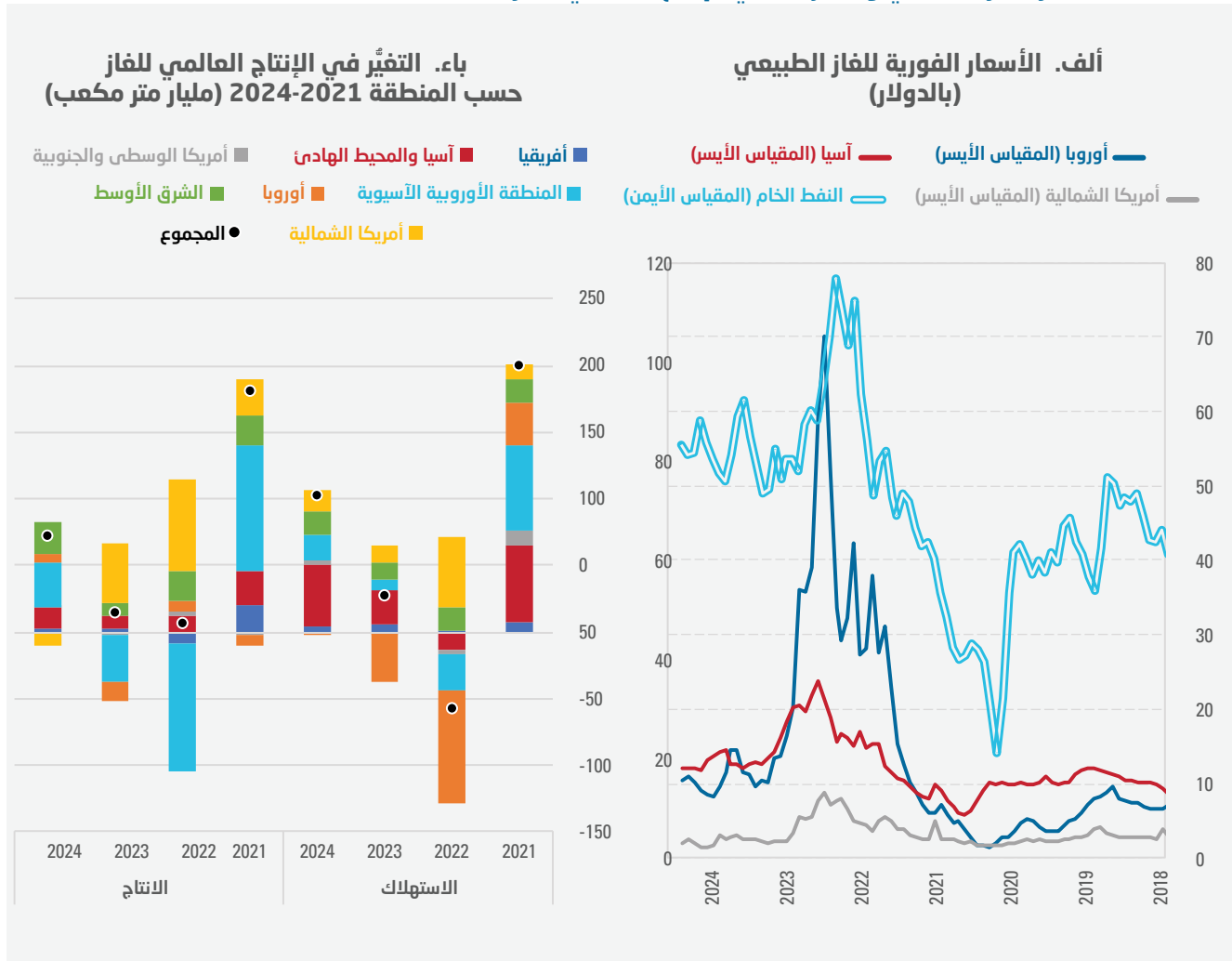
والهند، خلال النصف الأول من عام 2024. ففي كلا البلدين، تزايد الطلب على الغاز بأكثر من 10 في المائة عن العام السابق، وكان ذلك التزايد مدفوعاً بتزايد استخدام الغاز في الصناعة. وأدت أيضاً موجات الحر إلى زيادة الطلب على التبريد، ما زاد الطلب على الكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز. ومما يضاعف الطلب في الصين تزايد شعبية المركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال، والاستخدام المتزايد لأنظمة التدفئة التي تعمل بالغاز. ومحرك الطلب في الهند هو المصافي وقطاع الكهرباء، علاوة على تزايد الطلب على توزيع الغاز في المدن. ويتخذ الطلب في أوروبا منحى آخر، إذ استمر في الانخفاض بنسبة 3.5 في المائة خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك نتيجة الاعتماد التدريجي، والمتسارع، لمصادر الطاقة المتجددة، واعتدال الأحوال الجوية في الشتاء. وتنامى استخدام الغاز في الصناعة بنسبة 10 في المائة، ما أدى إلى انخفاض الأسعار، لكن هذا لم يكن كافياً للتعويض عن انخفاض الطلب من الأسر المعيشية وقطاع الطاقة. وتزايد استخدام الغاز في أمريكا الشمالية بنسبة 2 في المائة في النصف الأول من عام 2024، حيث عوّض النمو القوي للكهرباء المولدة من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز عن الانخفاض في الطلب السكني الناجم عن اعتدال الأحوال الجوية في فصل الشتاء. وبالنسبة إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، فقد تنامي الطلب على الغاز بنسبة 3 في المائة خلال النصف الأول من عام 2024، وكان ذلك مدفوعاً بزيادة استخدام الغاز في القطاعات السكنية وتوليد الكهرباء، حيث حدّ الصيف الحار والجاف من إمكانية توليد الطاقة الكهرومائية وتسبّب في زيادة الطلب على الكهرباء. وظل الطلب في أفريقيا على حاله تقريباً، مع بعض الزيادة المدفوعة باحتياجات قطاع توليد الكهرباء (الشكل 1-5 بء).

أما من حيث العرض، فقد تزايد إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 2 في المائة في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالوقت نفسه من العام السابق، والأرجح أن يكون التزايد في العرض أكبر نتيجة مع تشغيل مرافق تسييل جديدة. تشمل هذه المرافق الجديدة: محطة فريپورت في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحطة بلاكيمن للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا، الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتوقع البدء في تشغيل المرحلة الثالثة من محطة كوربوس كريستي في تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، دخلت محطة تورنتو العائمة للغاز الطبيعي المسال،

غاز جرونينجن في هولندا وانخفاض الإنتاج من حقول غاز بحر الشمال في المملكة المتحدة. وعوّض عن هذا الانخفاض، بعض الشيء، دخول حقل تيرا للغاز في الدنمارك إلى الخدمة، وزيادة الإنتاج في النرويج. وتزايدت إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط بنسبة 1.8 في المائة في النصف الأول من عام 2024 نتيجة لزيادة الصادرات من الإمارات العربية المتحدة. في أفريقيا، كان هناك انخفاض بنسبة 75 في المائة في صادرات الغاز الطبيعي المسال من مصر في النصف الأول من عام 2024 بسبب زيادة استخدام الغاز لإنتاج الكهرباء. وعوّضت عن ذلك التراجع، جزئياً، زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق والجزائر ونيجيريا.

قبالة سواحل غرب أفريقيا، الخدمة في عام 2025. وقد بقي إنتاج الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 2024، عند المستوى الذي كان عليه في عام 2023. وعلى العكس من ذلك، تزايد إنتاج الغاز في أوراسيا بنسبة 4 في المائة في عام 2024 بسبب انتعاش صادرات الغاز من روسيا، والتي من المتوقع أن تزيد من إمداداتها من الغاز إلى الصين من خلال خط أنابيب جديد، وكذلك نتيجة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وتتباين أنماط الإنتاج في بلدان آسيا الوسطى الأخرى، فيتوقع أن يرتفع الإنتاج في تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان، وأن ينخفض في أوزبكستان. في أوروبا، انخفض إنتاج الغاز في عام 2024 نتيجة لإغلاق حقل

الشكل 5-1 أسعار الغاز الطبيعي والتغيرات في الإنتاج العالمي للغاز



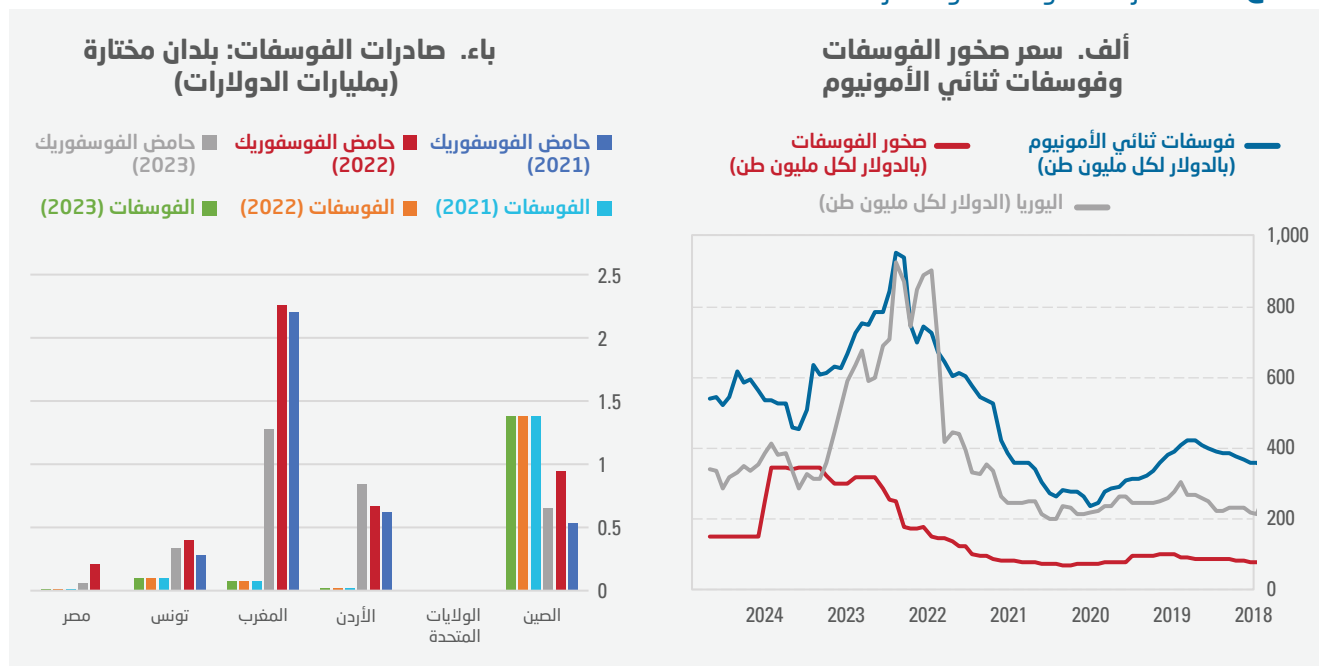
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية وقاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة للتوقعات القصيرة الأمد بشأن الطاقة.

ويمتلك المغرب أكبر احتياطيات الفوسفات في العالم، حيث يقع ما نسبته 70 في المائة من الموارد العالمية في ذلك البلد. وفي عام 2023، شكل الفوسفات 26 في المائة من إجمالي الصادرات من المغرب. إلا أن صادرات المغرب من حامض الفوسفوريك انخفضت بنسبة 46 في المائة في عام 2023. ورافق ذلك انخفاض مماثل في أسعار فئات المنتجات الأخرى: على سبيل المثال، انخفاض بنسبة 53 في المائة في أسعار الفوسفات الخام، وانخفاض بنسبة 36.5 في المائة في أسعار الأسمدة الطبيعية والمواد الكيميائية (الشكل 1-6 باء). وكان ذلك نتيجة لانخفاض الطلب، وانخفاض أسعار المواد الخام بعد ارتفاعها الاستثنائي، وكذلك نتيجة لإدارة الموردين للمخزون. ووازت هذه التطورات زيادات الإنتاج في بلدان أخرى، مثل الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق والصين. ومن المتوقع أن تزيد الطاقة الإنتاجية لحامض الفوسفوريك بأكثر من 10 في المائة بحلول عام 2028، وذلك نتيجة لخطط توسع كبير تمّت الموافقة عليها، تشمل برنامج استثمار أخضر بقيمة 13 مليار دولار في المغرب، ومشاريع في منشأتي وعد الشمال ورأس الخير لإنتاج الأسمدة في المملكة العربية السعودية¹³. ومن المتوقع تحقيق زيادات أقل في بلدان أخرى مثل الهند والبرازيل ومصر.

من المتوقع أن يؤدي انخفاض العرض إلى جانب الطلب المتزايد والتوترات الجيوسياسية إلى ضغوط على أسعار الغاز الطبيعي نحو الارتفاع. ولكن، وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى أن الأسعار ستبقى أعلى بكثير من المتوسطات خلال الفترة 2016-2020، من غير المرجح أن تصل إلى المستويات القياسية المسجلة في عام 2022.

على غرار أسعار الغاز الطبيعي، انخفضت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم واليوريا في النصف الأول من عام 2023، لكنها ظلت مستقرة بعد ذلك، وعند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الحرب في أوكرانيا. وانخفض سعر صخور الفوسفات في عام 2024، لكنه لا يزال أعلى من 150 دولاراً لكل مليون طن، أي أكثر بكثير من المتوسط للفترة 2015-2020 البالغ 95 دولاراً لكل مليون طن (الشكل 1-6 ألف). ومن المتوقع أن تظل أسعار الأسمدة أعلى من المتوسطات للأمد الطويل نتيجة للقيود الصارمة على الطلب والتصدير في الصين. ومن المحتمل أن تؤدي إمكانية فرض المزيد من القيود التجارية والصدمات المحتملة على أسعار الغاز الطبيعي إلى زيادة أكبر في الأسعار¹².

الشكل 1-6 صادرات الفوسفات وأسعارها



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي، وقاعدة بيانات خارطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية.

الانخفاض في سعر القمح، نتيجة لتراجع العرض بدرجة أبطأ من تراجع الاستهلاك العالمي للقمح.

وتواصلت الضغوط على أسعار القمح نحو الانخفاض نتيجة لتقديم الاتحاد الروسي إمدادات بأسعار تنافسية، وكذلك نتيجة للمنافسة بين المصدّرين، وأبرزهم الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. وسيستمر هذا الضغط في الفترة 2024-2025 نتيجة للزيادة المتوقعة في محاصيل البلدان الرئيسية المنتجة للقمح. وقد انخفض الإنتاج العالمي من القمح انخفاضاً هامشياً في عام 2024، من 787.7 مليون طن إلى 786.7 مليون طن. وحدث أكبر انخفاض في الاتحاد الأوروبي، بمقدار 5.6 مليون طن ليصل إلى 128 مليون طن في عام 2024، إذ ثبتت غزارة هطول الأمطار في أواخر عام 2023 أنشطة بذر حبوب القمح. ويتوقع، في عام 2024، أن تساهم الأحوال الجوية المؤاتية في زيادة الغلة، ومعها حجم العرض. وشهد الاتحاد الروسي أحوالاً مشابهة، إذ ساهم الموسم الجاف نسبياً في عام 2023 في انخفاض الإمدادات إلى أقل من 90 مليون طن، أي أقل بما يزيد على 14 مليون طن مقارنة بعام 2022. وستكون إمدادات القمح من أوكرانيا أقل أيضاً نتيجة للحرب الدائرة فيها. والحال على العكس في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث تزايد الإنتاج نتيجة للظروف الجوية المؤاتية في عام 2024. وهذه الزيادة المتوقعة ستوازن تناقص الغلة الناجم عن تقليص المساحات المزروعة، نتيجة للانخفاض السابق في الأسعار. وحقق إنتاج القمح في الهند وباكستان والصين مستويات قياسية في عام 2024، فبلغ الإنتاج، وفقاً للتقارير، 112 مليون طن في الهند، و28.5 مليون طن في باكستان، و137.7 مليون طن في الصين. وفي شمال أفريقيا، أثر انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة على المحاصيل: وكان الانخفاض الأكبر في المغرب (حيث انخفضت المحاصيل بنسبة 40 في المائة) وفي الجزائر. وكان التعافي من الموسم المنكوب بالجفاف في عام 2023 بطيئاً (الشكل 1-7 باء). ولم تتأثر مصر كثيراً بالجفاف لأن نظم الري فيها تكاد تكفي كامل إنتاجها للقمح. لذلك مستوى الإنتاج بقي تقريباً كما كان في عام 2023. وفي النصف الجنوبي من العالم، سيتعافى الإنتاج في أستراليا والبرازيل والأرجنتين من تدني مستوياته في عام 2023 نتيجة لظروف النينو غير المؤاتية والأشد جفافاً من المعتاد. لكن،

ومن المتوقع أن يتزايد استهلاك الأسمدة على نحو يتسق مع زيادة القدرة على تحمّل التكاليف، وهذا التزايد كان اتجاهًا ثابتاً خلال العامين الماضيين¹⁴. وستكون أمريكا اللاتينية المحرك الرئيسي لهذا النمو نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي، وخاصة فول الصويا والذرة، وكذلك نتيجة للتوسع في مساحة الأراضي الزراعية. في المكسيك، سيكون الدعم الحكومي للأسمدة، بما في ذلك اليوريا وفوسفات ثنائي الأمونيوم، عاملاً هاماً في زيادة الطلب. وفي الصين، سيؤدي الضغط الحكومي لزيادة كفاءة استخدام الأسمدة إلى انخفاض الطلب. وأما في الهند، فسيؤدي الدعم الحكومي الأقوى للأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية إلى زيادة الطلب على هذه الأنواع من الأسمدة، إلا أن تنامي الطلب على أسمدة البوتاس سيكون أبطأ. وفي أوروبا الغربية والوسطى، من المتوقع أن يتراجع استخدام الأسمدة نتيجة لأنماط الطقس المتقلبة والسياسات الحكومية الرامية إلى ترشيد استخدام الأسمدة. وفي أفريقيا، من المتوقع أن يتزايد استخدام الأسمدة بنسبة 25 في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أن هذه القارة تستخدم الأسمدة بمعدلات منخفضة، ولذلك لا يرجح أن يكون لزيادة الاستخدام هذه تأثير كبير على الأسعار العالمية. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام الأسمدة في المناطق الجنوبية، ومن المتوقع أن يبقى استخدامها على حاله في الأسواق الناضجة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وتتوقف هذه التوقعات على استمرار الدعم الحكومي، سواء أكان في شكل إعانات أم في شكل قيود على تصدير الأسمدة لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي¹⁵. وقد تؤثر تقلبات الطقس والظواهر الجوية القصوى كثيراً على قطاع الزراعة، ما يؤدي إلى تراجع استخدام الأسمدة وبالتالي انخفاض أسعارها.

3. السلع الأساسية الغذائية

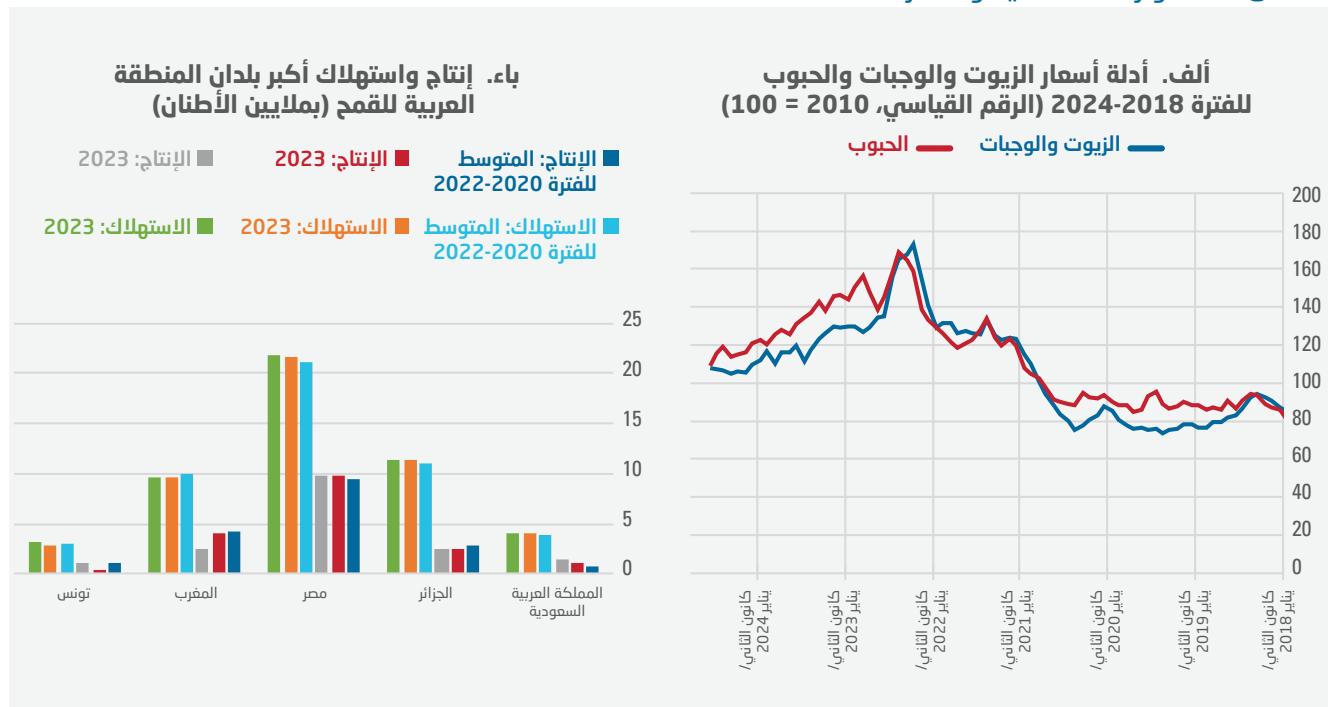
خلال عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، شهد الوضع الجيوسياسي العالمي بعض الاستقرار، وتعززت إمدادات القمح جراء الطقس الملائم في جنوب وشرق آسيا وأمريكا الشمالية (الشكل 1-7 ألف). ونتيجة لذلك، واصلت أسعار القمح تراجعها عن المستويات غير المسبوقة التي شهدتها في العام السابق. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نحو

من ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتوقع انخفاض في المساحات المزروعة، وكذلك في الهند، حيث يتوقع انخفاض نتيجة لهطول الأمطار الموسمية بوتيرة غير منتظمة. وأما في الصين، سيتوسّع الإنتاج بأطراف مدفوعاً بزيادة المساحات المزروعة نتيجة للحوافز الحكومية. ومن المتوقع للإنتاج العالمي لبذور عباد الشمس أن يحقق بعض التعافي من المستويات المنخفضة التي شهدتها المواسم السابقة، وسيأتي التعافي نتيجة لزيادة المناطق المزروعة والظروف الجوية المؤاتية في أوكرانيا والاتحاد الروسي. وسيكون الوضع على العكس من ذلك في الأرجنتين، حيث يتوقع أن ينخفض الإنتاج نتيجة لتراجع الزراعة. وفي أستراليا وكندا، من المتوقع أن ينخفض إنتاج بذور اللفت عن مستوياته غير المسبوقة، وذلك نتيجة للأحوال الجوية الجافة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاستخدام العالمي للزيوت والدهون، مع توقع ركود في الاتحاد الأوروبي وتوقع زيادة طفيفة في الصين والهند. وسيكون حال الوقود الحيوي على العكس من ذلك، إذ سيتزايد الطلب عليه في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تنخفض أسعار الزيوت والدهون، حيث تفوق زيادة العرض الارتفاع المتوسط في الطلب.

وعلى الرغم من ذلك التعافي، سيظل إنتاج هذه البلدان أقل من المتوسطات للفترة 2020-2022. ومن المتوقع أن ينكمش الاستهلاك العالمي من القمح بنسبة 0.8 في المائة، أو 6.3 مليون طن: فعلى الرغم من توقعات بازدياد الطلب على القمح للاستهلاك البشري، سيقابل ذلك انخفاض أكبر في الطلب على القمح لاستخدامه كغذاء حيواني، وغير ذلك من الاستخدامات غير الغذائية. وهذه التحوّلات نتيجة لارتفاع كلفة القمح مقارنة بالذرة والأرز¹⁶.

وبالنسبة إلى الزيوت والوجبات، نجم انخفاض دليل الأسعار عن خفض كلفة فول الصويا، الذي كان بدرجة أكبر من ارتفاع أسعار بذور اللفت وزيوت عباد الشمس. وتشير التقديرات حول موسم 2024/2023 إلى أن الإنتاج العالمي للبذور الزيتية كان بمستويات غير مسبوقة، حيث بلغ حوالي 667.6 مليون طن، وذلك نتيجة للتوسّع في إنتاج فول الصويا وبذور عباد الشمس، ما يعوّض، ويزيد، عن الانخفاض المتوقع في إنتاج بذور اللفت¹⁷. ستؤدي زيادة المساحات المزروعة في أوروغواي والأرجنتين والبرازيل، إلى جانب الظروف الجوية المؤاتية، إلى إنتاج غير مسبوق لفول الصويا في أمريكا الجنوبية. والحال على العكس

الشكل 1-7 الواردات الغذائية وأسعارها



المصدر: World Bank Commodity Prices Database, FAO Food Outlook 2024.

جيم. التجارة والروابط المالية

وأحوال التمويل

ولا تزال قيّم هذين الدليلين أكبر بكثير مما كانت عليه في بداية عام 2022 نتيجة للزيادات الكبيرة (بنسبة 18 في المائة لدليل مورغان ستانلي، و21 في المائة لدليل سوق أبو ظبي) خلال تلك السنة. كما كان أداء سوق الأسهم في قطر ضعيفاً أيضاً، مع ركود في عام 2023، وانخفاض بنسبة 7.6 في المائة في النصف الأول من عام 2024. في الكويت، فقدت البورصة 10.1 في المائة من قيمتها في عام 2023، وتلى ذلك انتعاش طفيف بنسبة 2.1 في المائة في النصف الأول من عام 2024. وكان الحال على العكس من ذلك في بلدان وأقاليم أخرى، حيث تحقق، في عام 2023، أداء أفضل للأسواق المالية في المملكة العربية السعودية (بنسبة 13.5 في المائة) ودبي (بنسبة 21.7 في المائة) والبحرين (بنسبة 4.4 في المائة). ولعل النمو في المملكة العربية السعودية ودبي يعود إلى التنوع الاقتصادي التدريجي، الذي ساهم في تحسين الأداء. إلا أن الأداء تراجع في النصف الأول من عام 2024، حيث سجل دليل تداول في المملكة العربية السعودية خسارة بنسبة 2.6 في المائة، وانخفضت قيمة سوق دبي للأوراق المالية بنسبة 0.1 في المائة. وتتصدر سوق البحرين للأوراق المالية الأداء في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فنمت قيمتها بنسبة 2.7 في المائة في عام 2023، على الرغم من أن هذا النمو أقل بكثير مما سجله دليل ستاندرد آند بورز 500 ودليل داكس.

في النصف الأول من عام 2024، تشابه أداء البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى حد ما. فتحقق نمو في كل من دليل تونانداكس (Tunindex) في تونس، ودليل إيجي إكس 30 (EGX30) في مصر، ومؤشر مازي (MASI) في المغرب بنحو 10 في المائة. والاستثناء الوحيد هو الأردن، الذي انكمشت سوق الأوراق المالية فيه بنسبة 1.7 في المائة نتيجة للحرب على غزة، التي أثرت على السياحة والتجارة. جاء هذا الانخفاض بعد انخفاض بنسبة 7.1 في المائة في عام 2023. والاتجاه مختلف تماماً في مصر، حيث ارتفعت قيمة دليل إيجي إكس 30 بنسبة 66.4 في المائة في عام 2023، وبنسبة 12.4 في المائة في عام 2024، وأحد أسباب هذا النمو البرنامج الاستثماري الكبير الذي تموله المملكة العربية

تواصل الأداء الجيد لأسواق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام 2024، وكذلك في أوروبا وإن كان بدرجة أقل. بعد نمو بنسبة 24.2 في المائة في عام 2023، ارتفع دليل ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 14.8 في المائة في النصف الأول من عام 2024، مدعوماً بأسعار الفائدة المنخفضة والنمو السريع في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. في ألمانيا، ارتفع دليل داكس (DAX) بنسبة 20.3 في المائة في عام 2023، ثم بنسبة 9.2 في المائة في النصف الأول من عام 2024 على الرغم من ركود الإنتاج الصناعي، الذي أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية مقارنة بالاقتصادات الآسيوية. أثر عدم الاستقرار السياسي في فرنسا على دليل كاك 40 (CAC40) في عام 2023، ولكنه، وعلى الرغم من ذلك، سجل نمواً بنسبة 16.5 في المائة. ولكن نسبة نموه خلال النصف الأول من عام 2024 لم تتجاوز 0.2 في المائة. وانخفض التضخم في منطقة اليورو من مستوياته المرتفعة الأخيرة، وظلت معدلات البطالة منخفضة، فبدأ البنك المركزي الأوروبي في خفض أسعار الفائدة في حزيران/يونيو 2024، ومن المتوقع أن يحذو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حذوه في النصف الثاني من عام 2024. ويحيط تفاؤل حذر بأفاق النمو على الأمد القصير، إذ تتعافى اقتصادات جنوب أوروبا، مدعومة بزيادة عدد السياح الوافدين والإنفاق المرتبط بقدمهم، في حين تمكنت بلدان شمال أوروبا من تفادي الركود. إلا أن أوروبا تواجه صعوبة في مواكبة المنافسين العالميين على الأمد المتوسط والطويل، وهي تفقد تدريجياً تفوقها في قطاع التصنيع.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تأثرت أسواق الأسهم بشدة جرّاء بقاء أسعار النفط على حالها تقريباً، على الرغم من تصعيد التوترات الجيوسياسية. وفي عُمان، انخفض دليل مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بنسبة 1.4 في المائة في عام 2023، وبنسبة 0.6 في المائة أخرى في النصف الأول من عام 2024. وفي الإمارات العربية المتحدة، انخفض دليل سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.2 في عام 2023، وبنسبة 5.4 في المائة في النصف الأول من عام 2024.

السعودية في رأس الحكمة، وهي شبه جزيرة متوسطة بالقرب من الإسكندرية. وفي عام 2023، انحسر خطر حدوث أزمة مالية حادة في مصر، نتيجة للمساعدات الكبيرة التي قدّمها الدائنون الثنائون والمتعدّدو الأطراف.

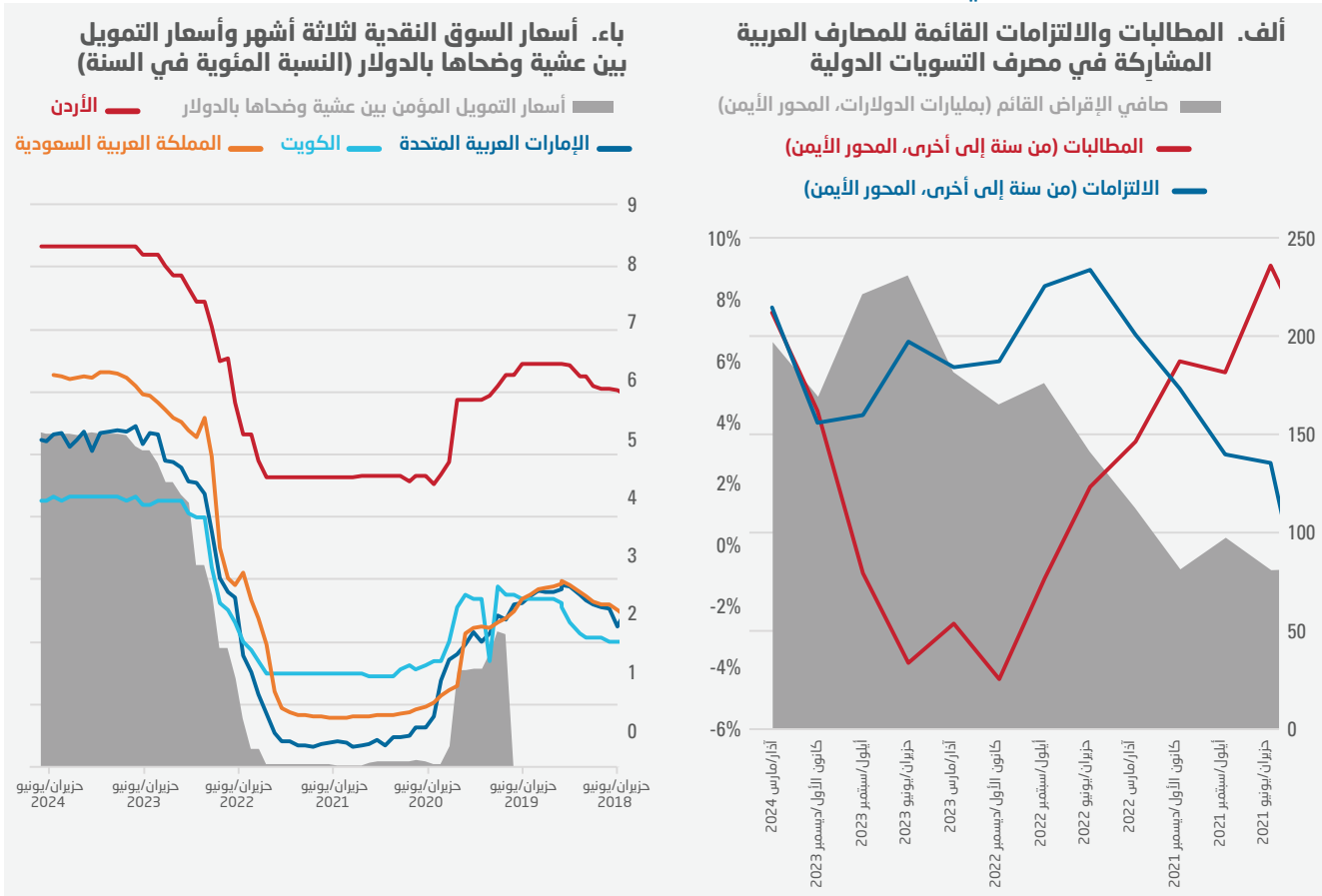
ولا يزال النظام المصرفي في لبنان مجمّداً، وتقدر القيمة الإجمالية للخسائر المرتبطة بانهيار النظام بنحو 72 مليار دولار. وحتى الآن، لم تحقق الجهود السياسية لحل مشاكل النظام المصرفي في البلد وجعله متسقاً مع أفضل الممارسات العالمية نجاحاً يذكر. وشهدت مصر بين عامي 2022 و2024 أزمة كبيرة في العملة، أدت إلى أربعة تخفيضات كبيرة في قيمة العملة المحلية، فقّدت الجنيه المصري أكثر من نصف قيمته. ثم اعتمد سعر صرفٍ من، فوصلت الخسارة في قيمة العملة إلى ما يقرب من 70 في المائة. وبعد توقيع البلد لاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وإطلاق صفقة رأس الحكمة الاستثمارية، بدأت وكالات التصنيف الائتماني في رفع التصنيف الائتماني للبلد منذ آذار/مارس 2024، إلا أن المصارف الوطنية شديدة الانكشاف إزاء مخاطر الديون السيادية، لا سيّما وأن ثلاثة مصارف مملوكة للدولة تسيطر على أكثر من نصف مجموع الأصول في القطاع المصرفي، ما يشكّل خطراً كبيراً على القطاع برمّته في حال حدوث تخلف سيادي عن السداد. أما في الأردن، فوضع المصارف جيد نسبياً، إذ تحقق أرباحاً وتزود برؤوس أموال كافية نتيجة لانتهاج الحكومة تنظيمياً صارماً للإقراض، والميل السائد في البلد نحو تفادي المخاطر في القطاع المصرفي. والحال مماثلة في المغرب، إذ تزود المصارف برؤوس أموال كافية، وتسجل نتائج سليمة على مؤشرات القروض المتعثرة، وتخفض المخاطر الناجمة عن الانكشافات الائتمانية الكبيرة. أما تونس، فتعتمد حكومتها تنظيمات صارمة لأسعار الفائدة والضمانات المتصلة بالقروض، فتحفّز سلوكيات مصرفية تتفادى المخاطر، وتضع قيوداً شديدة على تقديم الائتمان، ما يكفل سلامة القطاع المصرفي، ولكن يكتّل آليات تمويل القطاع الخاص. والقطاع المصرفي في الجزائر صغير للغاية، وتمتلك الدولة 85 في المائة منه. ومستوى انتشار الخدمات المصرفية منخفض في جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل؛ وهناك مجال كبير لتحسّن في هذا الصدد، خاصة وأن افتقار النظام المالي إلى التطور يقيّد بشدة إمكانات التمويل المتاحة للقطاع الخاص.

أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالقطاعات المصرفية مستقرة عموماً، وكثيراً ما يضرب بها المثل على الممارسات

الجيدة في الأسواق الناشئة. فالمصارف مزودة برؤوس أموال كافية، وتحقق الأرباح إذ تموّل قطاع الهيدروكربونات المستقر إجمالاً. وخلال السنوات الأخيرة، بذلت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي جهوداً لتنويع اقتصادات بلدانها، وقد كانت لهذه الجهود تداعيات على القطاع المصرفي. وأهم المخاطر التي يتعرّض لها القطاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو التقلّب المائل دوماً في أسعار النفط، والتصحيح المتوقع في أسعار العقارات (خاصة في دبي)، وانكشاف الأصول التي تمتلكها هذه البلدان في بلدان أخرى حيث ترتفع مستويات المخاطر، مثل مصر وتركيا. وبالمجمل، كان الوضع المالي للمصارف في المنطقة العربية جيداً خلال عام 2024، فحققت نسباً مرتفعة من الأرباح، ومتوسطة من نمو الائتمان. ولربما تشهد جودة الأصول تراجعاً طفيفاً في عام 2025، ولكن ليس إلى حد يهدد القطاع المصرفي الذي يحافظ على نسب مرتفعة للتغطية¹⁸.

وبالنسبة إلى صافي الإقراض المستحق للبلدان العربية، فقد تزايد على مدى عام 2023، من 165.2 مليار دولار إلى 169.1 مليار دولار، ثم تزايد أكثر في الربع الأول من عام 2024، ليصل إلى 197 مليار دولار. بل ووصل صافي الإقراض إلى 230.7 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2023، ما يشير إلى أن البلدان العربية، عموماً، تحقق تحسّناً مطرداً في وضعها الاستثماري الصافي (الشكل 1-8 ألف). ولا تزال المملكة العربية السعودية هي المقرض الأكبر، ويصل صافي استثمارها إلى قيمة 103.1 مليار دولار، وتليها الكويت بقيمة 84.8 مليار دولار، ثم ليبيا بقيمة 41 مليار دولار. وقطر هي المقترض الأكبر، حيث بلغ صافي اقتراضها 82.8 مليار دولار، تليها مصر بقيمة 20.3 مليار دولار، ثم البحرين بقيمة 7.7 مليار دولار. وكان التحسّن الأكبر الملحوظ في الوضع الاستثماري الصافي، خلال الفترة بين نهاية عام 2022 والربع الأول من عام 2024، في الكويت بزيادة قدرها 14.7 مليار دولار، تليها عُمان بزيادة قدرها 6.1 مليار دولار حوّلت هذا البلد من مقترض صافي إلى مقرض صافي، ثم تأتي بعده البحرين بزيادة قدرها 4.9 مليار دولار. وكانت المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد الذي سجل تراجعاً في الوضع الاستثماري الصافي، إذ انخفض صافي استثماره بقيمة 18.3 مليار دولار، إلا أن هذا التغيير كان ضمن نطاقات التباين المعتادة لهذا البلد. في عام 2024، ظل الوضع الاستثماري الصافي للبلدان العربية مستقرّاً، اتساقاً مع استقرار أسعار النفط وأسعار الفائدة.

الشكل 1-8 الروابط المالية في المنطقة العربية

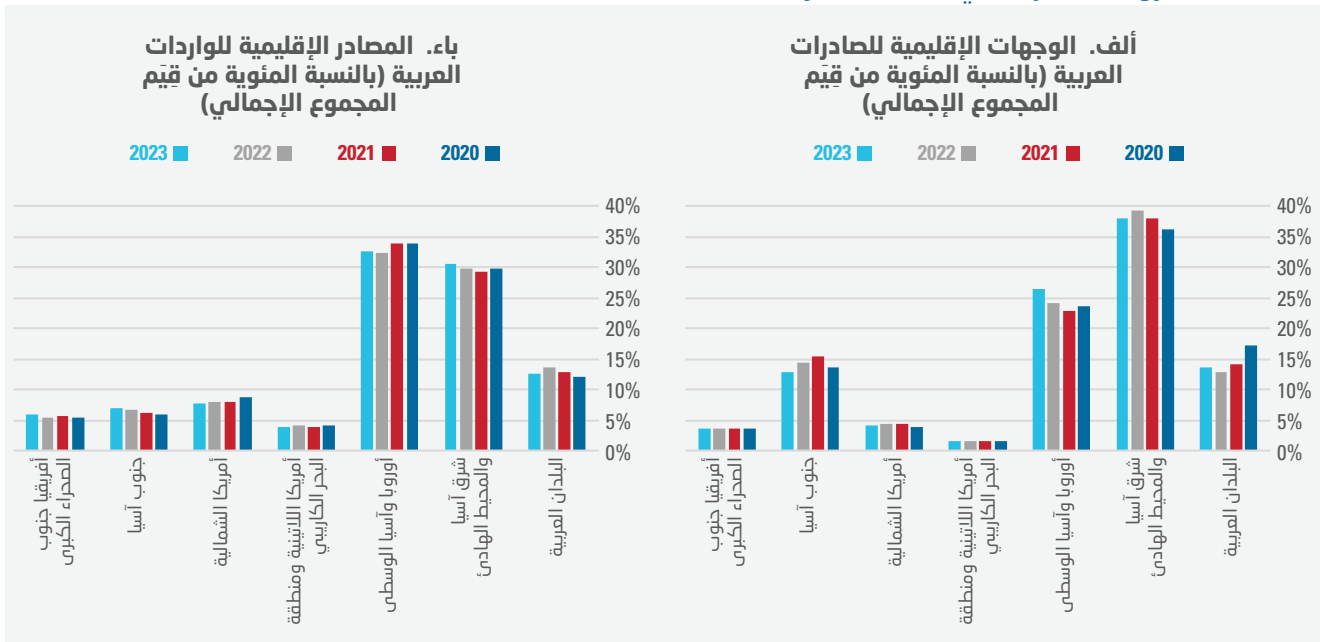


المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ the Arab Monetary Fund Markets performance, stock market capitalization, Financial Markets database; and the Bank for International Settlements (BIS) Locational banking statistics database

مثبت إزاء الدولار، وأما سعر الدينار الكويتي فمثبت إزاء سلة لم يُفصح عنها من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، كما يدل على الانخفاض التدريجي في قيمة الدولار إزاء عملات مثل اليورو والفرنك السويسري والين الياباني والرنمينبي الصيني في الربع الثاني من عام 2024. يقارب سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك بالدولة بالدرهم الإماراتي (الإيبور) مدة ثلاثة أشهر سعر الفائدة القصير الأجل على الدولار، ما حَفَّضَ الفارق إلى الصفر من مستوى بلغ حوالي 50 نقطة أساس في عام 2022، في انعكاس لتحسُّن سمعة الإمارات العربية المتحدة. وعلى هذا المنوال وبناءً على أنماط الأداء السابقة، من المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة في الدول العربية أيضاً نتيجة للتوقعات بأن يحفِّض المصرف الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في عام 2025.

والسياسات النقدية في البلدان العربية تتبّع اتِّباعاً وثيقاً أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترتبط عملات العديد من البلدان العربية، بحكم الواقع، بالدولار أو بسلة عملات أخرى. ولذلك، لا تُلاحظ تغييرات كبيرة في أسعار الفائدة خلال عام 2023 (الشكل 1-8 باء). وظل الفرق بين أسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني (الجوديور) لمدة ثلاثة أشهر وبين سعر التمويل بين عشية وضحاها بالدولار (USD SOFR) حوالي 3 نقاط مئوية. وحافظت المملكة العربية السعودية على فارق بنحو 100 نقطة أساس بينها وبين سعر التمويل بالدولار بين عشية وضحاها، وفي الكويت، بقي سعر الفائدة في السوق لمدة ثلاثة أشهر أقل بما يتراوح بين 100 و110 نقطة أساس من سعر الفائدة بالدولار. وهذا يدل على التباين من حيث نُظُم أسعار العملة، حيث إن سعر الريال السعودي

الشكل 9-1 الروابط التجارية في المنطقة العربية



المصدر: اتجاهات الإحصاءات التجارية.

ومقابل تراجع بنسبة 13.5 في المائة في صادرات البلدان العربية بين عامي 2022 و2023، ارتفعت الواردات بنسبة 6.3 في المائة، لتصل قيمتها إلى 976.8 مليار دولار، ما يعني أن المنطقة، بالمجمل، في حالة عجز في ميزانها التجاري مع بقية مناطق العالم. ولوحظت أكبر الزيادات في الواردات من شرق آسيا والمحيط الهادئ (بقيمة 25.1 مليار دولار، أو بنسبة 9.2 في المائة)، ومن أوروبا وآسيا الوسطى (بقيمة 22.4 مليار دولار، أو بقيمة 7.5 في المائة)، ما يدل على زيادة في الطلب على السلع المصنعة. وارتفعت نسبة واردات المنطقة العربية من أوروبا وآسيا الوسطى، على العكس من الاتجاه المتوسط الأجل، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان هذا التغيير دائماً. ونتيجة لذلك، لا تزال أوروبا وآسيا الوسطى تتأثر، مجتمعين، بنسبة 32.7 في المائة من الواردات العربية، مما يجعلهما أكبر مصدر جماعي، تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تمثل 30.6 في المائة. وكانت التجارة داخل المنطقة العربية مصدر 12.5 في المائة من واردات البلدان العربية في عام 2023، في تراجع من نسبة 13.7 في المائة في عام 2022. ونسب الواردات من المناطق الأخرى أقل من 10 في المائة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن واردات المنطقة العربية من أفريقيا

انخفضت صادرات الدول العربية في عام 2023 بمقدار 152.5 مليار دولار، فتراجعت إلى تحت خط التريليون دولار، حيث وصلت قيمتها إلى 973 مليار دولار نتيجة لاستقرار أسعار الهيدروكربونات بعد تقلبات في عام 2022. وسُجلت أكبر الانخفاضات في الصادرات إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ (بقيمة 74.2 مليار دولار) ثم إلى جنوب آسيا (بقيمة 36.3 مليار دولار)، وكان مقدار الانخفاض أقل في الصادرات إلى أوروبا وآسيا الوسطى وبين البلدان العربية. وقد ساهم هذا الانخفاض في تحوّل الوجهات الإقليمية للصادرات العربية. وتحديداً: ارتفعت النسبة الموجهة إلى البلدان العربية بمقدار نقطة مئوية، والموجهة إلى أوروبا وآسيا الوسطى بمقدار 2.3 نقطة مئوية في انعكاس لاستبدال أوروبا الغاز الطبيعي المسال والنفط من البلدان العربية بالمحروقات الروسية وحدوث تحوّل في الاتجاه المعاكس في آسيا. ولكن، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات إلى بلدان عربية أخرى إلى 13.7 في المائة من مجموع صادرات المنطقة، لا تزال هذه النسبة أقل بكثير من متوسط الفترة 2015-2019 البالغ 15.7 في المائة، ما يعني أن بلدان المنطقة لا يزال بوسعها أن تبني روابط تجارية أكبر.

جنوب الصحراء الكبرى تزايدت بنسبة 12.4 في المائة في عام 2023، وهذه هي الزيادة الأكبر بين كل المناطق من حيث القيمة النسبية.

في عام 2023، تحوّل وضع المنطقة العربية، من فائض تجاري إلى عجز تجاري بقيمة 3.8 مليار دولار، بيد أن هذا العجز صغير نسبياً مقارنة بحجم اقتصادات المنطقة. وقد تراجعت أسعار الهيدروكربونات والفوسفات والأغذية عن مستويات غير مسبوقة، لكنها بقيت مرتفعة. وتشير التوقعات لعام 2025 إلى أوضاع مستقرة، فيكون العرض كافياً، والطلب متوسطاً. وبالنسبة إلىفرادى بلدان

المنطقة، نجح كل من مصر وتونس في تجنب أزمة في ميزان المدفوعات وتخلف سيادي عن السداد، وإن كان ذلك على الأمد القصير فقط، حيث لا يزال الخطر ماثلاً جرّاء افتقار العديد من المشاكل الهيكلية إلى الحلول الناجعة. ويشير استقرار أسعار الهيدروكربونات ووفرة إمداداتها على الرغم من التوترات الجيوسياسية العالمية، إلى أن العالم أصبح أفضل منعة إزاء صدمات أسعار الموارد، حيث تعمل البلدان المرتفعة الدخل على تطوير مصادرها الخاصة من السلع الأساسية. وهذا التوجّه يتطلب من البلدان العربية المصدّرة للنفط والغاز زيادة جهودها لتنويع اقتصاداتها وتحسين قدرتها التنافسية.

دال. ملاحظات ختامية

تنخفض أسعار الهيدروكربونات من جرّاء التسارع المحتمل في التحوّل الأخضر، وفائض العرض الناجم عن الطاقة الإنتاجية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطء التعافي مقارنة بالتوقعات في الصين.

أما على الأمد المتوسط، فلا تزال المشاكل الهيكلية التي طالما واجهتها البلدان العربية دون حل، ولا تزال هذه البلدان شديدة الانكشاف إزاء الصدمات في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة إلى البلدان العربية المتوسطة الدخل التي لديها ديون للسوق، قد تبقى تكاليف الفائدة مرتفعة لفترات طويلة، ما يثقل على ميزانياتها. وهذه البلدان معرضة أيضاً للمخاطر الناجمة عن تقلّب الأحوال الأمنية في المنطقة، التي تؤثر بشدة على تدفق السياح والتحويلات المالية. وتشير البيانات التجارية ونتائج أدلة أسواق الأوراق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أن البلدان العربية المصدّرة للنفط لا تزال شديدة الحساسية إزاء تقلّب أسعار المحروقات، على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان لتنويع اقتصاداتها. ولذلك، لا بدّ لهذه البلدان من أن تبذل جهوداً أكبر للإسراع بإجراء التغييرات الهيكلية التي تحصّن منعة اقتصاداتها إزاء الصدمات الخارجية، لا سيّما على الأمدين المتوسط والطويل، حيث يربّح أن ينحسر الاتجاه إلى زيادة الطلب جراء التحوّل الأخضر.

أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا، في عام 2022، إلى زيادة حادة في أسعار الموارد بسبب مخاوف من اضطرابات العرض، إلا أن العامين التاليين شهدا بعض الهدوء في الاقتصاد العالمي، على الرغم من نشوب الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحافظت أسعار الموارد على استقرارها، بل وانخفض بعضها، ولكن الأسعار لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل فترة جائحة كوفيد-19. وارتفعت قيمة أسواق الأسهم في معظم البلدان. ونما الناتج المحلي الإجمالي أيضاً، وإن كان بوتيرة بطيئة نسبياً. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة في العديد من الاقتصادات، لم يطرأ تغيير كبير على عدد البلدان التي تعاني من ضائقة الديون. وتجنّبت مصر أزمة ديون سيادية.

والتوقعات لعام 2025 إيجابية إلى حدّ ما، وتشير، عموماً، إلى مواصلة اتجاهات عام 2024. ومن المتوقع أن يخفّض المصرف الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وقد شرع البنك المركزي الأوروبي في إجراء خفض لأسعار الفائدة في الاتحاد الأوروبي. وهذه التخفيضات ستخفف من ضغوط ارتفاع كلفة الفائدة التي تثقل على البلدان النامية. ويفترض أن تظل أسعار الهيدروكربونات والسلع والأغذية مستقرة، على الرغم من تزايد الطاقة الإنتاجية، طالما يبقى الطلب ثابتاً نسبياً. وقد

2. الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

الرسائل الرئيسية

لا يمكن تبين المشهد في المنطقة العربية على وجه اليقين، إذ تتأثر التوقعات بالحروب والنزاعات وانعدام الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والكوارث الطبيعية. وبعد نمو بنسبة 2.5 في المائة في عام 2024، يتوقع للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أن ينمو بنسبة 3.9 في المائة في عام 2025، وبعدئذ بنسبة 3.7 في المائة في عام 2026.



من المتوقع أن تستفيد الدول العربية المرتفعة الدخل من استقرار أسعار النفط، والتوسع في قطاع الغاز، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير الهيدروكربونية، ما يعزز نموها الاقتصادي. وحققت هذه البلدان نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3.0 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن تواصل النمو بنسبة 4.3 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.8 في المائة في عام 2026.



من المتوقع أن تستفيد البلدان العربية المتوسطة الدخل من زيادة الطلب على الفوسفات والغاز، وهو ما يرجح أن يعوّض التباطؤ الناجم عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والحرب على لبنان، وتداعيات الحرب على غزة. وفي عام 2024، حققت مجموعة البلدان هذه نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة، وتشير التوقعات إلى أنها ستحقق نمواً بنسبة 3.6 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.7 في المائة في عام 2026.



سيكون النمو في البلدان العربية المنخفضة الدخل مدفوعاً بالقطاع الاستخراجي، حيث بلغ 4.4 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 4.0 في المائة في عام 2025، ثم إلى 4.2 في المائة في عام 2026.





الجدول 1-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية فى المنطقة العربية، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.7	3.9	2.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
6.5	8.1	11.9	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
6.0	6.2	5.1	معدل نمو الصادرات
5.5	5.1	4.0	معدل نمو الواردات
-5.2	-4.8	-4.6	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
44.5	43.4	43.3	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

الإعمار والتعافي، والإبقاء على سياسات دعم الغذاء والوقود. ومن المتوقع أن تضغط السياسات المذكورة على المالية العامة، وتزيد العجز المالي للمنطقة العربية ككل، من 4.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، إلى 4.8 في المائة في عام 2025، ثم إلى 5.2 في المائة في عام 2026.

وكذلك تقيّد الزيادات في أسعار الفائدة، التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة منذ عام 2022 لمكافحة التضخم، فرص التمويل المتاحة للبلدان العربية. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة بدأت في الانخفاض ببطء في عام 2024، فهي لا تزال مرتفعة، ما يبقي الاقتراض مكلفاً، فيهدد قدرة بعض البلدان العربية على تحمّل أعباء الديون. ومن المتوقع أن ترتفع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، من 43.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 إلى 44.5 في المائة في عام 2026، وسيكون هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة مستويات الديون في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

هذا، ولا يزال النفط هو السلعة الأساسية التي تصدرها المنطقة العربية، وقد أدى استقرار أسعار النفط، إلى جانب انتعاش الطلب عليه، إلى زيادة الصادرات من المنطقة العربية بنسبة 5.1 في المائة في عام 2024، ويتوقع أن يستمر تزايد الصادرات، بنسبة 6.2 في المائة في عام 2025، وبنسبة 6 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 4.9 في المائة خلال الفترة 2024-2026، وأحد أسباب ذلك هو ارتفاع تكاليف الاستيراد بعد أن رفعت شركات التأمين الأقساط المطلوبة على السفن التي تُبحر عبر البحر الأحمر، وسلوك بعض السفن لطريق رأس الرجاء الصالح الأطول بكثير تفضيلاً للبحر الأحمر.

وتشير التوقعات إلى أن استقرار أسعار النفط والطلب عليه سيكون له تأثير إيجابي على الوضع المالي للبلدان العربية، ولكن تقابله السياسات المالية التوسعية التي تعتمد عليها بلدان عدة، بالإضافة إلى الزيادات المتوقعة في الإنفاق على إعادة

باء. البلدان المرتفعة الدخل

أيلول/سبتمبر 2025²⁰، من المتوقع أن تستقر أسعار النفط عند حوالي 87 دولاراً للبرميل خلال ما تبقى من فترة 2024-2025. وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي سيتزايد في البلدان العربية المرتفعة الدخل نتيجة الاستقرار في أسعار النفط، والتوسع في قطاع الغاز، وزيادة الاستثمار في القطاعات غير الهيدروكربونية، لا سيما

في عام 2024، تقلّبت أسعار سلة النفط الخام في منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك). فبعد أن كان السعر 80 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير، بلغ 89 دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل، قبل أن ينخفض إلى 74 دولاراً للبرميل في أيلول/سبتمبر¹⁹. وبعد أن مدّدت الدول الأعضاء في أوبك+ خفضها الطوعي لإنتاج النفط حتى

الجدول 2-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المرتفعة الدخل، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.8	4.3	3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.0	2.0	2.3	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
6.5	6.5	5.3	معدل نمو الصادرات
6.0	6.3	4.9	معدل نمو الواردات
-2.6	-2.1	-1.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
28.9	28.0	27.5	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 إلى 2.6 في المائة في عام 2026. وعلى الرغم مما حققته البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة، إذ حققت نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وتمكنت من زيادة مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن ترتفع مستويات ديون هذه البلدان من 27.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 28.9 في المائة في عام 2026، وذلك، بالدرجة الأولى، لتمويل العجز.

مشاريع البنية التحتية الكبرى وقطاع الترفيه. وبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 3 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن ينمو بنسبة 4.3 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 3.8 في المائة في عام 2026. ويُتَوَقَّعُ للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أن ينمو بنسبة 3.6 في المائة في عام 2024²¹. إلا أن هذه الآفاق مكتنفة بمخاطر جمة، ولا سيَّما المخاوف من العودة إلى التصعيد في الحرب على غزة ولبنان بحيث تتحوَّل إلى حرب إقليمية، وكذلك الاضطرابات في التجارة عبر البحر الأحمر.

ونتيجة للتعافي الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تنزaid الصادرات من البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية بنسبة 6.1 في المائة، في المتوسط، خلال الفترة 2024-2026. ومن المتوقع أن تتنامى الواردات بنسبة 5.7 في المائة، في المتوسط، خلال الفترة نفسها، مدفوعة بزيادة الاستهلاك المحلي وزيادة تكاليف الاستيراد.

من المتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة في الفترة 2024-2026، فتتراوح بين 2.3 و2 في المائة. كما سيؤثر استقرار أسعار النفط عند مستويات متوسطة والخفض الطوعي في إنتاج النفط على الوضع المالي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في المنطقة العربية، فيتزايد العجز المالي لمجموعة البلدان هذه من 1.9 في المائة من

1. البحرين

ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات من البحرين بمعدل 6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 4.6 في المائة. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق على مشاريع النفقات إلى ضغوط على الوضع المالي، فيتزايد العجز إلى 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وسيخفض النمو المتوقع للفترة 2025-2026 من العجز إلى 8.2 في المائة في عام 2025، ثم إلى 7.5 في المائة في عام 2026. ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد من 131.7 في المائة في عام 2024، إلى 134.5 في المائة في عام 2026.

ستواصل البحرين توسيع قطاعاتها غير النفطية، لا سيما السياحة والخدمات والبنية التحتية. ويُتَوَقَّع لاقتمادها أن ينمو بنسبة 3.1 في المائة في عام 2024، ثم بنسبة 3.3 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 2.7 في المائة في عام 2026. وتشير التقديرات إلى أن النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية وصل إلى 4.0 في المائة في عام 2024²². من المتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة، وتتراوح بين 1 و2 في المائة بين عامي 2024 و2026، نتيجة للتوقعات بأن تُبقي الحكومة على أسعار الفائدة مرتفعة.

الجدول 2-3 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البحرين، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.7	3.3	3.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.0	1.5	1.0	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.5	5.5	7.0	معدل نمو الصادرات
5.0	5.0	3.7	معدل نمو الواردات
-7.5	-8.2	-10.4	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
134.5	132.9	131.7	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

2. الكويت

في الكويت، من المتوقع أن تتزايد الصادرات بمعدل 7.3 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 3.8 في المائة. وحافظت الكويت على فائض مالي بنسبة 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ولكن يتوقع، خلال عامي 2025 و2026، أن يواجه البلد عجزاً مالياً بنسبة 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لزيادة الإنفاق المخطط لها على مشاريع البنية التحتية في إطار رؤية الكويت 2035، والتي تشمل تطوير ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان في 2024-2025 بقيمة 614 مليون دولار، علاوة على تكاليف دعم الغذاء والوقود. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الدين من 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 6.9 في المائة في عام 2026.

في عام 2024، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 2.1 في المائة. ومن المتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 3.0 في المائة في عام 2025 وبنسبة 2.9 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تكون هذه الزيادة نتيجة للنمو في القطاعات غير الهيدروكربونية وزيادة إنتاج النفط، لا سيّما من مصفاة الزور. وتشير التقديرات إلى أن القطاع غير الهيدروكربوني قد نما بنسبة 2.1 في المائة في عام 2024²³.

وتشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم ستبقى منخفضة بين عامي 2024 و2026، فتتراوح بين 2.7 و2.1 في المائة، وذلك نتيجة للارتفاع المتواصل لأسعار الفائدة والدعم السخي للوقود والغذاء.

الحدول 4-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسة فى الكويت، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.9	3.0	2.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.1	2.5	2.7	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
9.0	8.0	5.0	معدل نمو الصادرات
5.0	3.0	3.3	معدل نمو الواردات
-0.8	-0.8	2.6	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
6.9	6.5	6.1	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

3. عُمان

وتشير التوقعات إلى أن الصادرات من عُمان ستزيد بمعدل 4.7 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026 نتيجة لتزايد إنتاج الغاز والتوسع في تصديره إلى أسواق جديدة. وأما الواردات خلال الفترة نفسها، فيتوقع لها أن تتزايد بمعدل أبطأ، يبلغ متوسطه 1.6 في المائة.

ومن المتوقع أن يمكن التوسع في إنتاج الغاز عُمان من تحسين وضعها المالي، بحيث تنقل من عجز بنسبة 2 في المائة في عام 2024 إلى فائض بنسبة 0.4 في المائة في عام 2025، وبنسبة 1.4 في المائة في عام 2026. وسيتبع هذا التحسُّن في وضع المالية العامة انخفاض في مستويات الديون: فمن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 47.7 في المائة في عام 2024 إلى 41.3 في المائة في عام 2026.

ستواصل عُمان زيادة إنتاج الغاز وتوسيع القطاعات غير الهيدروكربونية في اقتصادها. وقد نمت القطاعات غير الكربونية في البلد بنسبة 2.6 في المائة في عام 2024²⁴. ولكن يحول دون تحوّل هذه التطورات الإيجابية إلى مكاسب صافية تراجع في إنتاج النفط في البلد نتيجة للتخفيضات الطوعية. وقد نما الاقتصاد بنسبة 1.9 في المائة فقط في عام 2024. ومن المتوقع أن يتسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يصل إلى 2.7 في المائة في عام 2025، وبنسبة 3.0 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، تتراوح من 1.3 في المائة في عام 2024 إلى 1.8 في المائة في عام 2026، نتيجة للإبقاء على سياسة دعم الغذاء والطاقة.

الجدول 2-5 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في عُمان، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.0	2.7	1.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
1.8	1.7	1.3	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.0	5.4	4.6	معدل نمو الصادرات
2.1	0.4	2.2	معدل نمو الواردات
1.4	0.4	-2.0	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
41.3	45.0	47.7	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

4. قطر

تزايد الطلب على الغاز من قطر منذ نشوب الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات بمعدل 7.4 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 4.5 في المائة.

ومن المتوقع أن تحافظ قطر على فائض مالي بين عامي 2024 و2026 نتيجة لاستقرار إنتاج الغاز والتوسع في التصدير إلى أسواق جديدة، ويقدر الفائض بنحو 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024،

تتوسّع قطر في إنتاجها للغاز، ما أسفر عن ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3 في المائة في عام 2024. وتشير التوقعات إلى أن الارتفاع سيتواصل، بنسبة 2.4 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.0 في المائة في عام 2026. وستدعم هذه الزيادة بتوسّع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ونمو في القطاعات غير الهيدروكربونية، التي شهدت تنوعاً بعد استضافة البلد لكأس العالم لكرة القدم في عام 2022. وسيبقى التضخم بمستويات منخفضة، تصل إلى 2.3 في المائة في عام 2024 و2.0 في المائة في عام 2026.

و1.0 في المائة في عام 2025، و0.5 في المائة في عام 2026. وسيأتي على بعض هذه المكاسب تزايد الإنفاق نتيجة الإبقاء على سياسات الدعم، ومتطلبات الاستمرار في جهود التنويع الاقتصادي، علاوة على سداد

الجدول 2-6 المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في قطر، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.0	2.4	2.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.0	2.0	2.3	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
7.5	7.9	6.8	معدل نمو الصادرات
3.3	5.1	4.7	معدل نمو الواردات
0.5	1.0	2.1	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
25.1	27.0	29.7	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

5. المملكة العربية السعودية

ويتوقع أن تتجه المملكة العربية السعودية إلى عجز مالي بنسبة 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2024 و2025، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية والتخفيضات الطوعية في إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يتزايد العجز إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. وفي حزيران/يونيو 2024، جمعت المملكة العربية السعودية أكثر من 11.2 مليار دولار من الطرح العام لشركة أرامكو النفطية المملوكة للدولة. ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد من 28.3 في المائة في عام 2024، إلى 33.9 في المائة في عام 2026.

من المتوقع أن تستمر المملكة العربية السعودية في زيادة حجم استثماراتها من خلال صندوق الاستثمارات العامة. وشهدت البلاد نمواً كبيراً في قطاعي السياحة والترفيه. ويُتَوَقَّع لنتائجها المحلي الإجمالي، بعد نموه بنسبة 2.7 في المائة في عام 2024، أن ينمو بنسبة 5.6 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 4.6 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، وبعد أن كانت 2.2 في المائة في عام 2024 أن تصل إلى 2 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات من المملكة العربية السعودية بمعدل 6.6 في المائة خلال الفترة 2024-2025، مقابل تزايد في الواردات بمعدل 6.7 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026.

الجدول 2-7 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المملكة العربية السعودية، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.6	5.6	2.7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.0	1.9	2.2	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
7.0	8.0	4.7	معدل نمو الصادرات
6.2	7.4	6.6	معدل نمو الواردات
-5.1	-4.5	-4.5	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
33.9	31.0	28.3	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

[illegible]

من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، مدفوعاً بانعاش مشاريع السياحة والخدمات المالية والبنية التحتية. ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع له أن ينمو بنسبة 3.5 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.3 في المائة في عام 2026. وتشير التقديرات إلى أن القطاع غير الهيدروكربوني نما بنسبة 3.2 في المائة في عام 2024²⁵. ومن المتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً، بمتوسط 2.8 في المائة خلال الفترة 2024-2026. ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات

بنسبة 5.6 في المائة سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2024-2026، ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 6 في المائة في المتوسط.

ومن المتوقع أن تحافظ دولة الإمارات العربية المتحدة على توازن مالي في عامي 2024 و2025، وأن تسجل عجزاً مالياً بنسبة 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. ومن المتوقع أن تتراجع مستويات الدين من 17.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 16.8 في المائة في عام 2026.

الجدول 2-8 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.3	3.5	4.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.1	2.4	3.7	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
6.0	5.5	5.4	معدل نمو الصادرات
6.8	6.8	4.5	معدل نمو الواردات
-0.7	-0.2	0.1	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
16.8	17.0	17.9	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً الى نموذخ التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

جيم. البلدان المتوسطة الدخل <<<<<<<<<<

تواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل عقبات عديدة صعبة، تشمل تحديات اجتماعية واقتصادية شديدة، كما في حالة مصر ولبنان وتونس، بالإضافة إلى الحرب على لبنان، وتداعيات الحرب على غزة، كما في حال مصر والأردن ولبنان. ومن ناحية أخرى، تستفيد بعض البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة من زيادة الطلب على الفوسفات (مصر والمغرب) والغاز (الجزائر ومصر). وفي حال استمرار وقف إطلاق النار في لبنان خلال عام 2025، تشير التوقعات إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه، بعد أن كان 2.8 في المائة في عام 2024، إلى نسبة 3.6 في المائة في عام 2025، وبعدها إلى نسبة 3.7 في المائة في عام 2026. وستبقى معدلات التضخم مرتفعة، وستواصل تأثيرها على اقتصادات هذه البلدان.

ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 20.8 في المائة في عام 2024 قبل أن ينخفض إلى 12.9 في المائة في عام 2025، ثم إلى 9.8 في المائة في عام 2026.

وخلال الفترة 2024-2026، من المتوقع أن تتزايد الصادرات من البلدان المتوسطة الدخل بمعدل 4.3 في المائة سنوياً، مدفوعة بصادرات النفط والغاز والفوسفات. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمتوسط نسبته 2.4 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

ومن المتوقع أن يبقى العجز المالي مرتفعاً في البلدان المتوسطة الدخل، خاصة وأن عدداً من هذه البلدان يحاول الإبقاء على دعم الغذاء والطاقة، أو دعم شبكات

الجدول 9-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المتوسطة الدخل، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.7	3.6	2.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
9.8	12.9	20.8	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.3	5.3	3.5	معدل نمو الصادرات
4.0	2.2	0.9	معدل نمو الواردات
-7.7	-8.1	-8.5	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
68.4	68.7	70.6	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

عام 2026. ومن المتوقع أن تنخفض مستويات الدين من 70.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 68.4 في المائة في عام 2026، مدفوعة بتحسُّن وضع الديون في مصر.

الأمان الاجتماعي، وتثقل الديون على بعضها بعد الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة. وفي عام 2024، وصل العجز المالي لمجموعة البلدان هذه إلى 8.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويتوقع أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 8.1 في المائة في عام 2025، ثم إلى 7.7 في المائة في

1. الجزائر

بداية الحرب في أوكرانيا. من المتوقع أن تتزايد الصادرات من البلد بمعدل 3.6 في المائة سنوياً في المتوسط بين عامي 2024 و2026، مدفوعة بصادرات النفط والغاز وزيادة صادرات الأسمدة والحديد والأسمنت. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 5.5 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

خلال الفترة 2024-2026، من المتوقع أن يستقر عجز الجزائر المالي عند 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تأتي كلفة دعم الغذاء وزيادة أجور القطاع العام على المكاسب المالية المحققة من زيادة إنتاج الغاز. ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد من 56.4 في المائة في عام 2024، إلى 59.6 في المائة في عام 2026.

تواصل الجزائر إنتاج النفط والغاز، وقد تمكنت من الوصول إلى أسواق جديدة. فقد تسببت الحرب في أوكرانيا بالمزيد من الطلب، ما يعوّض عن التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط خلال عامي 2024 و2025، والإنتاج الزراعي الضعيف في عام 2024. وتزايد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع له أن يتزايد بنسبة 3 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.5 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، فتصل إلى 7.4 في المائة في عام 2024 وإلى 6.6 في المائة في عام 2026.

وستحافظ الصادرات من الجزائر على تحسُّنها نتيجة للطلب من البلدان الأوروبية على الغاز الجزائري، الذي تزايد منذ

الجدول 2-10 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.5	3.0	3.2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
6.6	6.7	7.4	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
3.4	4.1	3.2	معدل نمو الصادرات
9.5	4.2	2.9	معدل نمو الواردات
-6.1	-5.9	-6.0	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
59.6	58.0	56.4	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

2. مصر

تواجه مصر مصاعب اجتماعية واقتصادية مزمنة، علاوة على أن حيّزها المالي ضيق. وتفاقمت هذه المشاكل بسبب الحرب على غزة واضطراب سُبل التجارة في البحر الأحمر، حيث تقلّصت حركة المرور عبر قناة السويس. وبالمقابل، يتزايد طلب مفيد للبلد على الفوسفات والغاز، ما يوازن بعض الخسائر. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 3 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينمو بنسبة 4.4 في المائة في عام 2025، وبعدها بنسبة 4 في المائة في عام 2026. وقد عانت مصر من نقص في النقد الأجنبي في السنوات القليلة الماضية، وفقدت عملتها الكثير من قيمتها، ما تسبب في ارتفاع التضخم.

وتشير التوقعات للفترة 2024-2026 إلى تعافي للصادرات، بحيث تتزايد بمتوسط نسبته 5.9 في المائة سنوياً. وسيكون هذا الانتعاش مدفوعاً بزيادة الطلب على المنتجات المصرية الأرخص ثمناً بعد انخفاض قيمة عملة البلد، بالإضافة إلى زيادة إنتاج الغاز والفوسفات. ومن المتوقع أن تنخفض الواردات بمعدل 3.8 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2025، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم، ما يقلّل الطلب على المنتجات المستوردة. أما في عام 2026، فيُتوقع ارتفاع في الواردات إلى مصر بنسبة 3.5 في المائة مع تعديل الأسعار واستقرار قيمة الجنيه المصري.

ومعلوم أن اضطرابات التجارة في البحر الأحمر تؤثر على حركة المرور البحرية عبر قناة السويس. والواقع أن حمولة الحاويات التي عبرت قناة السويس انخفضت بنسبة 82 في المائة بين كانون الأول/ديسمبر 2023 ومنتصف شباط/فبراير 2024، ما أدى إلى انخفاض بنسبة 40 في المائة في الإيرادات من القناة²⁶. ويؤثر هذا التراجع على الرصيد المالي للبلد، إذ تزايد عجزها المالي إلى 10.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. بيد أن التوقعات تشير إلى انخفاض طفيف في العجز، ليصل إلى 10.7 في المائة في عام 2025، ثم إلى 10.3 في المائة في عام 2026. ولانخفاض الإيرادات من قناة السويس تأثير سلبي كبير على العائدات من النقد الأجنبي أيضاً، وما سيحدثه من ضغوط إضافية على التضخم. وقد كان معدل التضخم مرتفعاً في عام 2024، حيث بلغ حوالي 32.5 في المائة، ويتوقع له أن ينخفض إلى 22.0 في المائة في عام 2025، ثم إلى 16.1 في المائة في عام 2026.

وقد أبرمت مصر صفقة مع الإمارات العربية المتحدة بقيمة 24 مليار دولار لتطوير منطقة رأس الحكمة، ما يزوّد مصر بتمويل يمكن استغلاله للاستثمار في مشاريع في جميع أنحاء البلد. ويتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر من 71.2 في المائة في عام 2024، إلى 66.9 في المائة في عام 2026.

الجدول 2-11 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مصر، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.0	4.4	3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
16.1	22.0	32.5	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.2	8.0	4.4	معدل نمو الصادرات
3.5	-2.0	-5.6	معدل نمو الواردات
-10.3	-10.7	-10.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
66.9	67.6	71.2	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

[illegible]

التزايد مرهون بعدم التصعيد في الحرب على غزة بحيث تتحوّل إلى حرب إقليمية شاملة.

ومن المتوقع أن ينخفض العجز المالي في الأردن من 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى حوالي 2.9 في المائة في عام 2026 نتيجة لضبط الحكومة لأوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن تبقى مستويات الدين مرتفعة، ولكنها ستراجع من 99.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 96.7 في المائة في عام 2026.

الجدول 2-12 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.2	3.0	2.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.5	2.3	2.8	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.9	6.4	5.4	معدل نمو الصادرات
5.5	6.7	5.9	معدل نمو الواردات
-2.9	-4.9	-7.5	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
96.7	99.4	99.9	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

[illegible]

الإجمالي في البلد انكمش بنسبة 1.9 في المائة في عام 2024، ولكن هذه التقديرات تأسست على افتراض أن الحرب انتهت نهائياً وأن البلد سيحصل علي تدفقات من أجل إعادة الإعمار والمساعدات، ما يغطي جزءاً من خسائر البلد. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 9.2 في المائة في عام 2024²⁸. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، تَهْد المؤتمر الدولي لدعم شعب لبنان وسيادته، الذي نظّمته الحكومة الفرنسية، بتقديم معونة بقيمة مليار دولار للبنان.

في وقت سابق من عام 2024، وضع مصرف لبنان سعر صرف ثابتاً لليرة اللبنانية، ما ساعد في السيطرة على تقلبات الأسعار. ولا يزال الاقتصاد اللبناني قائماً على النقد والدولة، وقطاعه غير النظامي في توسع مطرد.

الجدول 2-13 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في لبنان، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.1	1.4	-1.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
5.0	10.0	52.5	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.0	4.2	-0.5	معدل نمو الصادرات
4.0	5.0	8.1	معدل نمو الواردات
-7.4	-9.2	-12.0	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
79.7	74.9	77.5	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

9.8 في المائة، والواردات بنسبة 10.9 في المائة نتيجة للدمار المادي، وإغلاق الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وانخفاض الطلب²⁹.

ومن المتوقع أن تؤدي القيود التمويلية التي يواجهها لبنان إلى تدهور الوضع المالي للبلد. وتواصل الحكومة تمويل شبكات الأمان الاجتماعي، ولكن انخفاض عائدات الضرائب والجمارك يحدّ من الإيرادات المتوفرة للحكومة. وفي عام 2024، وصل العجز المالي للبلد إلى 12.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع له أن ينخفض إلى 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، ثم إلى 7.4 في المائة في عام 2026، شريطة تحسّن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني. في عام 2024، تسببت الحرب على لبنان في انخفاض إيرادات الحكومة بنسبة 9.16 في المائة³⁰. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الدين من 77.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 79.7 في المائة في عام 2026.

وبافتراض عدم استمرار الحرب على لبنان إلى ما بعد عام 2024، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 2.1 في المائة في عام 2026، شريطة تجاوز لبنان للجمود السياسي وتوجّهه إلى التعافي الاقتصادي. ومن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً، فبعد أن بلغ حوالي 52.5 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن ينخفض إلى 10.0 في المائة في عام 2025، وأن ينخفض أكثر إلى 5.0 في المائة في عام 2026.

ومن المتوقع أن تظل الصادرات من لبنان مستقرة نسبياً في عام 2024، فتنخفض انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة. ويتوقع، في عامي 2025 و2026، تزايد الصادرات بمعدل 4.1 في المائة. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمتوسط نسبته 5.7 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، وذلك نتيجة لتزايد الاستهلاك المحلي. ولكن إذا استمرت الحرب حتى نهاية العام، من المتوقع أن تنخفض الصادرات بنسبة

5. المغرب

ينمو بنسبة 3.2 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.7 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بزيادة الاستهلاك المحلي نتيجة لاستضافة المغرب لكأس الأمم الأفريقية. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات متواضعة، فتتخفف من 2.3 في المائة في عام 2024 إلى 1.9 في المائة في عام 2026.

في عام 2024، عانى المغرب من عام آخر من الجفاف، فانكمش القطاع الزراعي في البلد بنسبة 3.0 في المائة في عام 2024³¹. ومن المتوقع أن يوازن هذا الانكماش بزيادة الطلب على الفوسفات والأسمدة، وانتعاش السياحة. وحقق البلد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.0 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن

الجدول 2-14 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المغرب، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.7	3.2	3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
1.9	2.1	2.3	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
3.6	3.0	2.9	معدل نمو الصادرات
2.3	4.5	4.7	معدل نمو الواردات
-3.2	-3.6	-3.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
72.0	72.8	73.0	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

على دعم الغذاء والطاقة. وهذا سيثقل على الرصيد المالي للبلد، فبلغ العجز نسبة 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، على الرغم من توقعات بانخفاضه إلى 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. ومن المتوقع أن تتراجع مستويات الدين من 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 72 في المائة في عام 2026.

وخلال الفترة 2024-2026، من المتوقع أن تتزايد الصادرات من المغرب بمعدل 3.2 في المائة سنوياً نتيجة لزيادة الطلب على الفوسفات والأسمدة، وأن تتزايد الواردات بنسبة 3.8 في المائة نتيجة لتزايد الاستهلاك المحلي.

وفي أواخر عام 2023، أطلقت الحكومة مساعدات مباشرة لدعم أفقر الناس وأشدّهم تعرّضاً للمخاطر في البلد، كما أبطت

6. تونس

ويُتَوَقَّع، خلال الفترة 2024-2026، تزايد الصادرات بنسبة 3.0 في المائة سنوياً نتيجة لزيادة الطلب على زيوت الطهي التونسية. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 1.3 في المائة خلال الفترة نفسها، ويعود تدني المعدل إلى ضعف الطلب المحلي.

ومن المتوقع أن ينخفض العجز المالي للبلد من 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 4.5 في المائة في عام 2026 نتيجة لزيادة الضرائب على المصارف وشركات التأمين والفنادق. وتعتمد تونس على السوق المحلية لسد الفجوة التمويلية وسداد الديون الخارجية. في عام 2024، اعتمدت الحكومة على أصول البنك المركزي لسداد سندات اليورو بقيمة 850 مليون يورو. ويتوقع أن تتناقص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد من 82.5 في المائة في عام 2024، إلى 75.8 في المائة في عام 2026.

تواجه تونس مصاعب اجتماعية واقتصادية متعدّدة، علاوة على أن حيّزها المالي ضيق، على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة في عام 2024 بعد بعض التحسّن في الإنتاج الزراعي نتيجة لتزايد هطول الأمطار بعد أربع سنوات من الجفاف. وسيستارع النمو ليلبلغ 2.3 في المائة في عام 2025، و2.7 في المائة في عام 2026. وتوقع تونس موسم زيتون جيد بحيث يرتفع الإنتاج إلى 340,000 طن من زيت الزيتون في موسم 2024-2025، وهذه زيادة كبيرة على 250,000 طن أنتج في موسم 2023-2024. وحقق قطاع السياحة في البلد نمواً كبيراً في موسم 2024، فتزايدت الإيرادات بنسبة 8.8 في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023³². وبعد أن وصل التضخم إلى 8.7 في المائة في عام 2024، من المتوقع أن يتراجع إلى 6.4 في المائة في عام 2026.

الجدول 2-15 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في تونس، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.7	2.3	1.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
6.4	7.2	8.7	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
3.1	3.2	2.8	معدل نمو الصادرات
1.3	1.1	1.6	معدل نمو الواردات
-4.5	-5.2	-6.1	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
75.8	79.0	82.5	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

دال. البلدان المنخفضة الدخل

خلال الفترة 2024-2026، وذلك نتيجة تزايد الطلب على الذهب والحديد والغاز. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 5.8 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها. ومن المتوقع أن تخفف البلدان العربية المنخفضة الدخل عجزها المالي الإجمالي، من 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 1.4 في المائة في عام 2026، حيث سيزداد تحصيل الإيرادات في بعض البلدان. ويتوقع أن تتناقص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل من 35.9 في المائة في عام 2024، إلى 33.2 في المائة في عام 2026.

لا تزال البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة تواجه مصاعب اجتماعية واقتصادية جمّة. من المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه، بعد نموه بنسبة 4.4 في المائة في عام 2024، أن ينمو بنسبة 4.0 في المائة في عام 2025، وبنسبة 4.2 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بالنمو في القطاع الاستخراجي. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، وبعد أن كانت 3.8 في المائة في عام 2024 أن تصل إلى 3.2 في المائة في عام 2026.

ومن المتوقع أن تتزايد صادرات البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة العربية بمعدل 6.8 في المائة سنوياً

الجدول 2-16 المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في البلدان المنخفضة الدخل، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.2	4.0	4.4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
3.2	3.4	3.8	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.8	6.1	9.6	معدل نمو الصادرات
4.6	5.5	7.2	معدل نمو الواردات
-1.4	-1.5	-1.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
33.2	34.4	35.9	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

1. جزر القمر

0.9 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن يبقى عجز المالية العامة للبلد عند حوالي 3.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2024-2026، وأن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 27.2 في المائة إلى 30.4 في المائة خلال الفترة نفسها. ويتوقع أيضاً أن تتزايد الصادرات بمعدل 4.4 في المائة سنوياً، وأن تتزايد الواردات بمعدل 7.2 في المائة.

جزر القمر بلد صغير يشهد اعتماد اقتصاده على الزراعة والتحويلات المالية والمساعدات الخارجية. وبعد أن حقق البلد نمواً في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 3.6 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن يحقق نمواً بنسبة 3.8 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.3 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، وأن تتراجع من 2.2 في المائة في عام 2024 إلى

الجدول 2-17 المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في جزر القمر، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.3	3.8	3.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
0.9	1.9	2.2	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.2	5.0	3.0	معدل نمو الصادرات
5.0	7.5	9.0	معدل نمو الواردات
-3.1	-2.9	-3.3	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
30.4	28.6	27.2	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً الى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

[illegible]

وتشير التوقعات للفترة 2024-2026 إلى تزايد في الصادرات من جيبوتي بمعدل 7 في المائة سنوياً. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 7.5 في المائة سنوياً. وقد تغيّر هذه التوقعات نتيجة للاضطرابات في سُل التجارة عبر البحر الأحمر، خاصة وأن ميناء جيبوتي شديد التأثر بالتوترات.

حقق الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي نمواً بنسبة 6.5 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن يواصل نموه، بنسبة 5.5 في المائة في عامي 2025 و2026، مدفوعاً بدخول اتفاقية السلام مع إثيوبيا حيّز التنفيذ، والانتعاش الاقتصادي المتوقع على إثرها، ولا سيما نتيجة استئناف أنشطة البناء، وزيادة إنتاج الذهب. ومن المتوقع أن يبقى التضخم عند 1.7 في المائة خلال الفترة 2024-2026.

الجدول 2-18 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في جيبوتي، 2024-2026

2026	2025	2024	
5.5	5.6	6.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
1.7	1.7	1.6	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.4	5.3	10.5	معدل نمو الصادرات
4.7	5.5	12.4	معدل نمو الواردات
-1.7	-1.9	-2.2	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
22.7	22.8	23.4	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً الى نموذ التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

وسيوثر النمو الاقتصادي وزيادة الطلب التجاري والولوجستي من إثيوبيا تأثيراً إيجابياً على إيرادات الحكومة في جيبوتي، ما يؤدي إلى تحسُّن الرصيد المالي للبلد، فيتقلص عجزه المالي من 2.2 في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 1.7 في المائة في عام 2026. ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد من 23.4 في المائة في عام 2024، إلى 22.7 في المائة في عام 2026.

3. موريتانيا

من المتوقع أن تحقق موريتانيا نمواً كبيراً مدفوعاً بتزايد إنتاج الذهب. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.1 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينمو بنسبة 4.3 في المائة في عام 2025، وبنسبة 4.0 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بتوسُّع الإنتاج في القطاعات الاستخراجية، وخاصة خام الذهب والحديد والغاز. في عام 2024، بدأت موريتانيا المرحلة الأولى من مشروع يتوقع له أن يزيد إنتاج البلد من الغاز الطبيعي المسال إلى أكثر من 2.5 مليون طن سنوياً. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات متوسطة، في انخفاض طفيف من 4.0 في المائة في عام 2024 إلى 3.7 في المائة

في عام 2026. ويتوقع أيضاً، خلال الفترة 2024-2026، أن تتزايد الصادرات بمعدل 7.6 في المائة سنوياً، مدفوعة بالنمو في القطاع الاستخراجي، كما يتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 5.3 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

ومن المتوقع أن ينخفض العجز المالي في موريتانيا من 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 1 في المائة في عام 2026 نتيجة لتزايد الإيرادات الحكومية مع تنامي القطاعات الاستخراجية. وتشير الإسقاطات إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستتراجع من 42.7 في المائة في عام 2024 إلى حوالي 38.4 في المائة في عام 2026.

الجدول 2-19 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.0	4.3	5.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
3.7	3.7	4.0	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
3.7	9.0	10.0	معدل نمو الصادرات
4.0	7.2	4.6	معدل نمو الواردات
-1.0	-1.1	-1.6	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
38.4	40.4	42.7	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

4. الصومال

حققت الصومال نمواً بنسبة 3.1 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2024، وتشير التوقعات إلى أنها ستحقق نمواً بنسبة 3.3 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 4.1 في المائة في عام 2026. وسيكون النمو المطرد مدفوعاً بتزايد التحويلات المالية والإنتاج الزراعي والاستثمار. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، فتراجع من 4.8 في المائة في عام 2024 إلى 3.6 في المائة في عام 2026.

وتشير التوقعات للفترة 2024-2026 إلى تزايد الصادرات بمعدل 5 في المائة سنوياً، وتزايد الواردات بمعدل 4.3 في المائة سنوياً. هذا، وتلقت الصومال، في كانون الأول/ديسمبر 2023، مبلغ 4.5 مليار دولار لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما خفّض كثيراً من مستويات ديونها الخارجية.

الجدول 20-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الصومال، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.1	3.3	3.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
3.6	3.9	4.8	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
3.5	5.9	5.5	معدل نمو الصادرات
5.0	4.0	4.0	معدل نمو الواردات
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً الى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

هـ. البلدان المتأثرة بالنزاعات <<<<<<<<

من المتوقع أن تنمو الصادرات من البلدان المتأثرة بالنزاعات بمعدل 5.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، مدفوعة بصادرات النفط من العراق وليبيا. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 4.2 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

وتؤثر الحروب بشدة على الوضع المالي والقدرة على تحمّل الديون في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، إذ تأتي على إيرادات بعض البلدان. ومن المتوقع أن يتدهور الوضع المالي للبلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، فيرتفع عجزها المالي من 7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 11.8 في المائة في عام 2026. ويتوقع أن تتزايد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان هذه من 47.2 في المائة في عام 2024 إلى 58.9 في المائة في عام 2026.

تبدو الآفاق قاتمة للغاية بالنسبة إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية. فهذه البلدان لا تزال تعاني من الحروب والانقسامات السياسية والتحديات الأمنية. وقد استمرت الحرب في غزة دون هوادة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وخلفت تداعيات اقتصادية واجتماعية جسيمة على دولة فلسطين، وتتكشف الحرب الأهلية في السودان عن أزمة إنسانية متفاقمة. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، كمجموعة، بنسبة 0.1 في المائة في عام 2024، حيث وازن النمو الاقتصادي القوي في ليبيا بعضاً من الانكماش. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه بنسبة 3 في المائة في عام 2025، وقد يصل حتى إلى 4.6 في المائة في حال انتهاء الحرب على غزة والحرب الأهلية في السودان. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، ولكن مع بعض الانحسار، فتصل إلى 17.6 في المائة في عام 2026 بعد أن كانت 32.2 في المائة في عام 2024.

الجدول 2-21 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.4	3.0	-0.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
17.6	22.6	32.2	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.1	5.7	5.9	معدل نمو الصادرات
5.0	3.6	4.1	معدل نمو الواردات
-11.8	-9.1	-7.2	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
58.9	51.7	47.2	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

1. العراق

وتواصل الحكومة في العراق دعم الوقود والغذاء، ويتوقع أن تتزايد عائدات النفط نتيجة لاستقرار أسعار الطاقة الدولية، وأن تقلص هذه الزيادة العجز المالي للبلد، من 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 3.5 في المائة في عام 2026. ويتوقع أن تتزايد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 45.3 في المائة في عام 2024، إلى 47.7 في المائة في عام 2026.

يتأثر العراق بخفض إنتاج النفط، وقد حقق ناتجه المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2024، ويُتوقع له أن ينمو بنسبة 4.1 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 3.5 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن يبقى التضخم عند مستوى متوسط، بمعدل 3.4 في المائة للفترة 2024-2026. ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات بمعدل 4.5 في المائة سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2024-2026، ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 4 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.

الجدول 22-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق، 2024-2026

2026	2025	2024	
3.5	4.1	3.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
3.5	2.9	3.7	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.3	4.5	4.7	معدل نمو الصادرات
5.0	3.3	3.8	معدل نمو الواردات
-3.5	-4.2	-6.3	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
47.7	46.5	45.3	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

2. ليبيا

عام 2025، وبعدها بنسبة 4.5 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن يبقى بمعدل 2 في المائة خلال الفترة 2024-2026. كما تشير التوقعات إلى أن الصادرات من ليبيا ستتنامي بمعدل 10.9 في المائة خلال الفترة 2024-2026، وسيكون النمو مدفوعاً بصادرات النفط. وأما الواردات، فستتنامي بمعدل 9.6 في المائة خلال الفترة نفسها.

لا تزال ليبيا تعاني من انعدام الاستقرار السياسي، ولم تجرِ حتى الآن الانتخابات الوطنية التي كان يفترض إجراؤها في عام 2018. وعلى الرغم من الوضع المضطرب، تبدو آفاق البلد الاقتصادية إيجابية جزاء الانتعاش في قطاع النفط. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي لليبيا بنسبة 7.9 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينمو بنسبة 6.4 في المائة في

الجدول 23-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في ليبيا، 2024-2026

2026	2025	2024	
4.5	6.4	7.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
2.0	2.0	2.1	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
7.4	10.2	15.0	معدل نمو الصادرات
9.0	9.8	9.9	معدل نمو الواردات
2.3	3.9	5.8	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

وحققت ليبيا في عام 2024 فائضاً مالياً بنسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من إبقاء الحكومة لدعم الوقود والغذاء. وسيبقى الرصيد

المالي للبلد إيجابياً، إلا أن الفائض سيتقلص إلى حوالي 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026 نتيجة لزيادة الإنفاق على إعادة الإعمار.

3. دولة فلسطين

تسبب أول أحد عشر شهراً من الحرب على غزة في مقتل أكثر من 41,000 فلسطيني، وإصابة أكثر من 95,000، كما اضطر 1.9 مليون إلى النزوح³³. وألحقت الحرب أضراراً جسيمة بالمستشفيات والمدارس، وغيرها من البنى التحتية، وبلغ الضرر مبلغاً لن يسهل تداركه لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب. ويفتقر سكان غزة إلى مقومات العيش الأساسية، وتخيّم على دولة فلسطين أزمة إنسانية كبيرة نتيجة للنقص في الغذاء والدواء، ولعودة أمراض كان البلد قد تمكن من القضاء عليها إلى الانتشار. والحاصل أن الآفاق الاقتصادية لدولة فلسطين قائمة للغاية، فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.3 في المائة في

عام 2024، ولكن إذا انتهت الحرب وتدفقت المساعدات الخارجية، تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 2.4 في المائة في عام 2026. وقد بلغ التضخم 6.7 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن يصل إلى 4.0 في المائة في عام 2026. وقد انخفضت الصادرات من دولة فلسطين بنسبة 15.0 في المائة في عام 2024، ويتوقع لها أن تحقق تعافياً بمعدل 3.4 في المائة خلال عامي 2025 و2026. ومن المتوقع أن تتزايد الواردات بمعدل 2.3 في المائة سنوياً خلال فترة 2024-2026.

الجدول 2-24 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دولة فلسطين، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.4	0.8	-13.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
4.0	5.3	6.7	معدل تضخم أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية في السنة)
4.5	1.6	-15.0	معدل نمو الصادرات
4.5	0.3	1.4	معدل نمو الواردات
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

4. السودان

تواصل الحرب الأهلية التي اندلعت في السودان في نيسان/أبريل 2023 فتفاقم الوضع الإنساني، الصعب أصلاً، في البلد. وطالت المجاعة السكان، كما تنتشر الأمراض بينهم بسرعة، علاوة على اضطراب العديد منهم إلى النزوح. بالإضافة إلى الحرب، غمرت فيضانات غزيرة 15 ولاية في حزيران/يونيو 2024 فزادت الأزمة الإنسانية سوءاً على سوء، وشرّدت المزيد من المدنيين، وألحقت أضراراً فوق أضرار الحرب. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي

للبلد بنسبة 12.6 في المائة في عام 2024، ويتوقع له أن ينكمش بعد بنسبة 2.4 في المائة في عام 2025، قبل أن يحقق بعض التعافي، بنسبة 2.6 في المائة، في عام 2026. وتستمر الأسعار في الارتفاع بسرعة: فوصل التضخم إلى 119.4 في المائة في عام 2024، وتشير التوقعات إلى أنه سينخفض إلى 80.5 في المائة في عام 2025، ثم إلى 59.4 في المائة في عام 2026.

خلال الفترة 2024-2026، من المتوقع أن تتزايد الصادرات من السودان بمعدل 5.8 في المائة سنوياً، شريطة استئناف صادرات النفط وانتهاء الصراع في البلد. وخلال الفترة نفسها، من المتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 3.3 في المائة، خاصة وأن السودان يعتمد كثيراً على واردات الأدوية والمعدات.

الجدول 25-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية فى السودان، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.6	-2.4	-12.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
59.4	80.5	119.4	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.9	6.6	4.8	معدل نمو الصادرات
5.0	2.0	3.0	معدل نمو الواردات
-60.5	-43.0	-23.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
116.7	83.5	63.6	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الاسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

[illegible]

في عام 2025، وأن ينخفض أكثر إلى 24.5 في المائة في عام 2026.

كما تشير التوقعات إلى أن الصادرات من الجمهورية العربية السورية ستزيد بمعدل 8.3 في المائة خلال الفترة 2024-2026، وأن الواردات ستزيد بمعدل 2.8 في المائة. ويتوقع أن ينخفض العجز المالي للبلد من 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 2.8 في المائة في عام 2026 نتيجة لإنهاء الحكومة لدعم العديد من السلع. ومن المتوقع أن تزيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجة طفيفة، من 15.2 في المائة في عام 2024 إلى 15.8 في المائة في عامي 2025 و2026.

تأثرت الجمهورية العربية السورية بالحرب على غزة، والغارات الجوية الإسرائيلية على دمشق وأجزاء أخرى من البلد، والحرب على لبنان. وحقق الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية نمواً بنسبة 0.5 في المائة فقط في عام 2024، ويتوقع له أن ينمو بدرجة أكبر، بنسبة 3.4 في المائة في عام 2025، وبنسبة 2.7 في المائة في عام 2026. وكان للانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية، التي فقدت أكثر من ثلثي قيمتها مقابل الدولار في عام 2023، تداعيات كبيرة على الأسعار. وأدى ارتفاع الأسعار وخفض الدعم إلى زيادة التضخم. ومن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً، فبعد أن بلغ حوالي 40.2 في المائة في عام 2024، يتوقع له أن ينخفض إلى 32.7 في المائة

الجدول 26-2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.7	3.4	0.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
24.5	32.7	40.2	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
7.5	9.3	8.1	معدل نمو الصادرات
2.3	2.8	3.2	معدل نمو الواردات
-2.8	-3.1	-5.9	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
15.8	15.8	15.2	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

6. اليمن

بمعدل 9.5 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها نظراً لشدّة اعتماد سكان البلد على واردات الأغذية والأدوية. من المتوقع أن يكون الوضع المالي للبلد متوازناً إلى حدّ كبير خلال الفترة 2024-2026، بحيث لا تنخرط الحكومة إلا في النفقات الأساسية التي تشمل الرواتب، خاصة بعد توقف إنتاج النفط الذي يُعدّ المصدر الرئيسي لإيرادات البلد. ويتوقع أن تتراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن من 45.2 في المائة في عام 2024 إلى 40.3 في المائة في عام 2026.

تخيّم شكوك عديدة على آفاق اليمن، منها ما يرتبط بتداعيات الحروب على غزة ولبنان، واضطرابات سُبُل التجارة عبر البحر الأحمر، والضربات العسكرية الأجنبية على أجزاء مختلفة من البلد. وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لليمن بنسبة 1 في المائة في عام 2024؛ ويتوقع له أن يرتفع بنسبة 1 في المائة في عام 2025، ثم بنسبة 2.7 في المائة في عام 2026. ومن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً، بمعدل 12 في المائة خلال الفترة 2024-2026. ومن المتوقع أن تتزايد الصادرات من البلد بمعدل 3.8 في المائة سنوياً خلال الفترة 2024-2026، والواردات

الجدول 2-27 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن، 2024-2026

2026	2025	2024	
2.7	1.0	-1.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)
12.0	12.0	12.2	معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)
5.8	2.1	3.4	معدل نمو الصادرات
3.8	8.4	16.4	معدل نمو الواردات
-0.2	-0.2	-0.2	الرصيد المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
40.3	42.4	45.2	الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024.

<<<<<<<<<<<< واو. ملاحظات ختامية

وانكماش اقتصادي وارتفاع مستوى الدين، وتبقى هذه التداعيات لأجيال في المستقبل.

وبات اليوم المخاطر المرتبطة بتغيُّر المناخ أكثر وضوحاً، فقد واجه كل من عُمان والسودان والإمارات العربية المتحدة فيضانات ناجمة عن غزارة هطول الأمطار في عام 2024، فتأثر السكان بشدة بعد تعطل النشاط التجاري وتدهور الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر. وبالمقابل، تأثر الإنتاج الزراعي في الجزائر والمغرب بانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

على مدى عام 2024، هيمنت الحروب والنزاعات وأوضاع
انعدام الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية
والاقتصادية والكوارث الطبيعية على آفاق المنطقة العربية.
وعلى الرغم من التوقعات بنمو اقتصادي بطيء للعديد
من بلدان المنطقة، تبقى التوقعات لعامي 2025 و2026
مرهونة بمستقبل الحروب في المنطقة، وبإجراء إصلاحات
اقتصادية هيكلية، وتدفق المساعدات الدولية لدعم إعادة
الإعمار والتعافي، وزيادة الاستثمارات في التكيف مع تغيُّر
المناخ. وغالباً ما يكون للحروب والنزاعات تداعيات جسيمة
على الأوضاع الاجتماعية، إذ تتسبب في أزمة إنسانية

3. التطورات الاجتماعية وديناميات قضايا الجنسين

الرسائل الرئيسية

من المتوقع أن ينخفض معدل انتشار الفقر في المنطقة العربية بوتيرة بطيئة خلال السنوات المقبلة، من مستوى مرتفع بعد الجائحة بلغ **34.2 في المائة** في عام **2024** إلى **33.4 في المائة** بحلول عام **2026**. وفي البلدان المتوسطة الدخل، من المتوقع أيضاً أن تواصل معدلات الفقر تراجعها بعد الجائحة، لتتخفض من **25.1 في المائة** في عام **2024** إلى نحو **24.0 في المائة** بحلول عام **2026**. أما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالنزاعات، فلن تشهد تغييراً يذكر، إذ تشير التوقعات إلى أن الفقر في البلدان المنخفضة الدخل سيتراجع من **59.0 في المائة** في عام **2024** إلى **58.0 في المائة** في عام **2026**، بينما سينخفض في البلدان المتأثرة بالنزاعات من **47.3 في المائة** إلى **46.5 في المائة** خلال الفترة نفسها. وفي ما يتعلق بالبلدان المرتفعة الدخل، فمن المتوقع أن يستمر الفقر في الانخفاض تدريجياً، من **10.3 في المائة** في عام **2024** إلى **9.6 في المائة** في عام **2026**.



لا تزال التفاوتات بين الرجال والنساء في المشاركة في القوى العاملة كبيرة جداً في المنطقة خلال عام **2024**. ولا يتجاوز معدل مشاركة النساء في القوى العاملة **20.06 في المائة**، وهو الأدنى بين جميع مناطق العالم. أما معدل مشاركة الرجال، فهو مرتفع ويصل إلى **70.27 في المائة**.



البطالة في المنطقة العربية مشكلة متعددة الأوجه، تدفعها **ديناميات اقتصادية وسياسية واجتماعية** متنوعة. ومن أهم التحديات ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، حيث تسجل المنطقة بعضاً من أعلى معدلات البطالة بين الشباب على مستوى العالم.



لا تزال المساعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية متعثرة، حيث يبلغ متوسط الدرجات في المنطقة **0.625**، في تحسن طفيف عن العام السابق. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة قدرها **0.375 نقطة** يتعين تداركها. كما أن متوسط درجات بلدان المنطقة العربية أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ **0.68**. ولا تزال التفاوتات بين الجنسين في المنطقة العربية هي الأكبر على مستوى العالم.



ألف. الفقر وعدم المساواة <<<<<<<<<<

تشير أحدث توقعات الإسكوا بشأن النمو الاقتصادي وفرص وصول مكاسبه إلى الأسر المعيشية³⁴ إلى أن المنطقة العربية ستواصل، خلال الفترة 2024-2026، تعافيتها البطيء من تداعيات الجائحة، وغيرها من الأزمات التي أحدثتها الطبيعة أو صنعها البشر منذ مطلع العقد الحالي. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن التعافي سيقى مقيّداً بفورات النزاع داخل المنطقة وخارجها³⁵. ونسبة انتشار الفقر في المنطقة أعلى الآن مما كانت عليه قبل الجائحة³⁶، إذ تزايدت من 29.8 في المائة في عام 2019 إلى 34.2 في المائة في عام 2024. ولا يتوقع لها إلا انخفاض طفيف بين عامي 2024 و2026، لتصل إلى 33.4 في المائة في عام 2026 (الجدول 3-1).

وثمة فوارق كبيرة في مستويات الفقر بين مختلف فئات البلدان مصنّفة حسب مستوى دخلها وعدالتها في التوزيع. ففي البلدان المتوسطة الدخل، يتوقع أن تنخفض مستويات الفقر من 25.0 في المائة في عام 2024 إلى 24.0 في المائة في عام 2026. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يتوقع

أن تبقى مستويات الفقر على حالها خلال الفترة 2024-2026، عند 58.0 في المائة، وكذلك في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث يتوقع أن يبقى الفقر عند 46.5 في المائة. وفي البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن ينخفض الفقر باطراد بين عامي 2024 و2026، من 10.3 إلى 9.6 في المائة.

وبالنسبة إلى عدم المساواة، فلا يمكن تقييم الاتجاهات من دون مسح دقيقة ومحدّثة لميزانيات الأسر. وعلى الرغم من ذلك، تشير إسقاطات الإسكوا للبلدان العربية إلى درجات متواضعة من عدم المساواة في الدخل. ومستوى عدم المساواة في معظم البلدان المتوسطة الدخل منخفض، وتتعافى هذه البلدان بعد الجائحة بوتيرة ثابتة. ومعدلات الفقر في العديد منها إما انخفضت بعد الجائحة أو تتجه نحو الانخفاض. وعلى النقيض من ذلك، باتت معدلات الفقر في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالنزاعات أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الجائحة، ولا يوجد ما يشير إلى أن هذا سيتغير خلال العامين المقبلين.

الجدول 3-1 معدلات الفقر وأدلة جيني لعدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية

دليل جيني (بالنسبة المئوية)	معدل الفقر (النسبة المئوية من مجموع السكان)				
2024	2026	2025	2024	2019	
33.6	57.96	58.81	58.95	51.01	البلدان المنخفضة الدخل
30.6	24.04	24.56	25.07	22.31	البلدان المتوسطة الدخل
36.9	9.63	9.96	10.29	11.52	البلدان المرتفعة الدخل
31.9	46.49	47.15	47.29	40.95	البلدان المتأثرة بالتزاعات
31.9	33.40	33.91	34.20	29.80	جميع البلدان العربية

المصدر: ESCWA, 2023. استناداً إلى أداة حساب القياسات المالية للفقر التي طورتها الإسكوا (<https://moneymetrics.unescwa.org/>) وخطوط الفقر التي حددتها الإسكوا (<https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law>).

باء. القوى العاملة

تعتري سوق العمل في المنطقة العربية تحديات شتى. فمعدلات البطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب والنساء. ولا تتواءم المهارات التي تزود بها القوى العاملة مع احتياجات أصحاب العمل؛ وهناك حاجة ماسة إلى استثمارات في التعليم والتدريب لمعالجة هذه المشكلة. وهذه التحديات معقدة ولها آثار اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً من سوق العمل. ويتوقف مستقبل تنمية اقتصادات بلدان المنطقة العربية على مدى نجاح صانعي السياسات في التصدي لهذه التحديات.

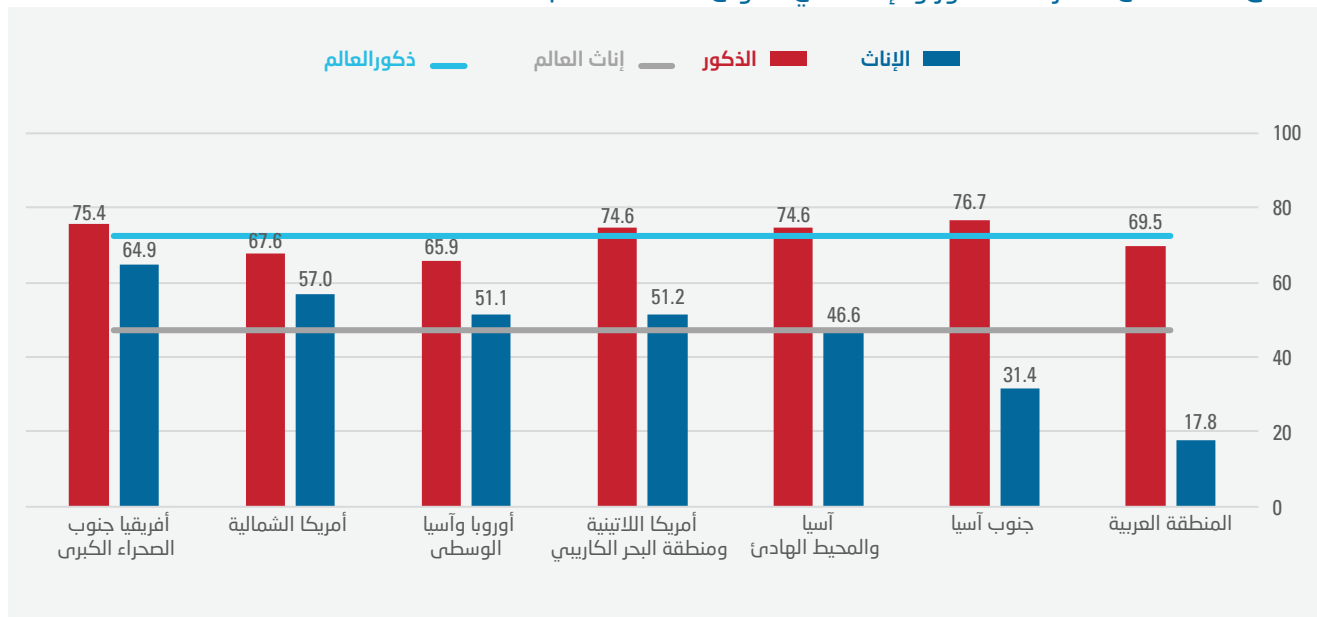
1. المشاركة في القوى العاملة

في المنطقة العربية، لا يزال هناك تفاوت كبير بين الرجال والنساء من حيث المشاركة في القوى العاملة. ويبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 17.8 في المائة، وهو

الأدنى بين مناطق العالم، وأقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 48.9 في المائة (الشكل 3-1). وفي هذا التفاوت الكبير دلالة على استمرار الفجوة بين الجنسين في سوق العمل في المنطقة، وإشارة إلى تفاض نُظُمي عن الاستفادة الكاملة من مهارات النساء. وبالمقابل، يبلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة في المنطقة 69.5 في المائة، وهو معدل قريب من المتوسط العالمي البالغ 73 في المائة. تؤكد هذه الأرقام على الحاجة الملحة إلى سياسات تستهدف تعزيز مشاركة النساء في القوى العاملة وتعالج الحواجز الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة التي تساهم في هذه الفجوة بين الجنسين.

ومشاركة الشباب في القوى العاملة أقل حتى من مشاركة النساء. في عام 2024، بلغ معدل مشاركة النساء العربيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً في القوى العاملة 9.7 في المائة فقط، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي لمشاركة النساء من تلك الفئة العمرية، والبالغ 34.2 في المائة.

الشكل 3-1 معدل مشاركة الذكور والإناث فى القوى العاملة، حسب المنطقة، 2024

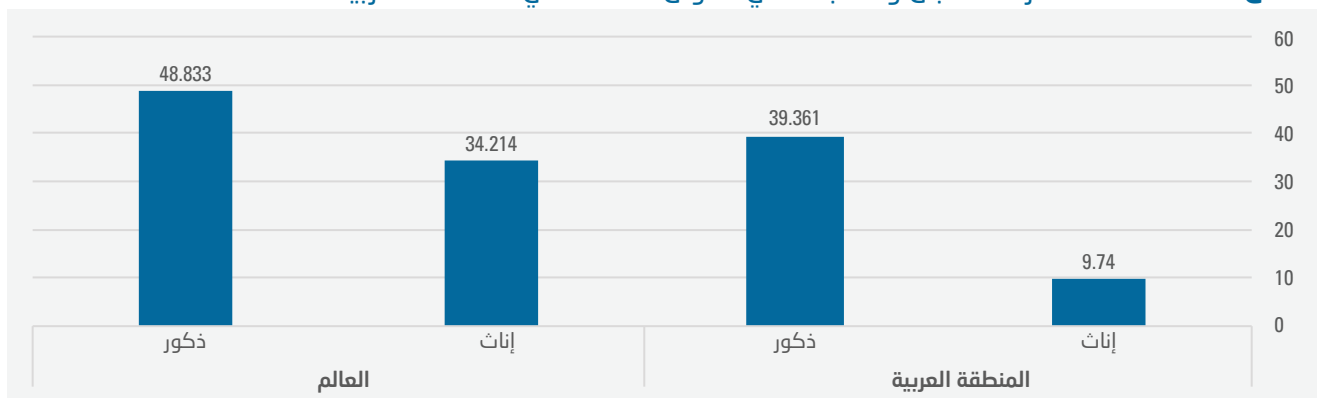


المصدر: تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023. <https://ilostat.ilo.org/data/> (استرجعت في 4 تموز/يوليو 2024).

وثمة تفاوت كبير بين مجموعات البلدان العربية من حيث معدلات المشاركة في القوى العاملة، ما يعكس تباين سياقاتها الاقتصادية والاجتماعية. وتلاحظ أعلى معدلات المشاركة في القوى العاملة في البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة، حيث تبلغ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 85.1 في المائة؛ ونسبة مشاركة النساء 41.4 في المائة. والفجوة بين الجنسين واسعة في مجموعة البلدان هذه أيضاً، ولكنها أضيق مما هي عليه لدى مجموعات البلدان الأخرى، ما يدل على أن النساء في البلدان المرتفعة الدخل يتمتعن بفرص أفضل للعمل من مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة. أما في البلدان المنخفضة الدخل، فنسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة هي 49.9 في المائة؛ ونسبة مشاركة النساء 23.0 في المائة. تدل هذه النتائج على وجود عوائق كبيرة أمام مشاركة كلا الجنسين في القوى العاملة، إلا أن العوائق التي تواجه النساء أشد.

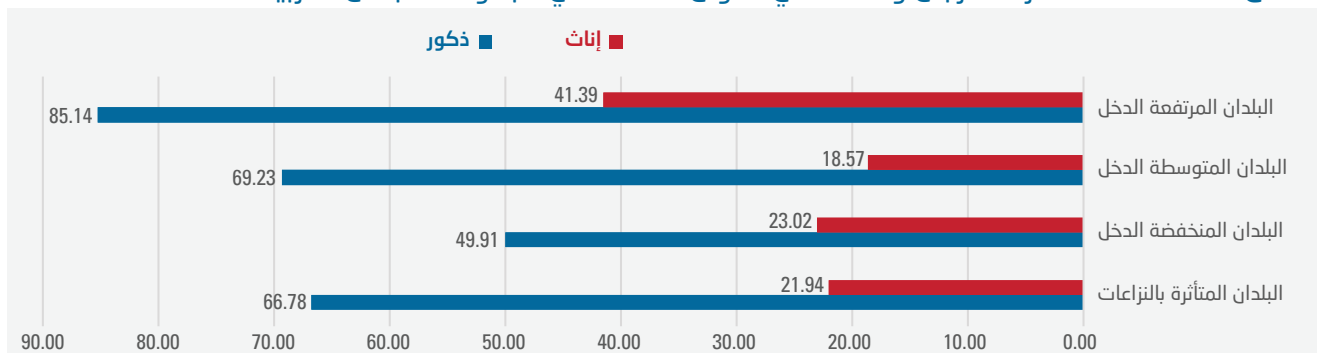
ويعوق هذا التمثيل المتدني شريحة كبيرة من السكان عن تحقيق إمكاناتها الاقتصادية. ويبلغ معدل مشاركة الشبان الذكور في القوى العاملة في المنطقة 39.4 في المائة. وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من المعدل بالنسبة للشابات، فإنه لا يزال أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي البالغ 48.8 في المائة. تؤكد هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى استراتيجيات متكاملة لتحسين فرص العمل للشباب. وتواجه بلدان عديدة في المنطقة مصاعب جمة في إيجاد فرص العمل، لا سيما في القطاع الخاص، وذلك نتيجة للقيود الاقتصادية الهيكلية والافتقار إلى الاستثمار الكافي في رأس المال البشري. وقد أدى ذلك إلى تفاقم البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب. ولمعالجة هذه الأوضاع، لا بدّ من إجراء إصلاحات في السياسات العامة بحيث تشجّع ريادة الأعمال وتضمن التدريب المهني، ولا بدّ أيضاً من إطلاق مبادرات اقتصادية هادفة لسد الفجوة بين التعليم واحتياجات السوق.

الشكل 2-3 معدلات مشاركة الشبان والشابات في القوى العاملة في المنطقة العربية



المصدر: تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023. <https://ilostat.ilo.org/data/> (استرجعت في 4 تموز/يوليو 2024).

الشكل 3-3 معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة في مجموعات البلدان العربية، 2024



المصدر: حسابات الإسكوا بناءً على تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023. <https://ilostat.ilo.org/data/> (استرجعت في 4 تموز/يوليو 2024).

ملاحظة: تمّ ترجيح متوسط الدرجات الإقليمية باستخدام بيانات من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024.

ما يعني أنهم أرجح لأن يعملن في وظائف غير مستقرة وبأجور منخفضة. والقطاع غير النظامي منتشر بطبيعته، وقد يزيد من نسب عمالة الأطفال نظراً لافتقاره، غالباً، إلى الرقابة والتنظيم.

3. الرعاية غير المدفوعة الأجر والمهام المنزلية - مساهمات غير مدفوعة الأجر

ركّزت الأنشطة على دعم الأفراد والمجتمعات، مثل رعاية الأطفال وكبار السن، والأعمال المنزلية، وتقديم الدعم العاطفي، وهو أمر حيوي للمجتمع. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه الأنشطة، تبقى في الغالب غير مدفوعة الأجر. وتشير تقديرات من عام 2018 إلى أن الأشخاص الذين يقومون بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، إذا ما تلقوا الحد الأدنى للأجور في الساعة، سيحصلون على ما يعادل حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي³⁸. وتضطلع النساء بالحصة الأكبر من مهام الرعاية، إذ تشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن النساء كرسن، في عام 2023، ما معدله 18 في المائة من يومهن، أو 4.3 ساعات، للرعاية غير المدفوعة الأجر والمهام المنزلية بينما لا يمضي الرجال سوى 6.5 في المائة من يومهم، أو 1.6 ساعة، على هذه الأنشطة. وتدل هذه النتائج على أن حصة النساء من مجمل الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي في العالم تقارب 73 في المائة. وفي المنطقة العربية، تقضي النساء ما معدله 20.8 في المائة من يومهن في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وهي ثاني أكبر نسبة بعد منطقة وسط وجنوب آسيا، حيث تقضي النساء 21.4 في المائة من وقتهم في هذه المهام. وأما الرجال في المنطقة العربية، فلا يمضون إلا 3.9 في المائة من يومهم في المهام المتعلقة بالرعاية، وهو أدنى رقم بين جميع مناطق العالم. أي أن النساء في المنطقة العربية يمضين مدة أطول بأكثر من خمس مرات من الرجال على الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

تؤكد هذه الأرقام على الحاجة إلى سياسات وأنظمة دعم تستهدف معالجة اختلال الميزان بين الجنسين من حيث الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي في المنطقة العربية، لا سيما وأن تحقيق التوازن في هذا الصدد عامل هام للغاية في المشاركة الاقتصادية للنساء، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين في إطارها الأوسع.

وبالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، بلغت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 69.2 في المائة؛ وكانت نسبة النساء أقل بكثير، فلم تتجاوز 18.6 في المائة. وبلغ معدل مشاركة الرجال في سوق العمل في البلدان المتأثرة بالنزاعات 66.8 في المائة؛ في حين بلغت نسبة مشاركة النساء 21.9 في المائة. ومجموعة البلدان هذه تعاني من تزعزع مزمن في الاستقرار يفاقم المصاعب التي تحول دون زيادة مستويات التوظيف، وخاصة بالنسبة إلى النساء، إذ تهدد النساء، أثناء النزاع، مخاطر أشد، وتتاح لهن فرص أقل.

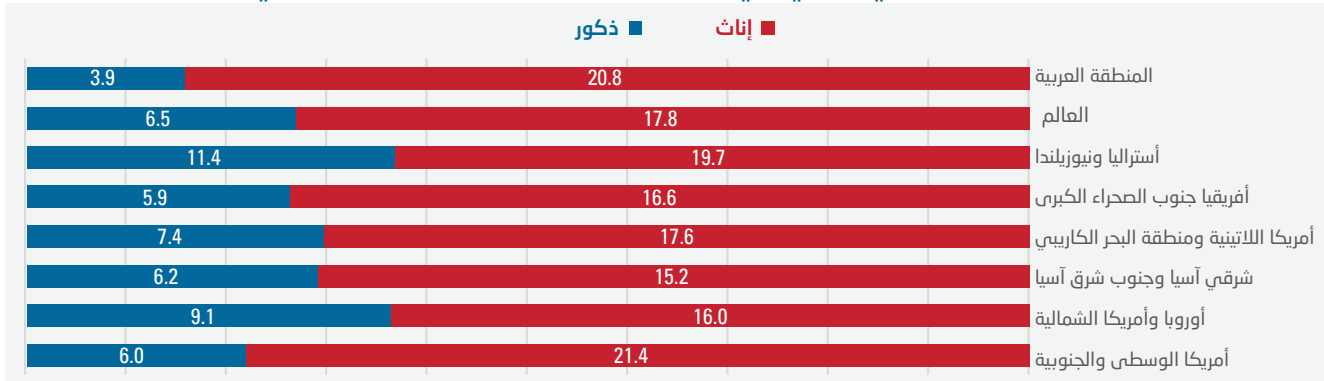
2. العمل غير النظامي

تعمل نسبة كبيرة من القوى العاملة في المنطقة العربية في القطاع غير النظامي. وليس لدى العاملين في هذا القطاع عقود عمل نظامية، ولا يحق لهم الحصول على العديد من مزايا الحماية الاجتماعية التي ترتبط عادة بالوظائف النظامية. وهذا الواقع يعرّض العاملين في القطاع غير النظامي للعديد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. وتشير التقديرات إلى أن نسبة العمالة غير النظامية بين النساء في المنطقة العربية، بلغت 50.2 في المائة في عام 2024، وذلك مقارنة بنسبة 60.1 في المائة بين الرجال³⁷.

وغالباً ما تكون ظروف عمل العاملين في القطاع غير النظامي رديئة، فيتوقع منهم، في أحيان كثيرة، العمل لساعات طويلة، وأحياناً في بيئات غير آمنة. وفرص حصولهم على التدريب والتطوير الوظيفي محدودة للغاية. ويحصل هؤلاء العاملون على إيرادات أقل، وفي الكثير من الأحيان تفتقر إيراداتهم إلى الانتظام، ما يفاقم تعرّضهم لخطر الوقوع في الفقر، ويديم عدم المساواة في الدخل. وافتقار العاملين في القطاع غير النظامي إلى الحماية الاجتماعية المخصصة لأوضاعهم يُمعن في انكشافهم إزاء الصدمات الاقتصادية، كالأمراض والإصابات وتداعيات الانكماش الاقتصادي. والوظائف في القطاع غير النظامي تفتقر إلى الأمان الوظيفي، وغالباً ما تكون ساعات العمل غير منتظمة، ويلوح دوماً تهديد فقدان العمل.

وغالباً ما يكون العاملون في القطاع غير النظامي مهمشين اجتماعياً، وغير ممثلين في عمليات صنع القرار. وينتشر عدم المساواة بين الجنسين في القطاع غير النظامي، فنسبة النساء في هذا القطاع أكبر بكثير من نسبتهن في القطاع النظامي،

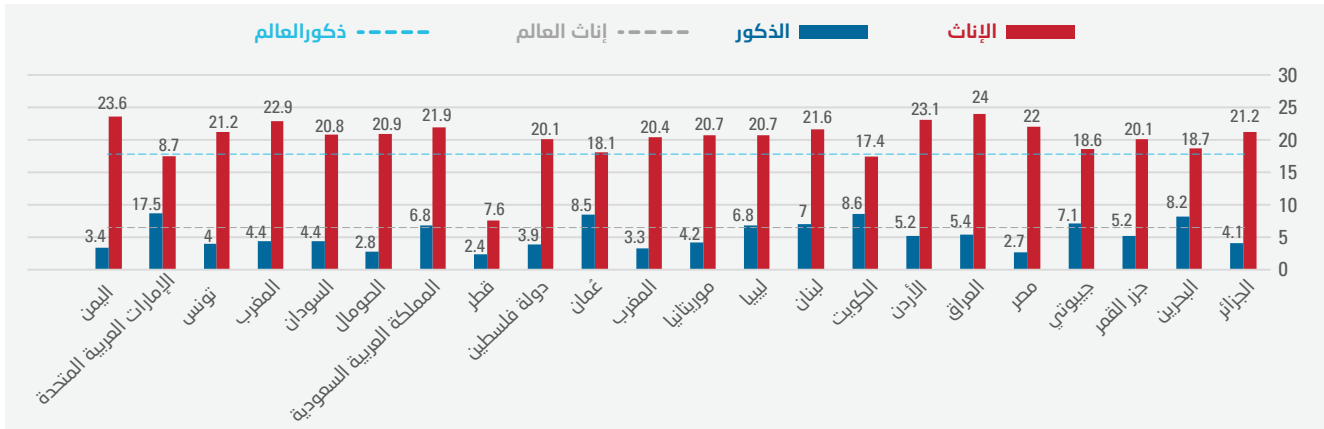
الشكل 3-4 النسبة المئوية للوقت الذي يمضي في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، حسب المنطقة



المصدر: UN-Women, Forecasting time spent on unpaid care and domestic work, 2023.

ملاحظة: بالنسبة إلى المنطقة العربية، تركّز المتوسطات التي تحسبها الإسكوا على بيانات عام 2023 لكل بلد لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الشكل 3-5 النسبة المئوية للوقت الذي يمضي في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، حسب نوع الجنس والبلد، 2023



المصدر: UN-Women, Forecasting time spent on unpaid care and domestic work, 2023.

أدنى بكثير من المتوسط العالمي. وتلي قطر الكويت (بنسبة 17.4 في المائة) ثم الإمارات العربية المتحدة (17.5 في المائة)، والنسبة في كلا البلدين أدنى بقليل من المتوسط العالمي. يشير هذا الاتجاه إلى بعض التقدم في هذه البلدان نحو التوزيع المتوازن للمهام المنزلية، فالبلدان التي يقضي فيها الرجال أعلى نسبة من وقتهم في المهام المتعلقة بالرعاية هي الإمارات العربية المتحدة (8.7 في المائة) ثم الكويت (8.6 في المائة) فالبحرين (8.2 في المائة)، ما قد يعني إلى تحوّل نحو مزيد من المساواة بين الجنسين في الأدوار المنزلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن مقدار الوقت الذي تمضيه النساء في عُمان على مهام الرعاية، وما يمضيه عليها الرجال في المملكة العربية السعودية قريب من المتوسط العالمي.

وتشير البيانات إلى أن البلد الذي تقضي فيه النساء القدر الأكبر من وقتهن في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي هو العراق: حيث يقضين 24.0 في المائة من وقتهن في هذه المهام، ويليه، عن قرب، اليمن (23.6 في المائة) ثم الأردن (23.1 في المائة). البلدان التي يقضي فيها الرجال أقل قدر من وقتهم في المهام المتعلقة بالرعاية هي الصومال (2.8 في المائة) ثم مصر (2.7 في المائة). وتبيّن في التفاوت الواضح بين الجنسين أعراف ثقافية متجذرة تفرض على النساء عبئاً ثقيلاً على المسؤوليات المنزلية.

والحال في قطر على خلاف ما تقدّم، حيث تقضي النساء القدر الأقل من وقتهن (7.6 في المائة فقط) في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وهي نسبة

الإطار 3-1 مسؤوليات رعاية الأطفال ومشاركة النساء في القوى العاملة في لبنان

في عام 2022، خلُصت دراسة شاملة أجرتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومرفق المشرق للمساواة بين الجنسين التابع للبنك الدولي إلى أن مسؤوليات رعاية الأطفال تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان.

وعلى الرغم من أن 64 في المائة من النساء في لبنان أكملن تعليمهن الثانوي على الأقل، فإن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة لا يزال منخفضاً، فلا يتجاوز 25 في المائة. وأفادت نسبة 60 في المائة من النساء في لبنان بأن مسؤوليات رعاية الأطفال هي العامل الرئيسي الذي يمنعهن من الانضمام إلى القوى العاملة. وقد يؤدي توسيع نطاق الوصول إلى خدمات لرعاية الأطفال، بجودة مرتفعة وأسعار معقولة، إلى تحسّن كبير في مشاركة النساء في القوى العاملة، وتعزيز إنتاجيتهن وثقتهن ومداخلهن أسرهن. وذكرت نسبة 31 في المائة من النساء بأنهن سيفكرن في بدء عمل تجاري من المنزل إذا كان من الممكن الحصول على رعاية جيدة للأطفال؛ وأفادت 26 في المائة منهن بأنهن سيسعون إلى الحصول على عمل خارج المنزل في حال توفر هذه الخدمات.

المصدر: World Bank Blogs, Study on childcare services in Lebanon reveals a struggling sector, 2022

تساعد النساء على المشاركة في الاقتصاد، مثل تقديم خدمات لرعاية الأطفال بكلفة ميسورة، والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، وساعات العمل المرنة، يمكن المجتمعات من الاستفادة من الإمكانيات الإنتاجية الكاملة للنساء. على سبيل المثال، إذ ما أصبحت خدمات رعاية الأطفال أقرب إلى المتناول، فأول مكسب سيكون تزايد مشاركة النساء في القوى العاملة. ومن الأهمية بمكان، لتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين وتعزيز رفاه المجتمع، اعتماد سياسات تدفع إلى تقاسم منصف بين الرجال والنساء لمسؤوليات تقديم الرعاية، وبين مختلف قطاعات المجتمع، مثل الحكومات والأعمال التجارية والأسر والمجتمعات المحلية.

4. البطالة

البطالة في المنطقة العربية مشكلة معقدة، وتدفعها ديناميات اقتصادية وسياسية واجتماعية متنوعة. وأحد أهم التحديات هو ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، حيث تُسجّل في المنطقة بعضاً من أعلى معدلات البطالة بين الشباب على مستوى العالم. وتعتمد اقتصادات العديد من بلدان المنطقة اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والغاز، ما يجعل هذه الاقتصادات غير متنوعة، ويكشفها إزاء التقلبات في أسعار النفط. وطالما كان القطاع العام هو

وتحدد عوامل محلية فريدة في كل بلد المساهمة النسبية لرجال ذلك البلد ونسائه في المهام المتعلقة بالرعاية. وفي بعض البلدان، مثل جيبوتي، تتطابق معدلات الاشتراكات إلى حد كبير مع المتوسطات العالمية لكل من الرجال والنساء. ولكن مساهمة النساء في معظم البلدان العربية أعلى بكثير من المتوسط العالمي، كما أن مساهمة الرجال أدنى بكثير، ما يدل على اختلال كبير في التوازن ينبغي معالجته.

وما دامت النساء يتحملن عبء تحقيق توازن بين واجبات تقديم الرعاية والوظائف المدفوعة الأجر، لن يكون بوسعهن الاستفادة استفادة تامة من الفرص الاقتصادية، فضيق الوقت يحدّ من قدرتهن على السعي إلى وظائف مرتفعة الأجور ومن الفرص المتاحة لهن للتطور الوظيفي. وقد تحدّ متطلبات تقديم الرعاية من مشاركة المرأة في الشبكات المهنية والاجتماعية، مما يُعزّلها عن المجتمع. وما لم تعترف الحكومات وأماكن العمل بأهمية أعمال الرعاية، وتقدّم الدعم الكافي لمن يؤديونها، ستضطر الأعراف التقليدية النساء إلى تلبية النقص، نظراً للأدوار التقليدية النمطية في هذا الصدد، ما يديم ويفاقم أوجه المساواة بين الجنسين.

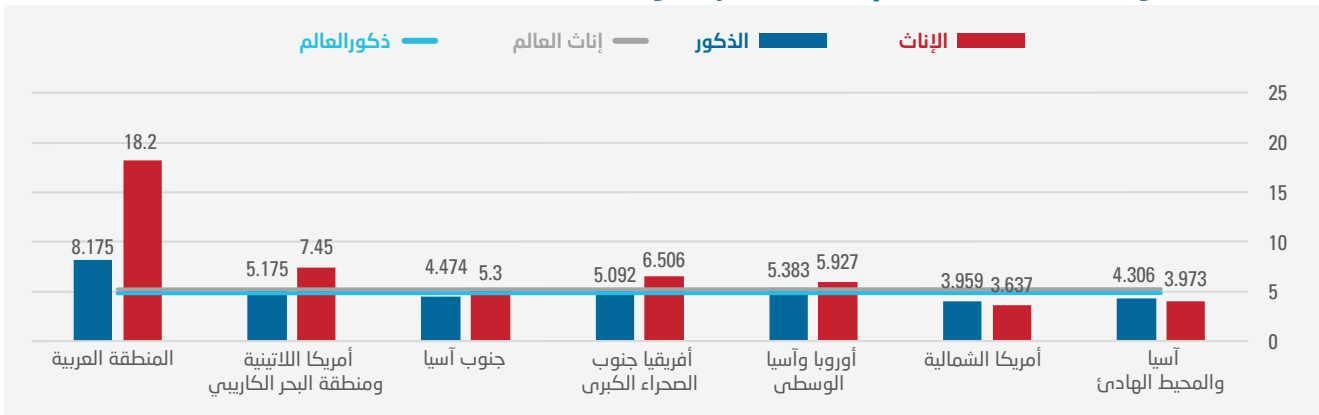
والتصدي لهذه التحديات خطوة أساسية نحو جعل المجتمعات أكثر إنصافاً. والاستثمار في سياسات

الموظف الرئيسي في العديد من البلدان العربية، ولكن هذا القطاع أصبح متخماً بحيث لا يستوعب المزيد. وأما القطاع الخاص، فلا ينمو بالسرعة الكافية ليستوعب كل الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

وتفاقم القضايا الهيكلية المشكلة. ففي الغالب، لا يتواءم نظام التعليم مع احتياجات سوق العمل، ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب المتعلمين. ولا تشجع اللوائح الصارمة التي تنظم سوق العمل على إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص، إذ تعسر على الشركات اتخاذ قرارات بشأن قوتها العاملة. وللتفاوتات بين الجنسين دور هام أيضاً، إذ تواجه حواجز كبيرة أمام العمل، تشمل الأعراف الثقافية، ومحدودية الوصول إلى رعاية الأطفال، والقيود القانونية، والنتيجة أدنى مستوى لمشاركة النساء في القوى العاملة على صعيد العالم.

في عام 2024، بقيت مستويات البطالة مرتفعة في جميع أنحاء المنطقة العربية، فبلغ معدل بطالة النساء في المنطقة 18.2 في المائة، وهو أعلى معدل في العالم، ويتجاوز بكثير المتوسط العالمي البالغ 5.2 في المائة. ومعدلات البطالة بين الذكور أقل، فتبلغ 8.2 في المائة، ولكنها أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 4.8 في المائة. وبطالة الشباب في المنطقة العربية مرتفعة أيضاً، حيث تطلّ 25.2 في المائة من شباب المنطقة (37.7 في المائة من الشابات و18.3 في المائة من الشبان)³⁹. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تمثل تحسناً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير من المتوسطات العالمية، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لتحسين فرص العمل للشباب، خاصة وأن توفر هذه الفرص يساهم في تأمين الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في المنطقة.

الشكل 6-3 متوسط معدلات البطالة الإقليمية بين الرجال والنساء، 2024



المصدر: حسابات الإسكوا بناءً على تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023. <https://ilostat.ilo.org/data/> (استرجعت في 4 تموز/يوليو 2024).

الإطار 2-3 مرصد المهارات في الإسكوا

مرصد المهارات في الإسكوا هو أداة لتقييم اتجاهات سوق العمل في جميع أنحاء المنطقة العربية. يحدد المرصد، عبر معالجة بيانات وافية، الفجوات بين قدرات القوى العاملة واحتياجات السوق. ويحلل المرصد البيانات المتعلقة بمتطلبات المهارات ومستويات الأقدمية والتوزيع بين الجنسين في إعلانات الوظائف المعلن عنها، فيزود صانعي السياسات والمؤسسات التعليمية والشركات برؤى تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة لمواجهة التحديات في التوظيف.

تغطي أحدث نسخة من المرصد الفترة من تموز/يوليو 2023 إلى تموز/يوليو 2024، وتشتمل على أكثر من 3.9 مليون إعلان عن وظيفة، وأكثر من 26 مليون إعراب عن الحاجة إلى المهارات، منها حوالي 400 مهارة شخصية فريدة، وأكثر من 18,000 مهارة فنية. وتشير البيانات إلى ازدياد متسارع في الطلب على مهارات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال علوم الحاسوب وتحليل البيانات.⁴⁰

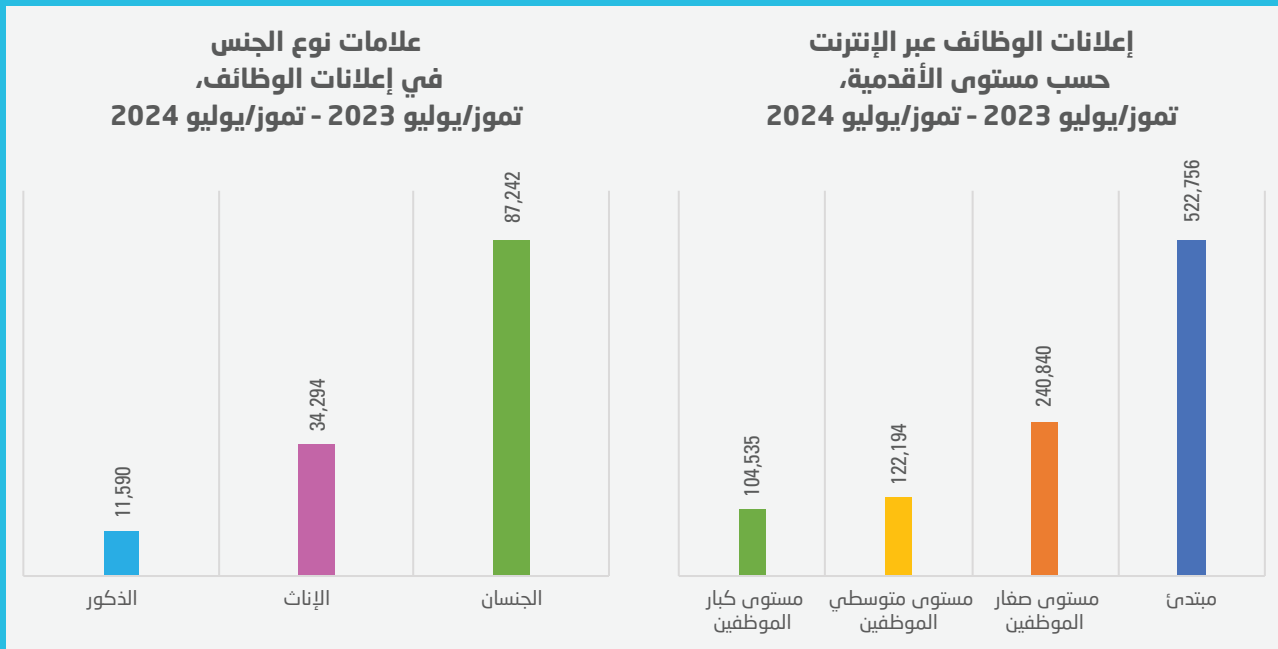
والوظائف التي أُعلن عنها بقدر أكبر من غيرها خلال فترة الاستطلاع هي: مدير مبيعات، ومحاسب، ومندوب مبيعات تجارية، ومدير مشروع، ومطور برامج. ويبرز تواتر الإعلان عن هذه الوظائف وفرة الطلب على القدرات الإدارية والخبرات التقنية المتخصصة.

الوظائف والمهارات التي تواتر عليها الطلب أكثر من غيرها في المنطقة العربية، تموز/يوليو 2023 - تموز/يوليو 2024

الوظائف المطلوبة بتواتر أكثر من غيرها	المهارات التقنية المطلوبة بتواتر أكثر من غيرها	المهارات الشخصية المطلوبة بتواتر أكثر من غيرها
مدير مبيعات	التسويق	الاتصالات
محاسب	إدارة مشاريع	إدارة
مندوب مبيعات تجاري	المالية	اللغة الإنكليزية
مدير مشاريع	محاسبة	مبيعات
مطور برامج	علوم الحاسوب	التخطيط التخطيط
مصمم رسوم	الفوترة	العمليات
مدير تسويق	التدقيق	حل المشكلات
طاه	البيانات المالية	خدمة العملاء
مدير تسويق رقمي	تقنيات البيع	اللغة العربية
موظف استقبال	تطوير الأعمال	موجه نحو التفاصيل
مدير مطعم	تحليل البيانات	القيادة
مساعد إداري	المشتريات	الابتكار
موظف موارد بشرية	الشراء	التواصل بين الأشخاص
مدير موارد بشرية	تشغيل المطعم	العروض
مدير حساب مبيعات	البناء	تنظيم الوقت
مهندس كهربائي	التنقيب عن المبيعات	المهارات التنظيمية
مدير عمليات	وسائل التواصل الاجتماعي	الكتابة
مدير مكتب	البيئة والصحة والسلامة	التنسيق
نادل/نادلة	إدارة المنزل	مايكروسوفت أوفيس
مساعد تنفيذي	الهندسة الميكانيكية	الدافع الذاتي

المصدر: ESCWA Skills Monitor, 2024. <https://skillsmonitor.unescwa.org/> (accessed on 20 June 2024).

كانت المهارات التقنية المطلوبة بدرجة أكثر من غيرها هي: التسويق وإدارة المشاريع والتمويل والمحاسبة وعلوم الحاسوب، ما يشير إلى أن أصحاب العمل يبحثون عن مهنيين يتمتعون بقدرات استراتيجية ومالية وتكنولوجية. كانت المهارات الشخصية المطلوبة بدرجة أكثر من غيرها هي الاتصال والإدارة وإتقان اللغة الإنكليزية والمبيعات والتخطيط. يؤكد التركيز على الاتصال والإدارة على أهمية القدرات الشخصية والقيادية في العديد من الأدوار.



المصدر: ESCWA Skills Monitor, 2024. <https://skillsmonitor.unescwa.org/> (accessed on 20 June 2024)

وتحليل توزيع إعلانات الوظائف حسب مستوى الأقدمية يزود المستخدمين برؤى أعمق لاتجاهات سوق العمل. كانت غالبية الوظائف الشاغرة خلال فترة الاستطلاع لوظائف المبتدئين، حيث توفر ما يزيد على 500,000 وظيفة. وهناك عدد أقل من الوظائف المُعلن عنها في الرتب العليا، مما يدل على تركّز الطلب على الموظفين الأصغر سناً أو الأقل خبرة. في انخفاض عدد المناصب العليا إشارة، إما إلى نقص في إمكانيات التقدّم الوظيفي، أو إلى محدودية عدد المهنيين ذوي الخبرة المتاحة لشغل هذه الوظائف.

والعديد من المناصب ميسّر لكلا الجنسين، ولكن هناك فرق كبير بين عدد الوظائف المتاحة للذكور حصراً، وتلك المتاحة للإناث حصراً. فعدد الوظائف المخصّصة للمرشحات الإناث فقط يزيد على 34,000، أما المخصّص للمرشحين الذكور فيزيد قليلاً على 11,000. ومعالجة هذا التفاوت قد يعزّز الشمول في القوى العاملة.

وتعوق حواجز عدة جهود المنطقة العربية لتنويع مهارات القوى العاملة، وتشمل هذه الحواجز: عدم الاستقرار السياسي والفجوات في البنية التحتية وأوجه عدم الكفاءة في سوق العمل. وتتفاقم المشكلة جزّاء ارتفاع مستوى العمالة غير النظامية، والافتقار إلى التوافق بين المهارات التي توفرها أنظمة التعليم واحتياجات أصحاب العمل، وتسفر عن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والتفاوتات بين الجنسين. والبنية التحتية التكنولوجية قاصرة في العديد من البلدان، ما يعسّر عليها الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، ولا سيّما الذكاء الاصطناعي، ومن تكنولوجيا الطاقة المتجدّدة. وللتغلب على هذه التحديات، على بلدان المنطقة اتخاذ خطوات لمواءمة نُظُمها التعليمية مع احتياجات السوق، وتحسين جودة التدريب التقني والمهني، وتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومة والقطاع الخاص، والتشجيع على الابتكار من خلال مبادرات مثل حاضنات الشركات الناشئة.

أ. يشمل التحليل بيانات مجمّعة من 11 بوابة توظيف في جميع أنحاء المنطقة العربية - مرصد المهارات في الإسكوا 2024.

ب. ESCWA, Skill Diversification in the Arab Region: A Pathway for Economic Prosperity, 2023.

جيم. المساواة بين الجنسين <<<<<<<<<<

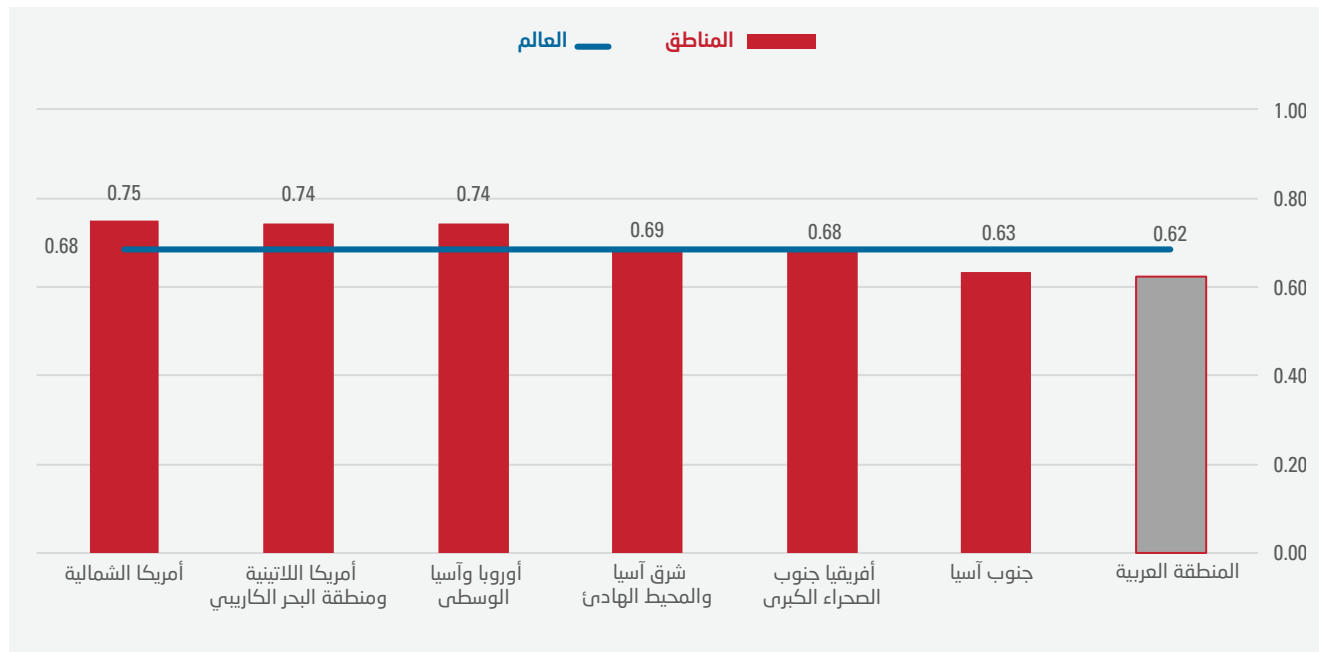
0.713. وتونس هي ثاني أعلى البلدان في المنطقة تصنيفاً، فتحتل المرتبة 115 بدرجة 0.668. تشمل بعض البلدان المصنّفة عند الطرف الأدنى في المنطقة العربية السودان (المرتبة 146) والجزائر (المرتبة 139) وعُمان (المرتبة 136).

وقد تحسّنت، في عام 2024، درجات البلدان التالية على الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين: الإمارات العربية المتحدة والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر والمغرب وعمّان والجزائر. وبالمقابل، تراجعت درجات جزر القمر والكويت. وظلت نتيجة البحرين بدون تغيير. وقد شمل الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين السودان للمرة الأولى في عام 2024، وقد صنّف السودان في المرتبة الأخيرة من حيث النتيجة والرتبة، ما يدل على التحديات المستمرة التي تواجهه في تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

التفاوتات بين الجنسين في المنطقة العربية هي من بين الأكبر في العالم. وقد أحرزت المنطقة بعض التقدم، إلا أن درجتها الإجمالية على الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين لم تتجاوز 0.625 في عام 2024، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.680 (الشكل 3-7)⁴⁰. وتمثل الدرجة تحسناً طفيفاً عن عام 2023، ولكن لا يزال على المنطقة تدارك فجوة كبيرة تبلغ 0.375 نقطة. ولا تزال معظم البلدان العربية في الطرف الأدنى من الترتيب العالمي؛ فهناك 7 بلدان عربية بين أدنى 20 بلداً على صعيد العالم، في انعكاس لتفشي الفجوات بين الجنسين في المنطقة. ولذلك فالحاجة ملحة إلى جهود حثيثة ومستمرة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

وحافظت الإمارات العربية المتحدة على صدارتها للأداء بين بلدان المنطقة، حيث احتلت المرتبة 74 عالمياً بدرجة

الشكل 7-3 الدرجات على الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، حسب المنطقة في عام 2023

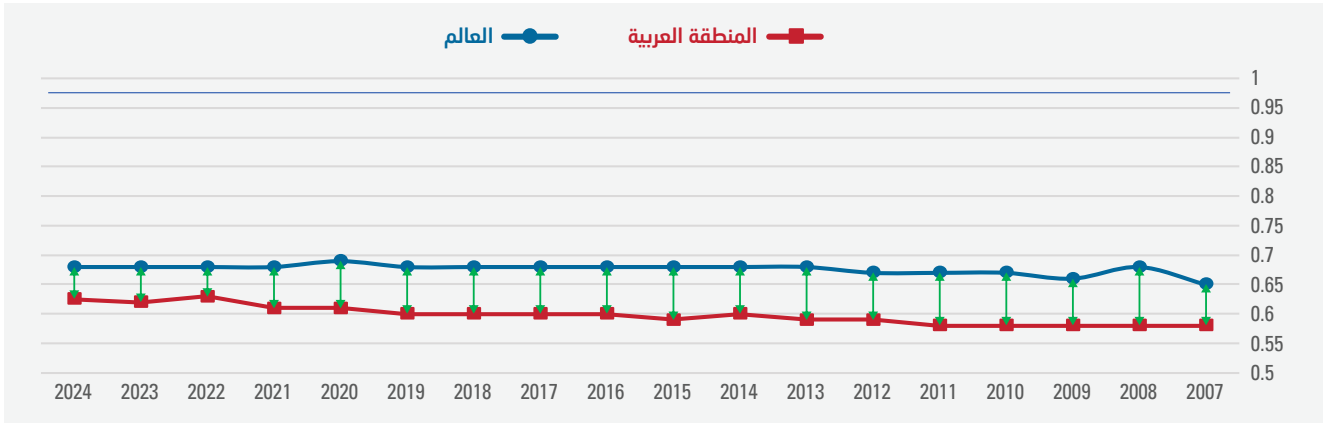


المصدر: حسابات الإسكوا على أساس المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، 2024.

ملاحظة: نتائج المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان لعام 2023 المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

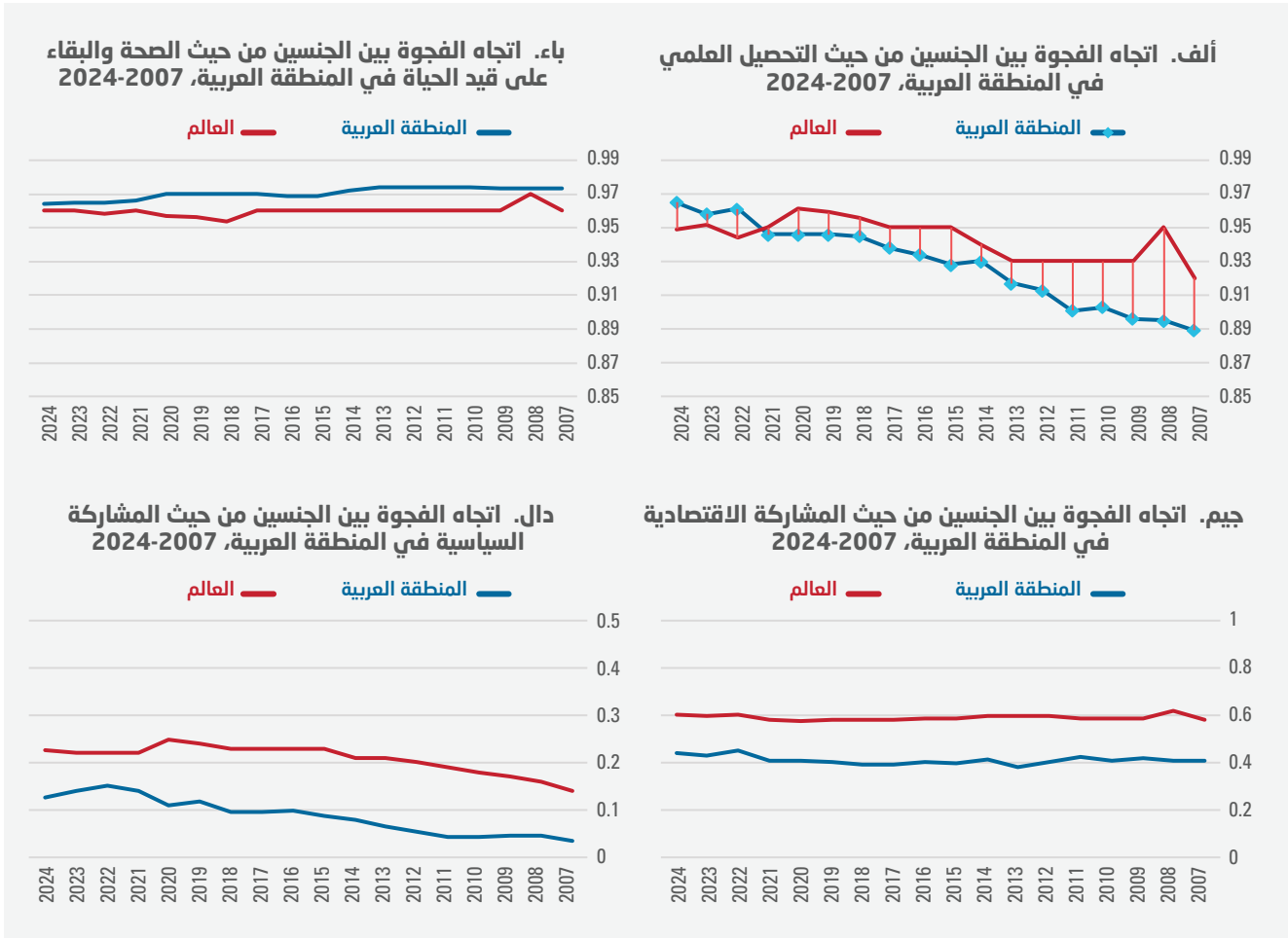


الشكل 3-8 اتجاهات درجات دليل الفجوة بين الجنسين بمرور الوقت، 2024-2007



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين الذي أعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي، 2023-2007.
ملاحظة: نتائج المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان لعام 2023 المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

الشكل 3-9 الفجوات بين الجنسين مع مرور الزمن



المصدر: حسابات الإسكوا على أساس الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين الذي أعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي، 2024-2007.

على مدى السنوات الـ 18 الماضية، تقدّمت المنطقة العربية ببطء وثبات نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وتزايدت درجة المنطقة تدريجياً، من 0.580 في عام 2007 إلى ذروة بلغت 0.631 في عام 2022، ثم تراجعت قليلاً إلى 0.625 في عام 2024. ولا تزال درجة المنطقة أقل من المتوسط العالمي، الذيراوح بين 0.680 و0.690، لكنها تحرز تقدماً نحو المساواة بين الجنسين. ووفقاً لدليل الفجوة بين الجنسين لعام 2024، حققت المنطقة تقدماً متواضعاً لم يجاوز 0.05 نقطة مئوية، ما يؤكد أن العقبات التي تحول دون تحقيق التكافؤ بين الجنسين متجذّرة ومعقدة. وتشمل هذه العقبات الأعراف الاجتماعية والثقافية المتجذّرة، والسياسات المقيّدة، والتحديات الكبيرة في سوق العمل. وهناك حاجة إلى تدخلات قوية وهادفة لمعالجة هذه القضايا المنهجية. وفي الانخفاض الطفيف في الدرجات المرصود في عام 2023 انعكاس للصعوبات المستمرة وتأثير الضغوط الخارجية، مثل الاضطرابات السياسية والتقلبات الاقتصادية، على الجهود المبذولة للاقتراب من المساواة بين الجنسين.

1. الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي

أحرزت المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً في سدّ الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي على مدى السنوات الـ 17 الماضية. ووفقاً للدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، تقترب المنطقة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وقد تزايدت درجة المنطقة على الدليل زيادة مطردة، بدءاً من 0.889 في عام 2007 لتصل إلى 0.965 في عام 2024 (الشكل 9-3 ألف). وقد تخطى معدل الزيادة، باستمرار، المتوسطات العالمية منذ عام 2021.

على الرغم من هذه التحسينات، لا تزال هناك فجوة بين الجنسين من حيث التعليم في المنطقة العربية، تساهم فيها عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية. فعلى سبيل المثال، في بعض المجتمعات العربية، توضع تقليدياً قيمة أعلى لتعليم الفتيان مقارنة بتعليم الفتيات، ما يؤدي إلى إخراج الفتيات من المدرسة مبكراً أو عدم تسجيلهن على الإطلاق. وتؤدي ثقافة الزواج المبكر وضرورة الإنجاب إلى

تفاقم معدلات التسرّب المدرسي بين الفتيات. وللعوامل الاقتصادية دور هام أيضاً: ففي الأسر الفقيرة، قد يتوقع من الفتيات أن تساهم في الأعمال المنزلية أو أن يعملن لزيادة دخل الأسرة، وفي كلتا الحالتين تنخفض احتمالات بقائهن في المدارس. وفي بعض الأحيان، يتصور الأهل بأن تعليم الفتيان يحقق عائداً أعلى مقابل الاستثمار. كما أن إمكانية الوصول إلى التعليم محدودة في المناطق الريفية والنائية، حيث عدد المدارس أقل، والمسافة إليها أطول، ما يثير المخاوف بشأن السلامة في بعض الأحيان. ويشدّد تأثير الفتيات بسوء البنية التحتية، مثل مرافق الصرف الصحي، ما قد يحول دون حضورهن للمدارس أيضاً. وعلى الرغم من تزايد التحاق النساء والفتيات بالتعليم العالي، لا يزال تمثيلهن متدنياً في مجالات العلوم والتكنولوجيا، حيث توجههن التوقعات الاجتماعية والثقافية نحو مواضيع مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية. والتكافؤ الحقيقي بين الجنسين في التعليم ضروري: فبدونه، لا يمكن تحقيق إمكانات الكاملة للنساء والفتيات في المنطقة العربية. لكن هناك عقبات مختلفة تقف في طريق تحقيق ذلك.

2. الفجوة بين الجنسين في الصحة

في المنطقة العربية، هناك أيضاً تفاوت كبير بين الجنسين في الوصول إلى الرعاية الصحية، وكذلك في النتائج الصحية والرفاه العام. وأداء المنطقة العربية على الدليل الفرعي المتعلق بـ «الصحة والبقاء على قيد الحياة» في الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين كان أفضل باستمرار من المتوسط العالمي في هذا الصدد، على الرغم من انخفاض طفيف من 0.973 في عام 2007 إلى 0.964 في عام 2024 (الشكل 9-3 باء). ويشير هذا الاتجاه إلى إحراز تقدّم كبير في تحسين صحة المرأة، ولكن لا تزال التحديات كبيرة.

ومتوسط العمر المتوقع للنساء في المنطقة العربية بشكل عام أكبر منه للرجال (73 عاماً للنساء و69 عاماً للرجال)⁴¹، ما يماثل الاتجاهات العالمية، إلا أن الفارق شديد الاختلاف من بلد إلى آخر. وانخفضت معدلات وفيات الأمومة في العديد من البلدان العربية نتيجة لتحسين

خدمات الرعاية الصحية، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة في بعض المناطق، لا سيّما تلك المتضررة من النزاع والفقر، حيث لا يزال الوصول إلى الرعاية قبل الولادة وبعدها غير منتظم.

وتتباين بلدان المنطقة كثيراً من حيث وصول سكانها إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة والولادة المأمونة. ففي المجتمعات المحافظة، قد تحدّ الأعراف الثقافية والمعتقدات الدينية من استخدام هذه الخدمات، ما يؤثر على صحة النساء ويسيّد استقلاليتهن. كما تتزايد إصابة النساء بالأمراض غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، نتيجة لعوامل ترتبط بنمط العيش، مثل النظام الغذائي والحمول البدني والتدخين. وفي الغالب يكون وصول النساء على الرعاية الوقائية والتشخيص المبكر أقل منه بين الرجال.

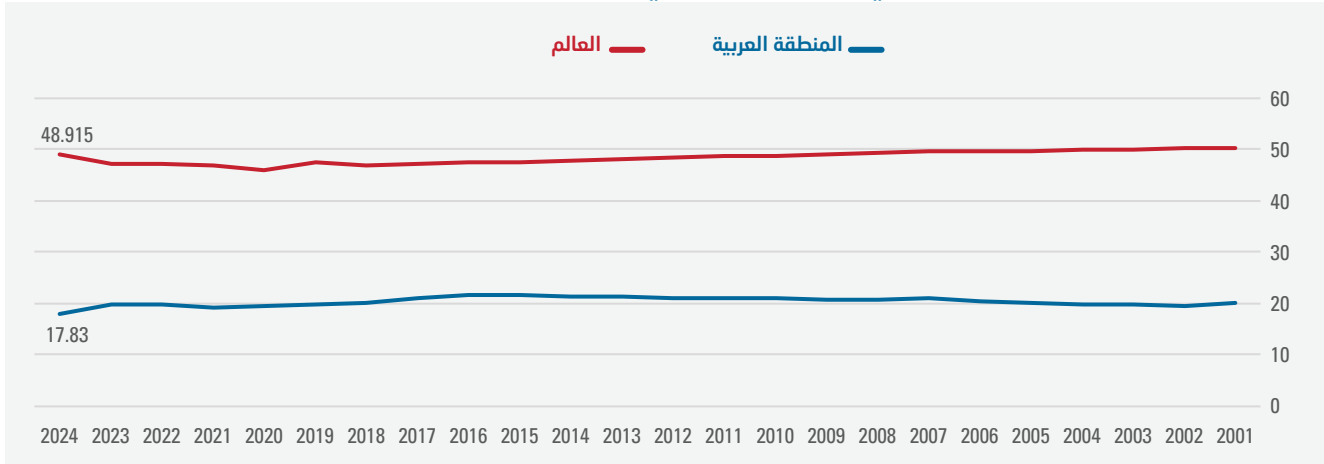
ويتزايد الاعتراف بأن ثمة تزايد مقلق في مشاكل الصحة النفسية بين كل من الرجال والنساء في المنطقة العربية، ولكن تواجه النساء عقبات إضافية في الحصول على خدمات الصحة العقلية، مثل الوصم وافتقار محيطهن إلى الوعي بضرورة هذه الخدمات، علاوة على المواقف السلبية السائدة إزاء المرض العقلي. وللعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي والتحرّش

الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، آثار وخيمة على الصحة البدنية والعقلية للنساء، إلا أن تجذّر الأعراف الثقافية والافتقار إلى الحماية القانونية يعوقان الجهود المبذولة للتصدي للعنف ضد المرأة ومنعه. وينتشر سوء التغذية وفقر الدم بين النساء، لا سيّما في المناطق الفقيرة والريفية، حيث تكون النساء الحوامل والمرضعات معرّضات بشكل خاص لنقص التغذية الذي يمكن أن يؤثر على صحة الأم والطفل على حدّ سواء.

3. الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية

لم تحقّق المنطقة العربية على مدى السنوات الـ 17 الماضية إلا تقدّماً ضئيلاً نحو سدّ الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. وبين عامي 2007 و2024، سُجّل في المنطقة ارتفاع طفيف على الدليل الفرعي المتعلق بـ «المشاركة الاقتصادية» في الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، من 0.410 إلى 0.442، ما يشير إلى تحسّن هامشي (الشكل 3-9 جيم). ولا تزال المنطقة العربية شديدة التأخر عن المتوسط العالمي للدرجات على هذا الدليل الفرعي، الذي بلغ 0.605 في عام 2024.

الشكل 3-10 معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة العربية، 2000-2024



المصدر: تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023.

في المنطقة العربية، لا تزيد نسبة النساء اللاتي تشاركن بنشاط في الاقتصاد على واحدة من كل خمس نساء.



4. الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية

شهدت المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية تقدماً وانتكاساً في السنوات الأخيرة. فبين عامي 2022 و2024، انخفض عدد المقاعد البرلمانية في المنطقة التي تشغلها النساء بشكل طفيف، من 18.1 في المائة إلى 17.9 في المائة. على مدى السنوات الـ 17 الماضية، اتسع التفاوت بين الجنسين في المشاركة السياسية بدرجة طفيفة، وارتفعت الدرجة الإجمالية للمنطقة على الدليل الفرعي المتعلق بهذه المسألة في الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين من 0.035 في عام 2007 إلى 0.127 في عام 2024 (الشكل 3-9 دال).

ويتباين تمثيل النساء في الأدوار السياسية كثيراً في مختلف أنحاء المنطقة العربية. فتشغل النساء 27.7 في المائة من المقاعد البرلمانية في مصر، و28.9 في المائة من تلك المقاعد في العراق. أما في عُمان واليمن، مثلاً، فالحال على العكس، فلا يكاد يوجد تمثيل برلماني للنساء. والإمارات العربية المتحدة في الصدارة على صعيد المنطقة: ففي هذا البلد، حُصِّص نصف المقاعد البرلمانية للنساء. ولا تزال النسب المئوية في بلدان أخرى منخفضة، ما يدل على بقاء الحواجز الثقافية والقانونية والمؤسسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ولا يزال معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة العربية منخفضاً. وتراجع تراجعاً طفيفاً في عام 2024، إلى 17.8 في المائة. ولكن البيانات التاريخية منذ عام 2000 تفيد بأن مشاركة نساء المنطقة في القوى العاملة لم تتجاوز قطّ نسبة 22.0 في المائة. ما يعني أن نسبة النساء اللاتي شاركن بنشاط في الاقتصاد على مدى السنوات الـ 25 الماضية، على الأقل، لا يتجاوز الواحدة من كل خمس نساء. وفي انخفاض معدل المشاركة دلالة على التفاوت الكبير بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية، نتيجة لمعوقات مشاركة النساء في الاقتصاد، والتي تشمل الحواجز الاجتماعية والثقافية الراسخة، والقيود الاقتصادية، وأوجه القصور في السياسات.

واستمرار انخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة يتطلب اهتماماً بالغاً، واعتماد تدابير تسهم في تقليص التفاوتات بين الجنسين في سوق العمل، مثل ترتيبات العمل المرنة وسياسات إجازة الوالدين. وهذه السياسات قد تجعل بيئة العمل أكثر دعماً للنساء، فتشجع على تزايد مشاركتهن في القوى العاملة. وتقديم حوافز مالية للشركات التي توظف النساء وتدرّبنهن قد يدفع نحو مزيد من المساواة بين الجنسين في التوظيف، وإلى إنباء القوى العاملة. واعتماد برامج نظامية لإيجاد فرص العمل، لا سيما في قطاع الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، قد يساعد على الحدّ من العمالة غير النظامية بين النساء وتحسين إدماجهن الاقتصادي في شتى بلدان المنطقة.

الجدول 2-3 النساء في البرلمانات الوطنية

البلد	تموز/يوليو 2023				تموز/يوليو 2024			
	نظام مجلس النواب أو المجلس الواحد				نظام مجلس النواب أو المجلس الواحد			
	الانتخابات	عدد المقاعد	النساء	النسبة المئوية للنساء	الانتخابات	عدد المقاعد	النساء	النسبة المئوية للنساء
الأردن ^أ	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	130	16	12.30	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	130	17	13.1
الإمارات العربية المتحدة ^أ	تشرين الأول/أكتوبر 2019	40	20	50.00	تشرين الأول/أكتوبر 2023	40	20	50.0
البحرين	تشرين الثاني/نوفمبر 2022	40	8	20.00	تشرين الثاني/نوفمبر 2022	40	8	20.0
تونس	كانون الأول/ديسمبر 2022	154	25	16.20	كانون الأول/ديسمبر 2022	153	24	15.7
الجزائر ^أ	حزيران/يونيو 2021	407	32	7.90	حزيران/يونيو 2021	407	32	7.9
جزر القمر	كانون الثاني/يناير 2020	24	4	16.70	كانون الثاني/يناير 2020	24	4	16.7
الجمهورية العربية السورية	تموز/يوليو 2020	250	27	10.80	تموز/يوليو 2020	250	26	10.4
جيبوتي ^أ	شباط/فبراير 2023	65	17	26.20	شباط/فبراير 2023	65	17	26.2
السودان ^أ	-	-	-	-	حزيران/يونيو 2021	-	-	-
الصومال	تشرين الثاني/نوفمبر 2021	274	54	19.70	تشرين الثاني/نوفمبر 2021	275	54	19.6
العراق ^أ	تشرين الأول/أكتوبر 2021	329	95	28.90	تشرين الأول/أكتوبر 2021	329	95	28.9
عمان	تشرين الأول/أكتوبر 2019	86	2	2.30	تشرين الأول/أكتوبر 2023	90	0	0.0
دولة فلسطين ^أ	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	تشرين الأول/أكتوبر 2021	45	2	4.40	تشرين الأول/أكتوبر 2021	45	2	4.4
الكويت	أيار/مايو 2023	50	1	2.00	نيسان/أبريل 2024	-	-	-
لبنان	أيار/مايو 2022	128	8	6.30	أيار/مايو 2022	128	8	6.3
ليبيا ^أ	حزيران/يونيو 2014	170	28	16.50	حزيران/يونيو 2014	170	28	16.5
مصر ^أ	تشرين الأول/أكتوبر 2020	592	163	27.50	تشرين الأول/أكتوبر 2020	592	164	27.7
المغرب ^أ	أيلول/سبتمبر 2021	395	96	24.30	أيلول/سبتمبر 2021	395	96	24.3
المملكة العربية السعودية ^أ	تشرين الأول/أكتوبر 2020	151	30	19.90	تشرين الأول/أكتوبر 2020	151	30	19.9

وأما المستشفيات الأخرى فإما دُمّرت أو تضررت بشدة. وقُتل أكثر من 885 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتضررت البنية التحتية الحيوية للرعاية الصحية إلى درجة تعطل شبه تام. ونتيجة لذلك الدمار، باتت إمكانات الرعاية الصحية عاجزة عن معالجة إصابات الحرب، وكذلك عن تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية، مثل رعاية الأمومة والطفل، وتقديم اللقاحات، وعلاج الأمراض المزمنة. ويتفاقم انتشار الأمراض وسوء التغذية نتيجة لانعدام الأمن الغذائي. وقيدّ الحصار المتواصل الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية، ما زاد الوضع تعقيداً على تعقيد. ونتيجة للحرب، من المتوقع أن ينخفض متوسط العمر المتوقع في غزة بمقدار أربع سنوات، ويترتب على ذلك تداعيات طويلة الأمد على الصحة العامة.

وتسببت الحرب بتعطُّل شديد في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في غزة، وألحقت أضراراً تزيد قيمتها على 503 ملايين دولار بمحطات معالجة المياه وخطوط الأنابيب ومرافق الصرف الصحي، ما جعل توفير المياه النظيفة والصرف الصحي المناسب أمراً شبه مستحيل. وحرمت الأضرار الكثير من السكان من الحصول على المياه النظيفة، فاستفحل خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، وتعقيد الوضع الإنساني. ويساهم عدم الحصول على منتجات النظافة الأساسية وخدمات الصرف الصحي في انتشار أمراض مثل الإسهال والالتهابات الجلدية وأمراض الجهاز التنفسي، فيتفاقم إجهاد نظام الرعاية الصحية المثقل أصلاً.

هـ. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب

وسقط ما لا يقل عن 558 قتيلاً، من بينهم 50 طفلاً و94 امرأة⁴³. ووفقاً للتقديرات الرسمية، تضرر 1.2 مليون شخص في لبنان من الحرب بطريقة أو بأخرى. بحلول

لقد تعرّض نظام الرعاية الصحية في لبنان لضرر خطير. وأُجبر 100 مرفقاً صحياً، من بين 207 مرافق صحية رئيسية في المناطق التي تعرّضت للهجوم، على الإغلاق. وفي الفترة ما بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و30 حزيران/يونيو 2024، أبلغ عن وقوع 45 حادث عنف ضد خدمات الرعاية الصحية، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 39 من العاملين في مجال الرعاية الصحية وتضرر 12 سيارة إسعاف ومرفق صحي⁴⁶. وكان للحرب تأثير شديد على نظام التعليم في لبنان، فشهد التعليم العام اختلالاً للعام السادس على التوالي. وقد حُوّل نصف المدارس العامة في البلد إلى ملاجئ للنازحين، ما أعاق تعليم 600,000 تلميذ مسجلين في تلك المدارس⁴⁷. في محافظتي جنوب لبنان والنبطية، أغلقت 72 مدرسة جزئياً أو كلياً بحلول آب/أغسطس 2024، ما أثر على 23,000 تلميذ و2,500 موظف. وقد فاقمت هذه الأحوال من خطر

وأوقعت الحرب أيضاً أضراراً جسيمة بالمرافق الحيوية، مثل البنية التحتية للمياه والكهرباء. وتعطلت إمدادات المياه النظيفة في البقاع والمناطق الجنوبية من لبنان بشدة، مما أثر على ما لا يقل عن 30,000 شخص. وكان للحرب تداعيات وخيمة على الأمن الغذائي في لبنان. وبحلول أيلول/سبتمبر 2024، كان أكثر من 1.26 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة، وكان أولئك الذين يعيشون بالقرب من الحدود الجنوبية للبلاد هم الأشد تعرّضاً لذلك الخطر. وقد تفاقم نقص الغذاء بفعل تدمير الأراضي الزراعية عبر وسائل تشمل استخدام الفوسفور، وتعطل النشاط الزراعي. ولحق الدمار بأكثر من 1,200 هكتار من الأراضي الزراعية، وفُقد ما لا يقل عن 1,700 وحدة من الماشية و47,000 من الدواجن، ودُمّر ما لا يقل عن 47,000 شجرة زيتون. وقد وجه ذلك ضربة كبيرة للاقتصاد المحلي، لا سيّما في جنوب لبنان، حيث يُزرع 36 في المائة من زيتون البلد⁴⁹.

واو. ملاحظات ختامية

أصابَت المنطقة العربية خلال عامي 2023 و2024 سلسلة من الأحداث الكارثية، تضافرت من التحديات الزمنية، لتؤثر بشدة على الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والديناميات المتصلة بقضايا الجنسين. وقد تسببت الحرب الشرسة على غزة في أزمة إنسانية حادة، ونزوح واسع النطاق، واضطرابات اقتصادية كبيرة، ما أمعن في زعزعة استقرار المنطقة وأثر سلباً على أسواق العمل والتحركات

الحواشي

28. United Nations Development Programme (UNDP), Economic and Social Consequences of the Escalating Hostilities in Lebanon – October 2024 – Rapid Appraisal, 2024.
29. المرجع نفسه.
30. المرجع نفسه.
31. World Bank Group, Conflict and Debt in the Middle East and North Africa – Middle East and North Africa Economic Update, 2024.
32. World Bank, Tunisia Economic Monitor – Renewed Energy to the Economy, 2024.
33. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). <https://www.ochaopt.org/>
34. ESCWA, Obstructed poverty reduction: growth passthrough analysis, 2022.
35. ولم تؤخذ في حساب هذه الأرقام كامل تداعيات الحرب الدائرة على غزة والصراع في السودان.
36. ESCWA, Counting the world's poor: back to Engel's law, 2022.
37. تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية للمنطقة العربية في عام 2023 وللعالم في عام 2024.
38. ILO, ILO: Women do 4 times more unpaid care work than men in Asia and the Pacific, 2018.
39. تقديرات نموذجية من قبل منظمة العمل الدولية، 2023.
40. World Economic Forum Global Gender Gap Index, 2024.
41. World Bank Data, Life expectancy at birth, total (years) – Arab World (accessed on 4 July 2024).
42. بحلول 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حسب IOM MOBILITY SNAPSHOT – Round 55.
43. Lebanon, Ministry of Public Health, Abiad: We have a difficult stage ahead of us and we remain on the front lines alongside our society, 2024.
44. OCHA, Lebanon: Shelters struggling to house families with an unprecedented one million people on the move and new relocation orders issued by Israeli military forces, 2024.
45. UNCHR, UNHCR Lebanon Emergency Flash Update (14 October 2024), 2024.
46. ESCWA and UN-Habitat, The multidimensional impact of Israeli attacks on Lebanon, 2024.
47. Save the Children, Education disrupted for sixth year for 1.5 million children in Lebanon, with half of public schools used as shelters, 2024.
48. ESCWA and UN-Habitat, The multidimensional impact of Israeli attacks on Lebanon, 2024.
49. المرجع نفسه.
1. International Labour Organization (ILO), World Employment and Social Outlook: Trends 2024, 2024.
2. ILO, World Employment and Social Outlook: May 2024 Update, 2024.
3. ILO, World Employment and Social Outlook: Trends 2024, 2024.
4. World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics, 2024.
5. المرجع نفسه.
6. يشير مصطلح "تقريب المسافة" إلى تقريب موقع الإنتاج من سوق الوجهة.
7. World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics, 2024.
8. إشارة إلى البلدان التالية: الهند وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفلبين وتايلند.
9. IEA, Oil Market Report – July 2024, 2024.
10. UN Tourism, International tourism reached 97% of pre-pandemic levels in the first quarter of 2024, 2024.
11. IEA, Oil Market Report – July 2024, 2024.
12. World Bank Group, Commodity Markets Outlook, 2024.
- International Fertilizer Association, Summary Report Medium Term Fertilizer Outlook 2024-2028, 2024.
14. المرجع نفسه.
15. المرجع نفسه.
16. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Food Outlook, June 2024.
17. المرجع نفسه.
18. S&P Global Ratings, GCC Banking Sector Outlook 2024, 2024.
19. OPEC, OPEC Basket Price.
20. البلدان العربية الستة التي خفضت إنتاجها طوعاً هي الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية.
21. World Bank Group, Gulf Economic Update – Unlocking Prosperity: Transforming Education for Economic Breakthrough in the GCC, 2024.
22. المرجع نفسه.
23. المرجع نفسه.
24. International Monetary Fund, IMF Staff Concludes Staff Visit to Oman, 2024.
25. المرجع نفسه.
26. UN Trade and Development, Navigating troubled waters: impact to global trade of disruption of shipping routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Canal, 2024.
27. World Bank Group, Conflict and Debt in the Middle East and North Africa – Middle East and North Africa Economic Update, 2024.



تتناول نسخة 2023-2024 من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتأثرت مجريات الأمور بشدة بالحرب الدائرة في أوكرانيا، علاوة على استمرار عدم اليقين في المنطقة العربية بسبب الحروب على غزة ولبنان. والتوقعات للاقتصاد الكلي العالمي لعام 2025 إيجابية إلى حد ما، حيث من المتوقع أن يستمر التعافي بعد جائحة كوفيد-19، لا سيما في آسيا. ويحيط غموض شديد بالآفاق المستقبلية للمنطقة العربية، حيث تطفئ على المشهد تحديات جسيمة، تشمل الحروب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والكوارث الطبيعية. ومن المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تراجعاً بطيئاً في مستويات الفقر في المنطقة العربية عن مستوياتها المرتفعة إبان الجائحة. ولم تذلل العقبات بعد أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. وفي عام 2024، كانت الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية هي الأوسع في العالم، وتتفاوت كثيراً معدلات مشاركة الرجال ومشاركة النساء في القوى العاملة.

